مجلس الأمة

86

تصدر عن مجلس الأمة -الجزائر-

العدد السادس والثمانون- نوفمبر 2019 -فيفري- 2020

رئاسيات 12 ديسمبر 2019: الشعب يختار السيد عبد المجيد تبون رئيسا للجمهورية

رئيس مجلس الأمة بالنيابة :

نعيش اليوم ثمرة الوعد الصادق

..وإخراج الجزائر إلى بر الأمان

بعد تأديته اليمين الدستورية السيد رئيس الجمهورية :

العمل سويا من أجل جزائر مهابة الجانب مستقرة ومزدهرة..

..ومخاطبا الشعب:

لقد أعدتم الجزائر إلى سكة الشرعية الشعبية والدستورية

بعد المصادقة على خمسة قوانين من بينها قانون المالية لسنة 2020

السيد صالح قوجيل

رئيس مجلس الأمة بالنيابة..

12 ديسمبر 2019.. يوم الوفي.. وبداية الطريق الصحيح لبناء الجزائر الجديدة

القانون المتعلّق بالتنظيم الإقليمي للبلاد

أول قانون يصادق عليه مجلس الأمة قبل إحالته على المجلس الشعبي الوطني

10 ولايات جديدة للتكفل باحتياجات المواطنين وخلق الحركية الاقتصادية

مخطط عمل الحكومة بمجلس الأمة

يومي 15 و 16 فيفري 2020

التفاصيل في العدد القادم

سيادة رئيس الجمهورية
السيد عبد المجيد تبون

يطيب لي ويسرني أن أتوجه إليكم، السيد الرئيس، بخالص التهاني، باسمي الخاص ونيابة عن أعضاء مجلس الأمة، بمناسبة تولي سيادتكم رئاسة الجمهورية. . . مباركا لكم جدارتكم بثقة الشعب الجزائري الأبي التي تعززت أكثر بتقليدكم المستحق منصب القاضي الأول للبلاد. .

وإنني لعلى ثقة تامة في أن خيار إيلائكم هذه المسؤولية الوطنية السامية يُعدُّ في هذه المرحلة المفصلية من تاريخ بلادنا لبنة أساس في صلب الجهود الوطنية المخلصة المتظافرة لمجابهة الرهانات والتحديات الراهنة. . . وأبرزها تلك المتعلقة بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلادنا. . .

وبالتأكيد فإنكم ستجدون منّا عونًا ودعما دائمًا، وحرصًا دؤوبًا على التعاون، وترجمةً فعلية للتنسيق والتشاور والتكامل. . . ولا يسعني إلا أن أعرب لكم عن كامل ارتياحنا واستعدادنا للعمل في ظل توجيهاتكم السديدة. . . داعيًا المولى عز وجل أن يعينكم ويوفقكم على أداء هذه المسؤولية الوطنية النبيلة. . .

صالح قوجيل
رئيس مجلس الأمة بالنيابة

بيان مجلس الأمة حول نتائج الانتخابات الرئاسية ليوم 12 ديسمبر 2019

يتقدم السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، بخالص التهنئة والتبريك للشعب الجزائري إثر نجاح الانتخابات الرئاسية ليوم 12 ديسمبر 2019.. وهو التاريخ الذي ستحفظه الذاكرة الوطنية في سجل انتصارات الأمة..

كما يتقدم بهذه المناسبة بخالص التهاني إلى السيد عبد المجيد تبون رئيس الجمهورية المنتخب، متمنيًا له التوفيق والسداد في المهام السامية الموكلة له.. والشكر موصول أيضًا إلى المترشحين الذين تقدموا إلى الشعب الجزائري عبر هذا الاستحقاق والذين أبانوا عن روح مسؤولية عالية مقرونة برغبة بيّنة في خدمة الشعب والوطن..

وفي هذا المجال، يثمن السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، الدور الكبير الذي قامت به السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، كما يشيد بجهودها من أجل إنجاح هذا الاستحقاق التاريخي.

السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، وإذ يهنئ الجزائريات والجزائريين بالنجاح المحقق كخطوة أولى في مسار بناء الجزائر الجديدة.. فإنه يهنئ كل المصالح التابعة للدولة التي سهرت على توفير أسباب نجاح الاستحقاق وتأمين العملية الانتخابية وعلى رأسها الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني بحق وجدارة، وقيادته المجاهدة... الذي أوفى بما عاهد به الشعب الجزائري حيث عمل منذ بداية الحراك الشعبي على تأمينه ومرافقته ليصل به اليوم إلى مبتغاه النبيل عبر الوفاء بالالتزام الدستوري وتمكين الشعب من ممارسة حقه السيد باعتباره مصدر كل السلطات في اختيار رئيس للبلاد.. لنعيش اليوم ثمرة هذا الوعد الصادق بنجاح شعبنا الكريم في اجتياز استحقاق وطني هام، بتضافر جهود المخلصين والغيورين على بلادنا من أجل إخراج الجزائر من مضيق أزماتها إلى بر الأمان بالتسلح باليقظة والحكمة والتبصر.. وفاء لمثل ثورة نوفمبر المجيدة وشهدائنا الأبرار..

تحيا الجزائر،
يعيش الشعب الجزائري
المجد والخلود لشهدائنا الأبرار."

انتصر الشعب الجزائري في معركة اسقاط كل المراهنات على إدخال الجزائر مرحلة من الفوضى وانتخب رئيسا للجمهورية، وبدأ معركة المستقبل لبناء الجزائر الجديدة.

أولويات المرحلة العمل على وضع دستور يستجيب لتطلعات جماهير حراك 22 فيفري 2019، وما الاسراع بتشكيل اللجنة المكلفة بإنجاز هذا الموضوع إلا دليل على أن قطار التغيير انطلق وبرؤية متحررة من كل أثقال المرحلة السابقة التي لم تكن إلا وبالا على الأمة والوطن، ومع تشكيل الحكومة الجديدة التي أعطت هي الأخرى صورة لمستقبل واعد بدأت عملية استرجاع الثقة المفقودة بين السلطة والشعب تستعيد الجسور التي افتقدت.

الأزمة كانت خطيرة وكادت أن تدخل البلاد في دوامة صراعات لا تنتهي إلا أن الحكمة والتبصر الذي تميزت به عملية التعامل مع الأزمة دستوريا وبإصرار أوصلت البلاد إلى بر الأمان، وانتخب رئيس للجمهورية يوم 12 ديسمبر 2019.

وإذا كان الشعب الجزائري هو صاحب الفضل في ذلك فإن رجالات الدولة الذين تحملوا المسؤولية بصبر وحكمة وتعاملوا مع كل مجريات الأزمة بإرادة المؤمنين بالرسالة العظمى التي تحملوها، كان لهم أيضا فضل في هذا الانتصار.

كان الدور الريادي لقيادة الجيش الوطني الشعبي، وعلى رأسها الفقيد أحمد قايد صالح رئيس الأركان ونائب وزير الدفاع الوطني الذي استمات في مرافقة الحراك الشعبي وسايره عبر كل التطورات دون السقوط في فخ التصادم محققا بذلك النصر الذي أعاد به للشعب سيادته وللوطن العزة والاستقرار.

لقد اختاره الله ليكون في جوار الشهداء والصالحين بعد أن وفّى العهد وأدى الأمانة فليرحمه الله ويرزق أهله الصبر والسلوان، والجزائر المِنعة والأمان.

التحرير

دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي:
السيد صالح قوجيل
رئيس مجلس الأمة بالنيابة

رئيس التحرير مسؤول النشر
عبد المجيد بن حديد

مستشار التحرير
أحمد فيصل طالب

هيئة التحرير
كريمة بنود
د. سعاد بكار بنت طاعة الله
زين الدين رضوان لعمش

الصور: المصلحة التقنية لمجلس الأمة

الإخراج:
عبد الرحمان بوشايب

الطباعة: **المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار (anep) رويبة**

ر.ت.م.د: 2641 - 1112
الإيداع القانوني: 98 - 1223
العنوان: 7، شارع زيروت يوسف
الهاتف: 59 60 74 021
الفاكس: 83 60 74 021
البريد الالكتروني:
revue«majliselouma.dz

الفهرس

الحدث

السيد عبد المجيد تبون رئيساً جديدا للجمهورية الجزائرية مراسم تنصيب رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون 04

جلسات

أعضاء مجلس الأمة يصادقون على خمسة مشاريع قوانين 9
>القانون المنظم لنشاطات المحروقات 12
>قانون المالية لسنة 2020 14
تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية 16
>قانون الإجراءات الجزائية 24
>القانون العضوي المُتعلّق بقوانين المالية 26
>القانون المتضمن القانون الأساسي العام للمستخدمين العسكريين، المتمم 27

أعضاء مجلس الأمة يُصوّتون على مشروع القانون المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد 28
10 ولايات جديدة للتكفل باحتياجات المواطنين وخلق الحركية الاقتصادية

اجتماعات المكتب 34
نشاطات السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة 38
استقبالات السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة 43

مواقف

إدانة واسعة لمضمون لائحة البرلمان الأوروبي وتدخله في الوضع الداخلي للجزائر 44

النشاط الخارجي 46

تكوين

ورشة حول موضوع: الاتصال السياسي، التعبير بيسر وقناعة» 52

متابعات

خبراء خلال اليوم الدراسي البرلماني يوصون: بانتقاء المشاريع وفق متطلبات التنمية المحلية 53
يوما برلمانيا حول "أسباب تفشي مرض السرطان في الجزائر" 56

السيد عبد المجيد تبون رئيساً جديداً للجمهورية الجزائرية

مراسم تنصيب رئيس الجمهورية
السيد عبد المجيد تبون

اختار الجزائريون عبد المجيد تبون رئيساً جديدا للجمهورية الجزائرية، بعدما أفرزت النتائج المعلنة من قبل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، فوزه بالمركز الأول بنسبة (58.15 %)، بعد انتخابات رئاسية ترشح لها مترشحا حرا من بين خمس مترشحين.

وقد أقيمت مراسم تنصيب السيد عبد المجيد تبون رئيسًا للجمهورية الجزائرية يوم الخميس 19 ديسمبر 2019، بقصر الأمم (نادي الصنوبر) ليصبح الرئيس الثامن في تاريخ الجزائر المستقلة ،وبحسب المادة التاسعة والثمانين من الدستور أدى رئيس الجمهوريّة الجزائرية المنتخب اليمين الدستورية أمام الشعب بحضور جميع الهيئات العليا في الأمة، ليتولى مهامه بشكل رسمي كرئيس للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حضر التنصيب كل من رئيس الدولة السيد عبد القادر بن صالح، والسيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، السيد سليمان شنين، رئيس المجلس الشعبي الوطني والفريق أحمد قايد صالح، نائب وزير الدفاع الوطني قائد أركان الجيش الوطني الشعبي وعبد الرشيد طبي رئيس المحكمة العليا، وجميع أعضاء الحكومة، إلى جانب حضور كل المترشحين المنافسين في الانتخابات : عبد القادر بن قرينة، علي بن فليس، عزالدين ميهوبي، عبد العزيز بلعيد إلى جانب حضور السلك الدبلوماسي للدول الأجنبية بالجزائر.

رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون يقلد السيد عبد القادر بن صالح، رئيس الدولة وسام الاستحقاق الوطني بدرجة صدر

رئيس الدولة السيد عبد القادر بن صالح يقلد رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، بوسام من رتبة صدر من مصف الاستحقاق الوطني

رئيس الدولة السيد عبد القادر بن صالح في حفل التسلم والتسليم

السيد عبد القادر بن صالح رئيس الدولة تحمل المسؤولية بمقتضى الدستور، وتمكن بمعية المخلصين من أبناء هذا الوطن وفي مقدمتهم المغفور له الفريق أحمد قايد صالح نائب وزير الدفاع، قائد الأركان أن يتجاوزا المرحلة الصعبة التي مرت بها البلاد وإجراء انتخابات رئاسية كانت حاسمة بالنسبة للوضع الذي كان قائما جراء استقالة رئيس الجمهورية السابق، الذي غادر تحت ضغط الجماهير التي خرجت في مسيرات سلمية منذ 22 فيفري 2019.

بإنتخاب السيد عبد المجيد تبون رئيسا للجمهورية يوم 12 ديسمبر 2019، تمّ التسلم والتسليم بعد إعلان المجلس الدستوري نتائج الانتخابات الرئاسية والتي اختار فيها الشعب عبر الصندوق السيد عبد المجيد تبون رئيسا للجمهورية .

في حفل التسلم والتسليم بقصر الأمم، الذي حضره كبار المسؤولين في الدولة والجيش الوطني الشعبي، وكذلك وجوه من المجتمع المدني ألقى السيد عبد القادر بن صالح كلمة جاء فيها: «اليوم بوسع الجزائر الافتخار بكونها عاشت حركة شعبية حضارية سلمية في كنف الهدوء والكرامة دون إراقة قطرة دم واحدة من دماء أبناء الجزائر». وقال: «إنّ الانجازات التي تحققت في وقت وجيز وفي ظروف صعبة لم تكن لتتحقق لولا التشاور والتنسيق المحكم بين مؤسسات الدولة».

ولفت إلى المسؤولية التاريخية التي أدتها مؤسسة الجيش الوطني الشعبي بكل "حكمة" و"تبصر" في حماية الشعب ومؤسسات الدولة وصون الدستور.

وأفاد: «في الوقت الذي تشرف فيه مهمتي على الانتهاء، أود أن أشهد على ما سيحفظه التاريخ إلى الأبد بخصوص الدور الفاصل والجهود العظيمة التي اضطلع بها الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني الذي يجسد وحدة أمتنا في تأكيده على سمو الدستور وضمان استمرارية الدولة وحماية مؤسسات الجمهورية والحفاظ على أمن واستقرار البلاد».

وقال: «إنّ الفريق أحمد قايد صالح أصرّ على مواجهة الممارسات العدائية وكل المحاولات اليائسة الرامية إلى المساس بالأمن الوطني للبلاد وتعرض وحدتنا الوطنية للخطر»، مضيفا: «أنه وقف إلى جانب شعبنا في هذه المرحلة العصيبة من تاريخه ورافق المسار الذي انتهجته البلاد في مختلف مراحلها من أجل الخروج من أوضاع الأزمة وتنظيم انتخابات نزيهة وشفافة».

من خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبـــــون الموجه للأمة

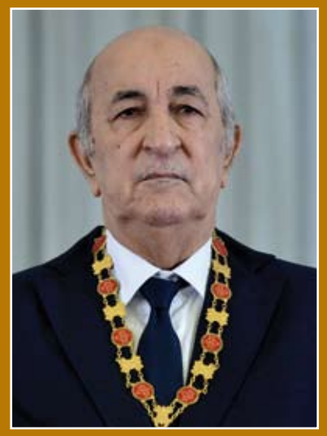

«أيها الشعب الجزائري الأبي.. يسعدني أن أخاطبكم اليوم بصفتي رئيسا.. أخاطبكم أنتم الذين صنعتم التاريخ وسطرتم مستقبل الجزائر بقراركم السيد يوم 12 ديسمبر 2019 بتلبيتكم نداء الواجب الوطني، وأعدتم الجزائر إلى سكة الشرعية الدستورية والشعبية التي لم يطعن فيها أحد».

« إن المجال الاجتماعي سيحظى بالعناية اللازمة بل سيمنح أولوية كبيرة للارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطن الجزائري»

« إن الدبلوماسية الجزائرية في الجمهورية الجديدة ستضع نصب أعينها مصلحة الجزائر أولا ، ومصلحة جاليتنا حيثما كانت وأينما وجدت»

« العمل على اقتصاد وطني قوي متنوع، مدر للثروة مولد لمناصب الشغل صانع لرفاه الاجتماعي ، يقوي أمننا الغذائي ويحصن الأمة من التبعية القاتلة للخارج وللمحروقات»

رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون يقلد الفريق أحمد قايد صالح، نائب وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، استثنائيا وسام الاستحقاق الوطني بدرجة صدر

«إن هذا النجاح الكبير هو ثمرة من ثمرات الحراك الشعبي المبارك الذي بادر به شعبنا الكريم عندما استشعر بسريرته وضميره أنه لا بد من وثبة وطنية لوقف انهيار الدولة ومؤسساتها».

السيدة لويزة شاشوة، نائباً لرئيس مجلس الأمة

صادق أعضاء مجلس الأمة على تعيين السيدة لويزة شاشوة، نائبا لرئيس مجلس الأمة خلال جلسة عقدها المجلس يوم الأحد 24 نوفمبر 2019 ، والتي ترأسها السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة .

أعضاء مجلس الأمة يصادقـــــون على خمسة مشاريع قوانين

ترأس السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، يوم الخميس 28 نوفمبر 2019، جلسة علنية، خصّصت للمصادقة على خمسة (5) مشاريع قوانين، كانت محل دراسة ومناقشة من قبل أعضاء المجلس، وهي على التوالي:

- **مشروع القانون العضوي الذي يُعدّل ويُتمّم القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية؛**
- **مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2020؛**
- **مشروع القانون الذي يُعدّل الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 يونيو 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم؛**
- **مشروع القانون المنظم لنشاطات المحروقات؛**
- **مشروع القانون الذي يُتمّم الأمر رقم 02-06 المؤرخ في 28 فبراير 2006 المتضمن القانون الأساسي العام للمستخدمين العسكريين، المتمم.**

حضر الجلسة كلٌ من السادة: محمد لوكال، وزير المالية؛ بلقاسم زغماتي، وزير العدل، حافظ الأختام؛ وفتحي خويل، وزير العلاقات مع البرلمان إلى جانب عدد من أعضاء الحكومة.

وتمّت عملية المصادقة على مشاريع القوانين الخمسة بعد استيفاء الشروط والإجراءات القانونية الخاصّة بها من تقديم التقارير التكميلية التي أعدتها اللجان المختصة للمجلس حولها، وكذا توفّر النّصاب القانوني المطلوب.

وفي ختام أشغال هذه الجلسة، ألقى السيد صالح قوجيل، رئيس المجلس بالنيابة، كلمة هذا نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

أيتها السيدات، أيها السادة،

بمناسبة مصادقتنا على مشاريع هذه القوانين الهامة، نشكر كل الأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة، ونشكر أعضاء الطاقم الحكومي، وبصفة خاصة على الإحساس السياسي الذي دارت حوله النقاشات والاقتراحات والتحليلات؛ طبعا هذا العمل سبقه عمل آخر في مجلس الأمة، وذلك منذ شهر سبتمبر إلى يومنا هذا، ونتذكر جميعا مصادقتنا على مشروعي القانونين العضويين المتعلقين بنظام الانتخابات وبالسلطة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات، ووضعنا أرضية لانطلاقة عملية تحضير انتخابات ديسمبر 2019، وعلى كل هذا العمل الذي قام به مجلس الأمة، من خلال اللجان المختصة، وتدخلات الأعضاء، والتعاون ودعم وإسناد إطارات المجلس الذين يستحقون جزيل الشكر، ونهنئ أنفسنا على هذا العمل الذي يخدم البلاد والشعب الجزائري.

والله، إنني أتذكر الشاعر المجاهد المناضل، الشيخ الشبوكي، من الشريعة بولاية تبسة، في بداية اندلاع الثورة؛ كتب شعرا وأرسله إلى الشهيد بشير شيحاني، مطلعه :

من جبالنا نسمع صوت العظماء..

وفي نفس القصيدة قال : أوراسُ يشهدُ يومَ الوغى..

ونحن اليوم نستطيع القول إن : 12 ديسمبر هو يومُ الوغى واليومُ الأكبر!!

أذكر لكم أن شهداء الجزائر – وبشهادة من المجاهدين الأحياء، وأنا واحد منهم – كانت آخر كلماتهم عند الشهادة : حافظوا على الجزائر! ولا يقول : إعتنوا بأسرتي أو بأولادي.. وهذه هي رسالة الشهيد؛ ونحن بدورنا نقول للأجيال الصاعدة – بصفتنا من جيل نوفمبر – حافظوا على الجزائر!!

إن 12 ديسمبر محطة من المحطات الهامة، ونقلة للشعب الجزائري، الذي كان تعداده غداة الاستقلال 8 ملايين نسمة، وهو الآن 43 مليونا، إلى بناء مستقبل حقيقي، ودولة حقيقية بمؤسساتها، لاتزول بزوال الحكام، ومؤسسات متينة متكاملة في خدمة الشعب، وحرية الشعب في التعبير، وحرية اختيار مسؤوليه في كل المستويات، من البلدية إلى البرلمان.

هذه هي الجزائر التي نريد بناءها بداية من 12 ديسمبر؛ صحيح أنه ليس في سنة أو في سنتين، ولكن بداية الطريق الصحيح هي 12 ديسمبر 2019.

إننا جميعا نتذكر شهر فيفري، يوم بدأ الحراك وغضب الشعب، ومعارضة الشعب للعهدة الخامسة، فما هي المؤسسة التي وقفت مع الشعب؟ وحافظت على سلمية المظاهرات والمتظاهرين في كل الولايات؟! إنها الجيش الوطني الشعبي، لأنه سليل جيش التحرير بحق وجدارة، لأن تسميته دليل على ارتباطه بالشعب والوطن، وليس مرتبطا بالحكم.. هذه هي مهام ومكانة هذه المؤسسة؛ قلت إنه منذ فيفري وفي كل أسبوع هناك تجدد، فمن كان يحافظ على الحراك والمسيرات سلميا ويجاوب أيضا في الساحة السياسية!؟

من ألغى العهدة الخامسة؟

من أوقف امتداد العهدة الرابعة لآخر السنة؟

من واجه العصابة التي أرادت الانقلاب على الشعب وليس على الحكم؟

من أوقف كل هذا؟ إنه الجيش الوطني الشعبي.

الفريق، نائب وزير الدفاع، أحمد قايد صالح ألقى أكثر من 50 خطابا من ذلك التاريخ إلى غاية اليوم، مرحلة بعد أخرى وأسبوعا بعد أسبوع.

هذه الكلمات والتوجيهات والتوضيحات وتحديد المسؤوليات كلها كانت مُضمّنة في الخطابات، وأنا مع إخواني في مجلس الأمة، أتعهد بكتابة كتاب نحرره هنا، ونضمنه كل الخطابات والتحليلات، لأننا عندما نقرأها مستقبلا، نعرف من أين جئنا وإلى أين نحن ذاهبون!

يوم 12 ديسمبر 2019..
يوم الوغى
.. وبداية الطريق الصحيح لبناء الجزائر الجديـــدة

أذكر أيضا بجانب آخر، حين اندلعت الثورة، قلنا لا أحد يسيل دمه لأجل الجزائر إلا الجزائريون والجزائريات.

وقلنا للأصدقاء والأشقاء ساعدونا سياسيا، وساندونا ماليا، وأعينونا بالسلاح، ولكن من سيفدي الجزائر بدمه هم الجزائريون والجزائريات فقط!!

ما معنى هذا؟ معناه أن نحافظ على استقلالنا، استقلال افتكّه الجزائريون، والذين استشهدوا من أجل الاستقلال هم الجزائريون، ونبقى محافظين غيورين عليه، وعلى شعبنا ووطننا، هذا هو معنى هذا القرار.

القرار الثاني المتعلق باستقلالية قرار الثورة السياسي، والجزائر، من الثورة إلى اليوم، لما جاء الجنرال «ديغول» وبدأت محاولات المفاوضات، أحب الأصدقاء والأشقاء التوسط بيننا وبين فرنسا، وتاريخيا نذكر الحبيب بورقيبة، رئيس تونس، ومحمد الخامس، ملك المغرب، وجمال عبد الناصر، رحمهم الله، والماريشال تيتو، ونِهْرو، صديقا الجزائر، لأنهما كانا بجانب الجزائر في مؤتمر «باندونغ» 1955، وكانت النافذة الأولى التي فتحت على الدبلوماسية العالمية من هناك، من «باندونغ»؛ هؤلاء أبدوا استعدادهم للوساطة بيننا وبين فرنسا، وهم كانوا معنا أكثر مما كانوا مع فرنسا، ولكن جواب الجزائر آنذاك، هو أننا نعرف فرنسا وهي تعرفنا، وعندما نتفاوض، نتفاوض مباشرة، لا وسيط بيننا، والتاريخ أنصفنا، لأن التجارب كثيرة، والتجربة التي نعرفها ونعيشها هي تجربة الشعب الفلسطيني، الممزق منذ 75 سنة، ودول وشخصيات تتفاوض باسمه، وقسّموه، ولحد الآن لم يتوحّد مجددا، ونحن في الجزائر نفتخر، أننا منذ اندلاع انتفاضة الشعب الفلسطيني ساندنا فلسطين بجمعنا للمال وإرساله إلى هناك، وملايين تطوعوا آنذاك للجهاد في فلسطين ونحن تحت نير الاحتلال، وعند الاستقلال كانت الجزائر هي السّند المخلص والنزيه لفلسطين.

ونتذكر الرئيس الراحل هواري بومدين، عندما قال: «نحن مع فلسطين ظالمة أو مظلومة!!»؛ ويوم أعلنوا قيام دولة فلسطين، أعلنوها هنا في الجزائر، ولم نتدخل

أبدا في شؤونها الداخلية، فقد كنا نصلح بينهم، ونمدهم بالإمكانيات ليجدوا الطريق الصحيح، ولكنهم عندما ابتعدوا عن الجزائر، أنظروا إلى وضعيتهم.

لقد تحاشينا هذا من بداية الثورة إلى نهايتها، وعلى هذا كان استقلالنا صحيحا، كاملا، وهذا لن يغفروه لنا أبدا، فبالأمس فقط، اجتمع البرلمان الأوروبي لنقاش مشاكل داخلية خاصة بالشعب الجزائري، والتقرير الذي قُدّم هناك، أُرسل من الجزائر، فعندما تقرأ ما نوقش بالبرلمان الأوروبي، تجد أنه ما نسمعه وما نقرأه هنا!! ولكن: «عسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم». دعهم لكي يعرف شعبنا الحقيقة، ويعرف من يكذب عليه، ومن هو مع الديمقراطية ومن هو ضدها؛ إنهم يتغنون بها، ونحن أصحاب مواقف، نرفض

هذه الأجندات الخارجية ونرفض أن تفرض على الجزائر.. ونتمنى أن نعطي للعالم درسا من خلال انتخابات 12 ديسمبر.

ذلك سيكون هو جوابنا، وذلك ما سيرفع رؤوس الجزائريين، لقد ساعدنا الشعوب – منذ استقلالنا – على التحرّر، وكوّنّا لهم الإطارات وزوّدناهم بالسلاح من دون مقابل، الله غالب هذه هي الجزائر!!

على أية حال، هذه كلمات بمناسبة الانتهاء من التصويت على مشاريع هذه القوانين، وسوف يكون لنا – إن شاء الله – موعد «يوم الوغى»: 12 ديسمبر 2019، ويكون لنا لقاء للكلام عن مستقبل أبنائنا والجزائر؛ تحيا الجزائر، يحيا الشعب الجزائري العظيم؛ المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

القانون المنظم لنشاطات المحروقات

.. آليات جديدة لإنعاش قطاع المحروقات

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الخميس 28 نوفمبر 2019، على مشروع القانون المنظم لنشاطات المحروقات؛ وذلك خلال جلسة علنية ترأسها السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، وحضرها السيد محمد عرقاب وزير الطاقة والناجم، والسيد فتحي خويل، وزير العلاقات مع البرلمان إلى جانب عدد من أعضاء الحكومة.

عرض الوزير

أكد وزير الطاقة والمناجم محمد عرقاب خلال عرضه لنص القانون خلال جلسة يوم الأحد 24 نوفمبر 2019، أن تقديم مشروع القانون المنظم لنشاطات المحروقات في الوقت الحاضر ، لم يكن خيارا بل ضرورة ملحة أملتها المصلحة العليا للبلاد، ومردها إلى جملة من العوامل والأسباب في مقدمتها واقع الاستثمار والإنتاج في الجزائر وتنامي الاستهلاك، منوها إلى تباطؤ نشاط المنبع لصناعة النفط الوطنية وما نتج عنه من تراجع في إحتياطات الجزائر من النفط وتراجع مستوى الإنتاج ، وهذا ما دفع السلطات العمومية إلى المبادرة بمشروع قانون جديد للمحروقات الذي يتضمن آليات جديدة تمكنه من إنعاش النشاط في القطاع عبر الشراكة مع رأس المال الخاص ، وكذا الحد من مخاطر الاستكشاف التي تتحملها مؤسسة سوناطراك وحدها، وإزالة العبء الإداري الذي يثقل تكاليف الإنتاج ، وإدخال نظام ضريبي مبسط وتنافسي من أجل تشجيع مشاركة المستثمرين الأجانب.

مؤكدا في نفس السياق أن اللجوء إلى الشراكة الأجنبية ليس غاية في حد ذاتها بل من أجل تسريع عملية نشاط الاستكشاف والإنتاج لتجديد الإحتياطات المستنزفة ، ووضع تحفيزات هامة لتحقيق هذا المسعى، مشددا في الأخير على أن قانون المحروقات الساري المفعول كانت له تداعيات كثيرة منها تقلص كبير في مجال الاستكشاف لتجديد المخزون الوطني من المحروقات .

انشغالات واستفسارات أعضاء المجلس

أكد وزير الطاقة والمناجم السيد محمد عرقاب خلال رده على انشغالات واستفسارات أعضاء المجلس حول النص، أن الأسباب التي كانت وراء تقديم مشروع هذا القانون تعود إلى تراجع إحتياطات الجزائر من البترول والغاز منذ 2008، مع قلة العقود في مجال الاستغلال والبحث ، مشيرا إلى أن هناك مناجم لم تستغل بسبب غياب الإستثمار، وأن شركة سوناطراك في ظل قانون المحروقات القديم 05-07 عملت بمفردها بعد عزوف الشركات الأجنبية عن القدوم إلى الجزائر ، وقامت لوحدها خلال سنة 2018 باستكشاف ما يقارب 100 بئر بترول بمبالغ ضخمة تقدر بـ 1.67 مليار دولار، كان من الأحسن- حسب الوزير- أن تدعم بها مختلف القطاعات الموجودة في الدولة بما يعود بالفائدة على الشعب وتلبية إحتياجاته.

وبخصوص توقيت تقديم مشروع هذا القانون ، فقد أكد وزير الطاقة والمناجم أن المشروع ثمرة عمل قام بها إطارات شركة سوناطراك خلال فترة ما يزيد عن السنتين ، وأن تقديمه كان لمتطلبات اقتصادية محضة ، فإنخفاض إنتاج واحتياطي المواد البترولية والغازية تطلب اتخاذ تدابير فورية للتمكن من تدارك الوضع وحماية الأمن الطاقوي للبلاد ومواصلة التصدير وجلب العملة الصعبة. مضيفا أن كل الدراسات الإستكشافية التي قامت بها شركة سوناطراك تؤكد أن الجزائر ستواجه في أفاق سنة 2030 مشكلات تتعلق بالموارد البترولية والغازية للبلاد، لذلك كان من الواجب الإسراع في البحث عن بديل لمواصلة استكشاف مواردنا واستغلالها ولا سيما أن شركة سوناطراك ليست قادرة بمفردها على ذلك، وأن بعض الحقول تتطلب منشآت ضخمة ،وأن الإطار القانوني الحالي غير محفز للشريك الأجنبي .

منوها في نفس السياق أن التحكم في التكنولوجيا العالية يمكن من رفع الإنتاج لإبقاء المداخيل في مستوى ما تتطلبه البلاد، ولهذا فالشريك الأجنبي ضروري ومهم ولاسيما مع وجود تحفيزات لجلب المستثمرين الأجانب الذين يحوزون على التكنولوجيا العالية ، من أجل تدعيم إحتياجات البلاد من المحروقات.

وحول سؤال لإيجاد بدائل للمحروقات ، فقد أكد الوزير أنه يجب الإسراع في البحث عن تلك البدائل كتحويل الغاز إلى منتوجات بدلا من تصديره مادة خام ، مضيفا أن مشروع هذا القانون أولى اهتماما كبيرا للصناعات البيتروكيماوية، وهي صناعات رائجة ، تساعد على تنويع الإنتاج وامتصاص أكبر قد ممكن من اليد العاملة التي تنتظر الحصول على منصب عمل في مختلف مناطق الوطن.

أما فيما يخص حماية البيئة، أوضح وزير الطاقة والمناجم أن المشروع نص على ذلك بالتفصيل ، مشيرا إلى سلطة ضبط المحروقات التي تلعب دورا مهما في هذا المجال من خلال اختصاصاتها ، فهي من تقوم بالمراقبة ، وهي من يملك الحق في سحب الترخيص في حالة عدم إحترام أي شركة للمعايير والمواصفات العالمية ،ولها كل السلطة في ذلك دون الرجوع إلى الوزير المكلف بالقطاع ، وهذا ما هو معمول به دوليا .

وبخصوص تشغيل شباب الجنوب، أكد وزير الطاقة والمناجم وجوب تشغيل شباب المنطقة من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية المختلفة التي تنشط في مجال المحروقات، مع ضرورة القيام بالتكوين اللازم لهؤلاء الشباب.

توصيات اللجنة

أوصت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة في تقريرها التكميلي بما يلي:

• تكثيف اللقاءات والموائد المستديرة بمشاركة العلماء والباحثين في هذا الحقل لرفع اللبس وتنوير الرأي العام الوطني أو تنفيد ما يسوقه المشككون.

• الاهتمام بشريحة الإطارات ذات الخبرة والدُربة والتقنية المتكونة ببلادنا ، وعدم تركهم عرضة لاستقطاب الشركات النفطية الأجنبية العابرة للقارات.

• مراجعة النصوص والإجراءات الخاصة بتحصيل المداخيل المستحقة من مرور أنابيب نقل البترول والغز عبر تراب البلديات المعنية، سواء الأنابيب المخصصة لنقل المحروقات إلى الدول الخارجية أو من وإلى معامل التكرير الموجودة في بعض ولايات الوطن.

• إعطاء الأولوية لتشغيل أكبر عدد من سكان المناطق المعنية باستغلال الطاقات المستخرجة ، وكذا توحيد وتعميم الأجور والعلاوات والامتيازات الممنوحة للعاملين في شركة سوناطراك على جميع العاملين المنتسبين لشركات المناولة، مع إعطاء الفرص لتكوين الذين تتوفر فيهم شروط الاستفادة من التكوين حسب المؤهلات والتخصصات المطلوبة لإنجاز مختلف الأعمال.

• التدخل العاجل لوقف تجاوزات الشركات البترولية في مجال التوظيف

• الإسراع في معالجة ملف التشغيل في الجنوب لأهميته البالغة

• ضرورة إدماج سكان ولاية تمنراست في تشغيل أبنائها في مختلف شركات البترول والغاز والشركات المكلفة بالبحث ووضع حصة لهم.

• تكوين أبناء الجنوب وتشغيلهم في الشركات البترولية ، حتى تضمن وجود مختصين من أبناء المنطقة في هذا الميدان.

• إيفاد مفتشين دوريا لمعاينة الأخطار والأخطار البيئية التي تتسبب فيها ورشات الحفر البترولية في ولايات الجنوب

• إحداث توازن جهوي في عمليات الاهتمام بالمناطق الجنوبية بخاصة ، ومساعدة جمعيات تكوين الرياضية والثقافية

• نزع الملكية المنصوص عليه في المادة 16 من مشروع هذه القانون ، ويتعين إضافة تعويض وعدم التعسف في استعمال الحق

• تدعيم سكان الجنوب فيما يتعلق بالكهرباء

• استحداث خلية على مستوى شركة سوناطراك من أجل متابعة إبرام العقود ، لتفادي النزاعات الدولية التي تعالج عن طريق التحكيم الدولي.

قانون المالية لسنة 2020

أرقام وتدابير تشريعية جديدة .. لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية

صادق أعضاء مجلس الأمة على مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2020 ، خلال جلسة عامة عقدها يوم الخميس 28 نوفمبر 2019، والتي ترأسها السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، وحضرها محمد لوكال، وزير المالية؛ وفتحي خويل، وزير العلاقات مع البرلمان إلى جانب عدد من أعضاء الحكومة.

وقد كان المجلس قد عقد يوم الاثنين 25 نوفمبر 2019، جلسة علنية، خصّصت لتقديم ومناقشة مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2020؛ قدّم خلالها وزير المالية، السيد محمد لوكال عرضًا مفصّلاً عن مضمون مشروع القانون، حيث استعرض بالأرقام المؤشرات التي بنى عليها المشروع، ومجمل التدابير التشريعية الواردة فيه ..

أرقام من قانون المالية لسنة 2020

• السعر المرجعي لبرميل النفط الخام حدد بـ 50 دولار
• سعر الصرف المتوقع سيكون في حدود 123 دج للدولار الأمريكي الواحد.
• معدل التضخم المستهدف حدد بـ 4.08 %
• النمو الإقتصادي نسبة 1.8 %
• نفقات التسيير 4893.439095000 دج
• نفقات التجهيز 2929673231000 دج
• التحويلات الاجتماعية 1797.6 مليار دج

تدابير تشريعية جديدة في قانون المالية لسنة 2020

• تنسيق وتبسيط الإجراءات الضريبية
• توسيع الوعاء الضريبي وتحسين إيرادات الدولة والجماعات المحلية
• التحكم في واردات السلع والخدمات
• التضامن الوطني
• ترقية الاستثمار وتأطير التمويل الخارجي
• حماية البيئة والفعالية الطاقوية
• تطوير الاقتصاد الرقمي

إنشغالات وإستفسارات أعضاء المجلس

تناول أعضاء المجلس خلال مناقشتهم للقانون المتضمن قانون المالية لسنة 2020 ، العديد من المواضيع ذات الأبعاد الاقتصادية والمالية والاجتماعية ، المحلية منها والوطنية . كما تطرقوا لمختلف الأرقام الواردة في النص من الإيرادات والنفقات بشقيها التسيير والتجهيز وكذا التحويلات الاجتماعية والتدابير التشريعية التي تضمنها مشروع القانون.

من جهتهم تدخل رؤساء المجموعات البرلمانية الثلاث لمجلس الأمة ، وثمنوا من جهتهم كل التدابير التشريعية والتحويلات الاجتماعية التي تضمنها المشروع ، وأكدوا أنها تترجم بحق السياسة الاجتماعية للدولة رغم الانخفاض الكبير لمداخيل البلاد من العملة الصعبة.

توصيات اللجنة

ثمنت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية في تقريرها التكميلي ، مواصلة الدعم الإجتماعي ، والتحويلات الاجتماعية للتكفل بالشرائح ضعيفة الدخل ، كما ثمنت التدابير التشريعية الجديدة ولاسيما آلية التحفيز الجبائي ، بحق الشفعة والإجراءات التي اتخذتها الحكومة ولاسيما ما تعلق بالإدماج.

كما نوهت بقرار رفع القيود عن تطبيق القاعدة 49/51 في القطاعات غير الإستراتيجية من أجل جلب الاستثمارات الأجنبية إلى بعض القطاعات ، وبجهود الحكومة لتطوير الإقتصاد الرقمي ، مع ضرورة أن تشمل هذه الجهود الإدارة الجبائية والقطاع المصرفي. وأوصت في ختام التقرير بمايلي:

• دعم الاستثمار العمومي وتعزيز فعاليته في دعم النمو وإحداث فرص العمل بإعداد جيل جديد من المخططات القطاعية بالشراكة مع القطاع الخاص لبلورة آلية ناجعة ومبتكرة للتمويل.

• دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواصلة اتخاذ التدابير الرامية إلى وضع خطة للضرائب المتراكمة عبر السنوات وتسريع استرجاعها.

• تحفيز القطاع غير المنظم على الاندماج في الدورة الإقتصادية بتشديد المراقبة الجبائية ومحاربة الغش والتملص من الضريبة

• ضرورة توجيه جهود التنمية نحو القطاعات الأساسية المنتجة للثروة والتوقف عن إنجاز المشاريع غير المجدية تفاديا لتبديد المال العام.

• وضع آليات قانونية تعمل على تسقيف وتحيين تكاليف الإنجاز والتجهيز الخاصة بكل أنواع المشاريع حسب خصوصيات كل منطقة ، لتفادي تضخيم الأسعار أو التلاعب بها.

• ترقية قطاع الفلاحة من خلال دعمه بالعتاد المتطور لضمان مردود أكبر كما ونوعا لما لهذا القطاع من أهمية إستراتيجية.

• عصرنة وهيكلة النظام الجبائي مع تحسين التحصيل وتوسيع القاعدة الخاضعة للضريبة وتعزيز محاربة الغش والأنشطة غير الرسمية.

• اعتماد آلية شفافة وواضحة في برمجة المشاريع خلال جلسات التحكيم السنوية التي تعقدها وزارة المالية بمعية القطاعات المعنية

• اتخاذ الإجراءات الصارمة بخصوص تطبيق قرار استيراد السيارات الأقل من ثلاث سنوات للمحافظة على الحظيرة الوطنية ، وضرورة اعتماد نصوص تشريعية تنظم هذه المسألة.

• رفع المنحة الموجهة للسكن الريفي والقطع الأرضية

• تسوية العار الفلاحي بالنسبة للأراضي المغروسة بالنخيل

• إعادة النظر في المنحة السياحية والتي لا تتجاوز 100 أورو سنويا، تماشيا مع ما هو معمول به في مختلف دول العالم

• رفع التجميد عن مشاريع تخص الصحة والموانئ

• إحداث بطاقية وطنية اجتماعية تضبط العدد الحقيق والفعلي للمعوزين و البطالين لتوجيه الدعم لمستحقيه

• تدعيم بعض بلديات الجنوب بغلاف مالي خاص للتهيئة المدنية التي أصبحت في وضعية مزرية

• إنشاء صندوق على مستوى البلديات الجنوبية والحدودية للتكفل بمساعدة الفئات الفقيرة جدا

• وضع إطار قانون لاسترجاع الأموال المستحقة وسد الطريق أمام ظاهرة التهريب الضريبي والحد من الآثار السلبية لها

• إعطاء الأولوية في التشغيل لأبناء الجنوب وإتاحة الفرص لهم للتكوين، للعمل في مختلف المناصب والأعمال المطلوب القيام بها في الشركات والمعامل التي تستغل هذه الطاقات والثروات المكتشفة

• رفع التجميد عن عملية إدماج الشباب حاملي الشهادات والكفاءات المهنية في جميع الإدارات والبلديات والمؤسسات العمومية التابعة للوظيف العمومي.

• وضع آليات عملية دقيقة ومدروسة للقضاء على الاقتصاد الموازي الذي ينخر الاقتصاد الرسمي.

التقرير السنوي 2018 للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر

أصدر بنك الجزائر التقرير السنوي 2018 للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، حيث عالج فيه تطور النشاط في جميع مجالات الاقتصاد الوطني لسنة 2018 ، كما سلط الضوء على استمرار الإختلالات الاقتصادية ومواطن الضعف والهشاشة للاقتصاد الوطني ، ويصر على الحاجة لانتهاج سياسات اقتصادية تعديلية وإصلاحات لتحقيق استقرار الإطار الاقتصادي الكلي ، وتنويع الاقتصاد الوطني وضمان نمو مستدام وداخلي.

تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية

السيد علي جرباع،

التجمع الوطني الديمقراطي

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس الفاضل،

السيد وزير المالية المحترم،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

إن الشعب الجزائري لطالما استطاع أن يجابه جميع المحن والصعوبات مهما عظمت، بفضل وفائه وإخلاصه لمبادئه الوطنية وقيمه العريقة المستوحاة من مبادئ وقيم ثورة نوفمبر المجيدة.

فالفاتح نوفمبر يوم فخر واعتزاز، لشعب كافح أبناؤه من أجل استرجاع الحق المسلوب ضد الاستدمار الفرنسي، الذي عذب ودمر وقتل شعبا آمن بالحرية ووقف مدافعا عن كرامته وعن كرامة المواطن العربي وكل الأحرار في العالم.

إن التاريخ صنعه الأحرار بالأمس، (فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا).

فهذه المرحلة الطويلة للثورة الجزائرية لم تكن بالرحلة العابرة، بل كانت تاريخا مشرفا للأمة، أمة تستحضر شهداءها وتحفظ أسماءهم عن ظهر قلب وتخلد وتمجد رجالها.

إن كتابة التاريخ تعكس أماني وطموحات الشعوب في الحياة الكريمة وبيوم خالد يكرس فيه الوفاء لمن هم أكرم منا جميعا.

واليوم في هذه العجالة، عندما نتحدث عن شهداء الجزائر الذين رووا الأرض الطاهرة بمدائهم الزكية دفاعا عن الوطن، فإننا نكرس روح العمل الجاد، ليحتفظ الإنسان بمدائ الوفاء والتضحية وليكتب أروع صفحات العطاء بفعل تلك الدماء.

فرحم الله شهداءنا الذين كتبوا التاريخ وأناروا شموع الحرية وقهروا الظلم والطغيان وكانوا لنا نبراسا نسترشد به، لكتابة التاريخ للأجيال. وحفظ الله مجاهدينا وأمدهم بطول العمر وبالصحة والعافية وجعلهم تاجا على رؤوسنا.

قلنا، بفضل وفائه وإخلاصه لمبادئه الوطنية وقيمه العريقة المستوحاة من ثورة نوفمبر المجيدة، وكذا بفضل مواقف المؤسسة العسكرية، هذه المؤسسة الصرح التي لم تخلف موعدها ووعدها مع التاريخ، كما فعلت بالأمس، فكانت حصنا منيعا للجزائر، شعبا ومؤسسات، ومرافقا وحاميا وضامنا للمطالب المحقة والمشروعة، التي خرج بها ومن أجلها الشعب الجزائري الأصيل، هذه المؤسسة التي انتهجت استراتيجية متبصرة وحكيمة، عكفت على أعمالها عبر مراحل وأشواط، واكبت بكل انسجام وتبصر مطالب هذا الشعب الأبي والتزامها بالخط النوفمبري الأصيل والانحياز التام واللامشروط لتطلعاته، الذي خرج معبرا عنها بسلوكات حضارية لم يشهد التاريخ لها مثيلا.

في هذه السانحة، الواجب يملي علي أن أوجه، أصالة عن نفسي ونيابة عن جميع زملائي في المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، تحية تقدير واحترام وإكبار إلى قيادة الجيش الوطني الشعبي، وعلى رأسها المجاهد، الفريق أحمد قايد صالح، نائب وزير الدفاع، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي.

إن الالتفاف المنقطع النظير، الذي عبر عنه الشعب الجزائري، وبلادنا تستعد في الأيام القليلة القادمة خوض الانتخابات الرئاسية، يعكس وعيا شعبيا عالي المستوى بأهمية هذا الاستحقاق الوطني والحيوي، ويعكس الإدراك الشعبي العميق لحتمية التسريع، بل التعجيل بإخراج وطننا الغالي من هذه المرحلة الحساسة والدقيقة، وذلك بانتخاب رئيس الجمهورية الجديد، الذي سيطبق برنامجه بما يكفل بناء جزائر جديدة، لا مكان فيها للممارسات غير القانونية والبالية، دولة كفاءات لا مكافآت، دولة لا مكان فيها للعقليات المتحجرة التي ذهبت وولت إلى غير رجعة.

جزائر التغيير، كما ينشدها هذا الجيل المؤمن بالتغيير، في ظل التعبير الحر والمسؤول.

هذه الجزائر، التي يحزّ في نفوس من هم وراء البحار أن يروها تبني نفسها بنفسها وبسواعد أبنائها، وفي هذا المجال، لا تفوتني الإشارة إلى المواقف غير المسؤولة والتصرفات الصادرة عن نائب رئيس اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان بالبرلمان الأوروبي، حول التطورات التي تعيشها الجزائر منذ 22 فيفري الماضي، فمن هذا المقام، وباسم المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، نندد، بل نستنكر بأشد عبارات الاستنكار، التدخلات التي نعتبرها سافرة ونرفض وبحدة أي مساس بالسيادة الوطنية التي تعد بالنسبة للشعب الجزائري خطا أحمر.

سيدي الرئيس، بالرجوع إلى مشروع قانون المالية الذي نحن بصدد مناقشته، في ظل وضع اقتصادي يوصف بالصعب إلى حد ما، تضمن هذا المشروع أحكاما جديدة تهدف للدفع بالاستثمار وتشجيع استحداث المؤسسات الخاصة الشبانية، بالإضافة إلى تحصيل حقوق الدولة، وذلك من خلال العودة إلى مسار ميزانياتي الذي تطبعه الصرامة، في إطار نهج شامل ينشد ترشيد الموارد المالية وتطهيرها، موازاة مع الحرص على استيفاء مستوى من النمو يحافظ على النشاط الاقتصادي أو ما يطلق عليه ديمومة الحركة الاقتصادية ومناصب الشغل وضمان استمرار تقديم الخدمات الاجتماعية ومواصلة الدعم الاجتماعي.

إذن، جاء مشروع قانون المالية لسنة 2020، بجملة من الإجراءات الجديدة، الرامية إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي في الجزائر وهي الإجراءات التي نثمنها، لاسيما فيما يتعلق:

أوّلا: إلغاء القاعدة 51/49، إن إلغاء القاعدة 51/49 بالمائة، لصالح القطاعات غير الاستراتيجية، ستعمل على جذب المستثمرين الأجانب نحو الجزائر، لكونها كانت عائقا تحجج به المستثمرون الأجانب، والنظر إلى الاستثمار الأجنبي على أساس أنه مورد لرؤوس الأموال ولمناصب الشغل، وناقل للتكنولوجيا بعد أن عجز الرأسمال الوطني، إلى حد ما، عن تحريك عجلة الاقتصاد الوطني وتحسين صورة الجزائر كوجهة استثمارية، لكن هذا الإجراء، في نظر العديد من المختصين، غير كاف ويجب مواكبته بإجراءات أخرى تزيل العوائق التي تعيق الاستثمار الأجنبي، لاسيما البيروقراطية والفساد والرشوة وإجراءات أخرى لدفع عجلة الاستثمار الأجنبي في الجزائر، على غرار تفادي عدم الاستقرار التشريعي الناتج عن تغيير القوانين.

كما أن الاستثمار في هذا الجانب يجب أن تحكمه العلاقات التعاقدية، بدل القواعد القانونية، وإن حرية الاستثمار يجب أن تكون القاعدة وليست الاستثناء.

وكذا تخفيض الضرائب واعتماد إجراءات جبائية ممتازة لصالحهم، وهذا كله من أجل جلب مداخيل أكثر مما كانت عليه من قبل.

ثانيا: فيما يتعلق بتعيين متصرفين إداريين مستقلين، كأعضاء في مجالس إدارة البنوك العمومية، يعد هذا الإجراء جيدا، تثمنه المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، ونرى بأنه سيعزز الحوكمة في البنوك العمومية ويقوي من عمليات الرقابة فيها، خاصة وأنها تعرضت إلى ما تعرضت إليه سابقا وكان في كل مرة تتحمل الخزينة العمومية تطهيرها ماليا وشراء ديونها باسم إعادة الرسملة، لكن ما نلحظه، وبتواضع طبعا، عدم مواكبة قواعد التسيير العالمية من قبل بنوكنا، وعليه نقترح:

– تشكيل مجلس إدارة من البنك، ممثل وزارة المالية، جامعي برتبة أستاذ في الاقتصاد و3 خبراء اقتصاديين. ولتحسين هذا العمل، لم لا إنشاء معهد وطني يشرف على تكوين مثل هؤلاء، على غرار ما هو معمول به في كثير من دول العالم؟

– وما دمنا بصدد تثمين ما جاء في مشروع قانون المالية، فإننا نعبر عن ارتياحنا العميق للمحافظة على الطابع الاجتماعي للدولة، من خلال العودة إلى التوازنات الاقتصادية الكبرى والحفاظ على الدعم الاجتماعي، مع حماية القدرة الشرائية للمواطن.

– وفي هذا الصدد، نجدد مطالبنا أو مطلبنا بإعادة النظر في كيفية توزيع هذه الموارد على مستحقيها الحقيقيين، دون غيرهم، من خلال إعداد بطاقية وطنية.

– كما نؤكد في ذات السياق، باتخاذ إجراءات إضافية، وذلك بإيجاد حلول لإدماج موظفي عقود ما قبل التشغيل.

وبهذه المناسبة، لا يفوتني أن أشيد وأبارك وأثمن باسم المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، القرارات التاريخية التي اتخذها دولة الوزير الأول والمتمثلة في:

– تعميم المنحة الخاصة بالإعاقة.

– تسوية وضعية حاملي الشهادات، المستفيدين من عقود ما قبل التشغيل وكذا الفئة المستفيدة من جهاز المساعدة للإدماج الاجتماعي.

– القرار الجريء المتخذ، من خلال الاجتماع الوزاري المشترك، برئاسة الوزير الأول بتاريخ 17/09/2019، المتعلق بالإجراءات الاستعجالية، الواجب اتخاذها لفائدة مركب "سيدار الحجار".

– كما نثمن القرار الشجاع، المتضمن وضع استراتيجية شاملة لتطوير شعبة الحبوب، لاسيما جنوبنا الكبير الغالي علينا وكذا الهضاب العليا.

– ومن بين النقاط الإيجابية التي حملها هذا المشروع، والتي نثمنها، التدابير التشريعية التي جاءت في مشروع قانون المالية، المتعلقة بتطوير الاقتصاد الرقمي، لأجل تحفيز الشباب الجزائري على هذا النوع من الاقتصاد.

هذا الاقتصاد – سيدي الرئيس– الذي يعتمد على تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات وعلى التجارة الإلكترونية والسوق الإلكتروني وصولا إلى الحكومة الإلكترونية.

وقد طرح الاقتصاد الرقمي ومتطلباته توجه اقتصاديات العالم نحو رقمنة هذا الاقتصاد، في ظل المزيد من التكامل والترابط. وقد يتطلب ذلك عدة متطلبات أساسية، من بينها البنية التحتية لقطاع الاتصالات والمعلومات والإطار القانوني والتشريعي اللازم للأعمال الإلكترونية، وقد أصبح الاقتصاد الرقمي مؤشرا مهما يدل على مدى تطوير أي اقتصاد في العالم.

ولمواكبة عصر المعلومات، يفرض على الجزائر التحكم في تكنولوجيات الإعلام والاتصال، مع

ضمان بيئة آمنة، نظرا للمخاطر الموجودة على مستوى المستعملين في حد ذاتهم، سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات، حيث بات من السهل اختراق الأنساق المعلوماتية المختلفة وتكسير الحواجز الأمنية التي تحمي المعلومة، خصوصا بشكلها الرقمي واستغلال نظمها في ارتكاب ما يسمى بالجريمة الناشئة عبر الأنترنت أو الجريمة المعلوماتية.

وهو فعلا ما سعت إليه الجزائر، باتخاذ إجراءات أو تدابير على مستوى المنظومة التشريعية والتنظيمية. وذلك عن طريق تعديل بعض القوانين وكذا استحداث قوانين جديدة أخذت بالحسبان التطورات السريعة لتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحة هذه الجرائم، كونها عابرة للحدود، وإن مكافحتها لا تتحقق إلا بوجود تعاون دولي، يهدف إلى اتخاذ كافة التدابير اللازمة والفعالة للحد منها، عن طريق التعاون القضائي وكذا التعاون في المجال الفني.

إن الكثير من التقارير والتوقعات تشير إلى عدم الاستقرار الذي ستعرفه أسواق النفط، بسبب انكماش الطلب العالمي على هذه المادة الحيوية وفي المقابل ارتفاع حجم الاستهلاك المحلي.

أمر سيجعلنا أمام حتمية البحث عن موارد أخرى لتعويض الانخفاض في الموارد المالية للجباية البترولية، وفي ظل تصحيح أوضاع المالية العامة، وجب على الحكومة ضرورة التوجه نحو البحث عن موارد أخرى، لخلق ثروة بديلة أو مكملة عن الجباية البترولية. وفي ذات السياق، لنا أن نطرح التساؤل حول العوائق أو العراقيل التي حالت دون تطور قطاع السياحة وإيجاد الحلول الممكنة.

نعم سيدي الرئيس، أضحت السياحة تحظى في الكثير من دول العالم باهتمام كبير، من قبل الحكومات والباحثين وكذا الممارسين من رجال الأعمال، كونها تمثل قطاعا اقتصاديا يعمل على ضخ العملة الصعبة وجذب الاستثمارات الأجنبية، حيث أصبحت من أكبر الصناعات في العالم، فهي تلعب دورا مهما في عملية التنمية الاقتصادية.

إن المقومات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر، وكذا الترابط بين تلك المقومات من موقع جغرافي ومناخ وشواطئ وغطاء نباتي تعطي للأقاليم السياحية أهمية مميزة، تعد من أهم العوامل لجذب السياح.

لذا وجب على الفاعلين في هذا القطاع وعلى السلطات العمومية العليا، وضع مخطط مكتمل الأركان يبغي في أهدافه تطوير التنمية السياحية.

ومن بين قطاعات الإنتاج التي تدر الثروة وتوفر مناصب الشغل، قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

إن الدور الرائد الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بسبب قدرتها الهائلة على المزج بين النمو الاقتصادي وتوفير مناصب الشغل، إلا أنه رغم هذه الأهمية فهي تصطدم بمجموعة من العقبات التي تحد من أدائها، كالصعوبات الإدارية والمالية والقانونية ومشكل المحيط والتسويق والمنافسة.

سيدي الرئيس، إن مصادر التمويل الكلاسيكية والمعروفة في مالية المؤسسة والتي تتمثل في القروض بمختلف أنواعها، كل هذه المصادر معروفة ومستعملة في الاقتصاد الجزائري، إلا أنها تعد عبئا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نتيجة لمحدودية قدراتها التحويلية، لذلك ظهرت الحاجة إلى البحث عن طرق أخرى لتمويل الاستثمارات، قصد تجنب عراقيل طرق التمويل الكلاسيكية إلى اللجوء إلى التمويل الإيجاري، وكذا صيغ التمويل الإسلامية وكذا التمويل الجماعي بأنواعه المختلفة.

وعليه، لإعطاء هذا القطاع الأهمية البالغة، قصد توفير الثروة وتوفير مناصب الشغل، نقترح ما يلي:

- ترقية وتطوير الجهاز الإعلامي الاقتصادي.

- العمل على جلب فرص شراكة أكبر لتمويل هذه المؤسسات، خاصة في إطار برنامج الشراكة الأورو متوسطية.

- ربط المقاولين أصحاب المشاريع الإبداعية بالبحث العلمي عن طريق تقديم تحفيزات مالية للجامعات، تنشئ من خلالها المسائل التي تحتضن مشاريع جديدة.

- إنشاء أسواق دائمة لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- ضرورة الاهتمام بتكييف التشريعات الاقتصادية والتحولات التي يعرفها الاقتصاد العالمي من أجل تحفيز هذه المؤسسات.

هذه وغيرها من الاقتراحات الكثيرة التي لا يتسع المجال لذكرها في هذه العجالة.

سيدي الرئيس،

في الأخير، بودي أن أشير وفي عجالة إلى موضوع أثار الكثير من الحبر وهو ظاهرة التهرب الضريبي.

نعم، سيدي الرئيس، أدت الإصلاحات والتعديلات الجذرية للنظام الجبائي إلى ظهور هذه الظاهرة الخطيرة، بين أوساط المكلفين بالضريبة، التي تعد هدامة للمجتمع، لما ينجم عنها من أضرار على الخزينة العمومية والإنفاق العام ويشكل هذا اعتداء على أموال الدولة، مما يستوجب على السلطة البحث عن إيجاد الإطار القانوني لاسترجاع الأموال المستحقة وسد الطريق أمام هذه الظاهرة والحد من الآثار السلبية لها.

وللحد منها، وفق الدراسات التي أعدها واسترسل فيها خبراء الاقتصاد وأساتذة المالية في بحوثهم ودراساتهم، نجد من بينها:

- عمليات تحقيق وتحري في الوضعية المالية للمكلف بالضريبة وتحليل هذه الوضعية، بهدف التأكد من امتثالهم للالتزامات المفروضة عليهم أو ما يطلق عليه بالمراجعة الجبائية. فالهدف منها هو استرجاع المبالغ المتهرب من تسديدها وكذا ضمان حقوق المكلف بالضريبة، فالمراجعة الجبائية وحدها غير كافية للحد من ظاهرة التهرب الضريبي، فلابد أن تتكاثف جهود كل الأطراف المعنية: إدارة، جمارك، بنوك وحتى المكلف بالضريبة في حد ذاته، من خلال توعيته بالأهمية البالغة من الضريبة، فعدم التوعية يزيد من حدة التهرب الضريبي.

- كثرة تغيير القوانين، اللااستقرار التشريعي، يجعل منظومتنا القانونية غير ثابتة وبذلك تنقص فعاليتها في الحد من هذه الظاهرة.

- عدم مواكبة الإدارة الجبائية للتطورات الحاصلة، يجعلها غير قادرة على مواجهة هذه الظاهرة.

وعليه نقترح:

- الاهتمام بالجانب الرقابي من الناحية المادية بتوفير وسائل حديثة.

- تكييف التشريع الجبائي مع تطور أنواع التدليس.

- تطوير الإدارة الجبائية وتحسين وتكوين المهارات والكفاءات لدى موظفيها.

- تجسيد العدالة الضريبية واقعيا.

- تطوير آليات الراقبة الجبائية وسد الثغرات الموجودة في القوانين.

وفي الأخير، لا يسعنا إلا أن نثمن هذا المشروع، المتضمن قانون المالية لسنة 2020.

شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الهاشمي جيّار،

الثلث الرئاسي

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس الموقر، بالنيابة،

السادة الوزراء الأفاضل،

زميلاتي، زملائي الأعزاء،

الحضور الكريم،

سلام الله عليكم.

أريد، في البداية، أن أثمن مجهودات كل المؤسسات، التي تبذل ما في وسعها، من أجل استمرارية الدولة واستقرارها، في هذا الظرف العسير الذي تمر به البلاد.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى جميع من ساهم في إعداد مشروع قانون المالية، المعروض علينا. وكالمعتاد، فإن هذا المشروع بمثابة العمود الفقري لحيوية الدولة في مختلف المجالات، لكن تناوله بالطريقة التقليدية تقتصر - بطبيعة الحال- على الاهتمام بالنفقات والمداخيل، دون التطرق إلى الشروط والعناصر الجوهرية التي لا يمكن فصلها عنه والتي تتعلق بالرهانات الاقتصادية، والسياسية، والاستراتيجية، والتنظيمية على وجه الخصوص.

كما أن الحوارات، والمناقشات، والتساؤلات التي نتتبعها يوميا في بلادنا، تدور دون انقطاع حول مشاكل المجتمع بصفة عامة أو مشاكل قطاع ما، أو فئة معينة، دون الرجوع إلى الأسباب الموضوعية التي تسمح بضبط الواقع، وإيجاد الحلول بكيفية ممنهجة، وصارمة وناجعة.

وفي هذا السياق، فإن نظرتنا للأمور، تدور فقط حول تحمل كامل المسؤولية للدولة وحدها، دون سواها، وجعلها المحور المركزي لأي علاج. وهكذا، أصبح شأنها شأن المغناطيس، وهو يجذب المواطن المرتبك بسبب تراكم معاناته، في حين أن رجال السياسة الذين يتنافسون من أجل السلطة، يعتبرون، من جهتهم، أن هذه الدولة تقتصر فقط على رهان الحكم كأعظم الرهانات، لا أكثر ولا أقل.

وبعبارة أخرى، فإن الاهتمام بالشأن الخاص، والصراع على السلطة، يعلوان بكثير على الاهتمام المطلق بالوضع السائد، وعلى الصالح العام. كما أن التسيير الإداري للأمور، يقتصر في معظم الحالات على آفاق المدى القصير دون الاهتمام الكافي بالمدى الطويل، الأمر الذي يؤدي - لا محالة - إلى عدم التكفل بقدرات التحليل، والتشخيص المطلوبة لاتخاذ الإجراءات الاستشرافية الضرورية.

فهذه هي حقيقة الجو العام الذي تأتي فيه مناقشة كل من مشروع قانون المالية ومشروع قانون المحروقات، وهو الجو الذي تثقله الإكراهات المالية التي أدت بالخزينة إلى اللجوء للتمويل غير التقليدي قبل فترة قصيرة، ثم الآن إلى الاستدانة الخارجية الانتقائية. وبصفة أدق، فإن الوضع يتسم بالعجز الواضح للميزانية وتراجع إنتاج المحروقات التي تشكل المصدر الأساسي لمداخيل الدولة.

وفي هذا الإطار، فإن معاينة معمقة لوقائع الدولة التي ننتظر ونطلب منها كل شيء، قد تبين حقيقة الوضع، وهو فعلا جد صعب، لكنه ليس على الإطلاق مفقد الأمل، ذلك لأن كل الصعوبات التي تراكمت، والإكراهات التي انتشرت، تعتبر بمثابة تحديات ورهانات في متناول الجزائريين الذين عودتهم مسيرتهم عبر التاريخ المعاصر، على الشدة والصعاب والصبر والمثابرة حتى النصر.

ولهذا السبب، فإن الخروج من الأزمة ليس بالأمر المستحيل، لاسيما وأن شعوبا أخرى تمكنت من الانتقال إلى بر الأمان بنجاح، وهي الآن في سبيل الصعود نحو التجدد، في مختلف جوانب حياتها الوطنية.

وعليه، فإن التساؤلات الهامة، لا تكمن اليوم فيما إذا نحن قادرون على تحقيق التقويم الوطني وعلى التقدم الذي نصبو إليه؛ وإنما في الكيفية التي تسمح بذلك، ونحن نعيش في عالم تسوده تطورات ضخمة، ينبغي أن نتفطن لها، ذلك لأن العالم الذي عرفناه منذ حرب التحرير، قد تغير رأسا على عقب. وفي زمننا هذا، فإن التحديات الكبرى، لا تكتسي طابعا إيديولوجيا أو حتى عسكريا، بل تخص في الأساس الذكاء الاصطناعي، والروبوتات، وأنترنت الأشياء، والرقمنة، والتغيير المناخي، والبيوتكنولوجيا، والطاقات المتجددة، واكتشاف الفضاء، والنانوتكنولوجيا، والصناعة 4.0، والتبادلات المالية والتجارية على الصعيد الدولي، وكذا النمو الديمغرافي. كما أن المشاكل الكبرى لا تكتسي طابعا محاليا، بل طابعا عالميا.

وعلى ضوء كل هذه الرهانات، فإن موضوع الساعة الجوهري يكمن فيما يلي: هل حضرنا فعلا أوراقنا الرابحة؟ وماذا سوف يحل ببلادنا إذا تهاوّنا في امتلاك عوامل التغيير والتحكم في تحديات العصر، وإذا استمرت الثرثرة العقيمة حول مسائل بديهية، كالانتخابات، والشراكة الاقتصادية مع الأجانب، والاستثمار في الطاقات المتجددة... وما إلى ذلك؟ وما سوف يحل ببلادنا إذا استمر الفاعلون داخل الحقل السياسي، في الاكتفاء بالوعود، والأمنيات المتكررة عندما يخاطبون الشعب، وإذا لم يتطرقوا لآليات التطبيق الملموس لكلامهم على أرض الواقع، وإذا لم يشرحوا بدقة للشعب، كيف يوفرون الإمكانيات الضرورية لتغطية التكاليف الناتجة عن وعودهم الانتخابية؟

وعليه، فإن الجدال حول الانتخابات مثلا، مهما كانت أسبابه، لا ينبغي على الإطلاق أن يقصي من المناقشات العمومية تلك التساؤلات الجوهرية، أو يؤدي بنا إلى إهمالها، والتهاون فيها، لا سيما وأن الآفاق المالية والاقتصادية ليست بالأمر السهل.

ومهما يكن من أمر، فإن الوقت قد حان، لتكريس الجهود الجماعية، كل الجهود، من أجل توازن الميزانية، وترشيد النفقات العمومية، والنهوض بالاقتصاد، وبالإنتاج، وبتسيير يكون مبينا على العقلانية، والتشاور، والتعاون، وإعادة الاعتبار للعمل، والقضاء على أساليب وممارسات تتنافى وما تعودنا عليه، إذ يؤدي هذا كله إلى القيام بقفزة نوعية في حياة الأمة، وعودة الأمل والثقة في النفوس، مع الرجوع إلى ما جاء به بيان أول نوفمبر.

ودون مبالغة -سيدي الرئيس- يمكن القول بأن الذي يعتبر اليوم كرهان أساسي، هي مسألة حياة أو انهيار لأمانة الشهداء ولما تركه جيل الثورة للأجيال الجديدة من مؤسسات ومنشآت وتجهيزات موزعة على ربوع الوطن، شرقا وغربا، شمالا وجنوبا، وقد ترك لنا أيضا هذا الجيل، موارد بشرية مكونة ومعودة على الصعاب وقادرة على رفع التحديات، كما تدل على ذلك النخبة الحية المتواجدة داخل البلاد وخارجه في جميع الميادين، بما في ذلك العلمية والرياضية والعسكرية على وجه الخصوص.

ولكن الكمال لله، إذ ترك لنا أيضا جيل الثورة، من خلال سعيه إلى بناء دولة عصرية، عيوبا وآفات جلية، أدت إلى توترات وأزمات وآخرها تلك التي تعيشها البلاد حاليا، ونحن على أبواب العقد الثالث من القرن الجديد.

وختاما، وعلى ضوء ما يحمله من انشغالات كل من مشروع قانون المالية ومشروع قانون المحروقات، فنحن اليوم -سيدي الرئيس- أمام أمرين:

إما أن نواصل في نفس التسيير والممارسات التي يرفضها الجزائريون، وهو الأمر الذي قد يقودنا، لا محالة، لا قدر الله، إلى أزمات أخرى وإلى مأزق الانحطاط، وإما نفتح المجال لمسعى الإبداع والابتكار في التسيير، والتنظيم، والتحليل، والتخطيط، والاستشراف، مع الاهتمام بالعمل الميداني على مختلف المستويات وبإرادة سياسية قوية، ترافقها كل من الرزانة واللهجة الصادقة.

كما ينبغي العمل بقوة وفي نفس السياق، على إرساء أفكار الحق، والقانون، والمعيار، والمقياس، والقاعدة، والواجب، في أذهان الناس، والتي بها يمكن توطيد التعايش وضمانه، وهذا ما قد يفهم بالتأكيد من موقف المؤسسة العسكرية التي عبرت بوضوح عن رغبتها في التخلي عن أي طموح سياسي، وترك المجال للسيادة الشعبية لكي تبادر بقدراتها الذاتية، وتتصرف بحرية في رسم طريقها، ولو أن الأفكار والآراء لا زالت متناقضة داخل المجتمع، وهذا أمر طبيعي في بلد أين السيادة الشعبية تعيش مرحلة الإقلاع.

سيدي الرئيس،

إن القيام بكل هذا ممكن جدا، إذا تجاوزنا الانقسامات العقيمة ووضعنا مصلحة الجزائر فوق المصالح الضيقة والطموحات السلطوية، لكي يتسنى لنا جعل الجمهورية القادمة تتماشى ومبادئ بيان أول نوفمبر، الذي ينبغي أن يعود فعلا إلى الواجهة، لا في الكلام والتوسيعات الأدبية فحسب، بل بصفة ملموسة وأكيدة.

والله ولي التوفيق، شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد بوحفص حوباد،

جبهة التحرير الوطني

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الكريم أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة، بالنيابة، الموقر،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام المحترمون،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود، في البداية، أن أثني على الجهود التي بذلها أعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية في دراستهم لمشروع قانون المالية لسنة 2020، وفي الاستخلاصات والملاحظات التي توصلوا إليها وأفادونا بها في ظرف زمني قصير نسبيا.

وقبل هذا، الشكر موصول لممثل الحكومة وطاقمه الإداري والتقني الذين سهروا على إعداد هذه الوثيقة، وبهذا التفصيل والتبسيط الذي سهل على الجميع متابعته.

السيد الرئيس، السادة الحضور،

إن مناقشة مشروع قانون المالية، باعتباره أب القوانين، عادة ما يشكل فرصة للسيدات والسادة الأعضاء، لطرح انشغالات وقضايا ولاياتهم في مختلف المجالات التنموية وإيصالها للجهات المركزية في الدولة، وهم بعملهم هذا إنما يعبرون عن وفائهم بما التزموا به أمام منتخبيهم. وهذه لسانحة أغتنمها لأعبر عن ارتياحي لمستوى تدخلات السادة أعضاء كتلة حزب جبهة التحرير الوطني، أثناء مناقشتهم لمشروع هذا القانون الذي يعكس الصحة الاقتصادية والمالية والخدمية للبلاد.

لقد برهنوا كعادتهم على التزامهم بالتوجهات والخيارات الكبرى للبلد واستعدادهم للتعاطي إيجابيا مع كل ما تطرحه السلطة التنفيذية من نصوص تشريعية، من شأنها ترشيد الإنفاق العام وتوفير البيئة المناسبة والآليات الضرورية لتجسيد الاستراتيجية الوطنية للتنمية الشامل والمستدامة، بما يهدف إلى تعزيز السلم والأمن ويحقق العدالة وتكافؤ الفرص بين الجزائريين، وهذه -في تقديرنا- تشكل الشروط الجوهرية لتحقيق إقلاع اقتصادي وطفرة تنموية، تعتمد على ثروات طبيعية ومصادر أخرى لا تنتهي ولا تنضب على المدى البعيد، كالفلاحة والسياحة مثلا، وهذا هو المنظور الذي تنظر من خلاله الكتلة لنص مشروع قانون المالية لسنة 2020.

السيد الرئيس،

لابد من القول إن مبعث ارتياحنا الأول في مضمون مشروع هذا القانون، هو خلوه من أية أعباء ضريبية كبيرة، من شأنها أن ترهق كاهل المواطن وهو إجراء نثمنه، لأنه يعبر عن حرص الدولة على إعطاء الأهمية للمواطن اجتماعيا واقتصاديا، بما يحافظ فيه على مستوى جيد لمعيشته من جهة، وكذا مساهمته في عملية التنمية التي تبقى هي العمود الفقري لهذا المشروع.

كما أن هذا القانون، من جهة ثانية، هو بمثابة تدابير وإجراءات مالية وتشريعية هامة للانتقال من الاقتصاد القائم على التبعية للمحروقات إلى اقتصاد متنوع، يسمح بتوظيف إمكاناتنا البشرية والطبيعية، بما يحقق إشباع حاجات المواطن الجزائري، وفي ذات الوقت، المحافظة على ثروات أجيال المستقبل. ولا شك أن تحقيق مثل هذه الغاية يتطلب إيلاء العناية القصوى لبعض القطاعات وإيجاد تكامل واندماج فيما بينها: كتنمية الفلاحة، ترقية السياحة، تنويع مصادر الطاقة وإعادة بعث التصنيع وتفعيله، وبطبيعة الحال، فإن موقف أعضاء كتلة حزب جبهة التحرير الوطني، تجاه مشروع قانون المالية لسنة 2020، إنما ينبثق من قناعتهم بأن الطرح الشامل لمسألة التنمية الذي رسمه مشروع هذا القانون هو طرح براغماتي وعقلاني، يتماشى مع توجهات حزب جبهة التحرير الوطني، الذي يسعى للاستجابة لتطلعات الجزائريين في العيش الكريم في كنف السلم والاستقرار، ومن ثم فهي تدعو إلى تكاتف الجهود ومضاعفة العمل من أجل تجسيده. وكما ذكرت سابقا فبلادنا، والحمد لله، تملك من المقومات البشرية والطبيعية وكذا الإرادة السياسية ما يمكنها من تحقيق ذلك.

السيد الرئيس،

لابد من القول بأن تمكن الجزائر من الحفاظ على استقرارها الاقتصادي والاجتماعي والتمتع بتوازنات مالية داخلية وخارجية مقبولة وحتى جيدة، يعد إنجازا محترما يستحق التنويه، في ظل ظروف دولية غاية في الصعوبة والتعقيد، وما دام السياق العام والتوجه الرئيسي لمشروع قانون المالية لسنة 2020، الذي ناقشه السيدات والسادة الأعضاء بكل مسؤولية، يهدف إلى المحافظة على هذا الإنجاز، فلا يسعنا في كتلة جبهة التحرير الوطني، إلا أن نؤكد دعمنا لهذا المسعى، لاسيما وأن المكاسب الاجتماعية للمواطن لم تمس، كالتعليم، الصحة، السكن، البنى التحتية وغيرها من المكاسب الأخرى.

زميلاتي، زملائي،

إن الجزائر مقبلة على استحقاق وطني هام والمتمثل في الانتخابات الرئاسية، المزمع إجراؤها في الشهر القادم، التي هي، أولا وقبل كل شيء، تعبير عن حق دستوري، في اختيار من يقود البلاد وواجب مواطني تقتضيهما الممارسة الديمقراطية، ومثلما تلاحظون، فإن هذه الانتخابات ستكون محطة تاريخية بارزة في التحول السياسي الهام في البلاد وفي ترسيخ دعائم الديمقراطية وتعزيز دولة القانون، كونها جاءت استجابة لمطلب الجزائريين في ضرورة بعين الرضا إلى كل هذه الإجراءات، كضمان لنزاهة وشفافية العملية الانتخابية؛ وندعو جميع المواطنين الغيورين على بلدهم إلى المشاركة الجماعية في هذا الاستحقاق الهام.

السيد الرئيس،

وإننا اليوم نحيي ونثمن عاليا مضي الحكومة قدما في إثراء قطاع العدالة بإصلاحات عميقة، بهدف تعزيز دولة الحق والقانون وتكريس احترام الحقوق والحريات، وجعل العدالة في متناول الجميع.

ولا يفوتنا ونحن نختتم مناقشاتنا لهذا المشروع، التنويه بما يقوم به جيشنا الباسل الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، في حماية الحدود وعلى رأسهم نائب وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، الفريق أحمد قايد صالح، مسجلين فخرنا واعتزازنا لكل فرد من أفراده، القابعين على الثغور المترامية للوطن وتقديرنا لكل أسلاك الأمن الساهرة على أمن البلاد وسلامة المواطن. من جهة أخرى، فإن كتلة جبهة التحرير الوطني، تعرب عن ارتياحها لمرافقة مؤسسة الجيش الوطني الشعبي، لمطالب الشارع الجزائري في التحول السلمي نحو الديمقراطية.

وهي لسانحة أيضا، السيد الرئيس، لدعوة الجزائريات والجزائريين إلى توحيد الصفوف والوقوف ضد أولئك الذين يتربصون بالجزائر من وراء البحار، الجزائر ظلت مستعصية على هؤلاء وستبقى دائما.

تلكم هي، السيد الرئيس المحترم، أيتها السيدات، أيها السادة الحضور، كلمة المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، شكرا لكم على كرم الاستماع.

عاشت الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار؛

قانون الإجراءات الجزائية

.. لبنة إضافية لتعزيز مكافحة الفساد

ترأس السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، يوم الأربعاء 27 نوفمبر 2019، جلسة علنية، خصّصت لتقديم ومناقشة مشروع القانــون الذي يُعدِّل الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 يونيو 1966 والمتضمّن قانون الإجراءات الجزائية؛ الجلسة حضرها ممثلا للحكومة، السيد بلقاسم زغماتي، وزير العدل، حافظ الأختام، والسيد فتحي خويل، وزير العلاقات مع البرلمان.

عرض الوزير

خلال عرضه لمضمون المشروع، الذي يعدل الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 18 صفر علم 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية ، المعدل والمتمم ، أوضح وزير العدل حافظ الأختام ،أنه يندرج في إطار مواصلة المجهودات التي تبذلها الدولة لحماية المال العام عبر تعزيز وتدعيم الإطار القانوني لمكافحة الإجرام والفساد .

.. نحو توسيع مهام ضباط الشرطة القضائية

مؤكدا في ذات السياق أن التدابير التي تضمنتها المادة 6 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية ، وضعت لإيجاد نوع من الحماية لمسيري المؤسسات الاقتصادية، وجعلهم في منأى عن المتابعات الجزائية التي قد تكون غير مؤسسة، نظرا لطبيعة أعمالهم ، كما أنها تشكل عائقا أمام عمل الجهات القضائية بصفة عامة والنيابة العامة بصفة خاصة، بحكم موقف وتصرفات ممثلي الهيئات الإجتماعية للمؤسسات ، الذين يعزفون عن تقديم شكاويهم ضد مرتكبي الأعمال الإجرامية بحجة انعدام الوصف الجزائي للأفعال محل التحقيق، بينما يبقى ذلك من الصلاحيات الحصرية للقاضي ، وعليه فإن إلغاء المادة من شأنه أن يعزز حماية المال العام ومكافحة الإجرام المالي.

مضيفا أنه بموجب هذا المشروع سيتم توسيع صلاحيات ومهام ضباط الشرطة القضائية التابعين للمصالح العسكرية للأمن، وتحريرها من القيود، وأن استثناء ضباط الأمن العسكري من الضبطية القضائية قد قلص دور الجهاز في البحث والتحري في مختلف القضايا .

استفسارات وانشغالات أعضاء المجلس

خلال رده عل تدخلات أعضاء المجلس ، أوضح وزير العدل حافظ الأختام أن قانون الإجراءات الجزائية من القوانين البالغة الأهمية وذلك لخطورته، ولما له من انعكاسات على حرية الأشخاص وحقوقهم وعلى النظام العام، ولذلك فإن أي مراجعة لهذا القانون يتم فيها مراعاة تحقيق التوازن بين هذين العنصرين.

وبخصوص تكوين ضباط الشرطة القضائية، فقد أكد الوزير أن المستوى العلمي لهذه الفئة لا يقل عن مستوى ليسانس، وهم يتلقون ضباط الشرطة القضائية أو في الخارج ويتمتعون باحترافية مشهود لهم بها من نظرائهم في الدول الأخرى.

وعن أسباب إلغاء الأحكام المتعلقة بتأهيل النائب العام لضباط الشرطة القضائية ، فأكد أن التدبير أفرز مجموعة من الإشكالات وأثر في السير الحسن لمصالح الشرطة القضائية ، بالنظر إلى طول إجراءات التأهيل وضرورة تجديده كلما يتم تحويل ضابط الشرطة القضائية إلى مجلس قضائي آخر، ولم يحقق هذا التدبير أي طفرة نوعية في عمل الضبطية القضائية ، مشيرا إلى أن مسألة استيراد التدابير القانونية من بلدان أخرى وإدراجها في منظومتنا الشرعية وهي لا تتماشى مع طبيعة مجتمعنا ولا مع متطلبات أداء مؤسساتنا.

أما بالنسبة للإلغاء المادة 6 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية، استعرض الوزير مراحل التشريع الجزائري في محاربة ظاهرة الفساد وعدم التسامح مع من يتعدى على المال العام.

موضحا أن المادة 6 مكرر تشكل عائقا أمام عمل الجهات القضائية بصفة عامة والنيابة العامة بصفة خاصة بحكم موقف وتصرفات ممثلي الهيئات الإجتماعية للمؤسسات الذين يعزفون عن تقديم شكاويهم ضد مرتكبي الأعمال الإجرامية بحجة انعدام الوصف الجزائي للأفعال محل التحقيق، مشيرا في ذات السياق إلى وجود عدة ملفات فضيحة متعلقة بنهب المال العام وبالأدلة من مؤسسات عمومية ، ولم تتمكن مصالح الأمن من التحرك بسبب إشتراط الشكوى المسبقة .

أما بالنسبة لموضوع الحبس الإحتياطي ، فأوضح أنه تدبير مؤقت إحترازي يحكم به القاضي كلما رأى ذلك ضروريا وفقا للقوانين التي تضبط هذا الإجراء ، مؤكدا أن التعويض عن أضرار الحبس المؤقت غير مبرر ممكن ويكون من طرف لجنة التعويض الموجودة على مستوى المحكمة العليا.

وبخصوص الرسائل المجهولة فأوضح الوزير أن هذه الرسائل تتهاطل يوميا على النيابة العامة ويتم التعامل معها بحذر، فمنها رسائل لا تتطلب فتح تحقيق لعدم جديتها كونها تتعلق بعموميات، غير أن البعض منها جدي وتتضمن تفاصيل دقيقة ووقائع مؤسسة لا يمكن تجاهلها والاستهانة بها وتتطلب فتح تحقيق وجمع معلومات والمعطيات حولها .

توصيات اللجنة

ثمنت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي ، في تقريرها التكميلي مختلف التعديلات التي تضمنها مشروع هذا القانون، خاصة بعد إلغاء كل الأحكام التي كان لها آثار سلبية على تحريك الدعوى العمومية في مجال الجرائم المتصلة بالمال العام ، وكذا إلغاء الأحكام التي أثرت سلبا في السير الحسن للتحريات والتحقيقات في قضايا القانون العام بما فيها قضايا الفساد ، معتبرة هذا المشروع لبنة إضافية هامة جدا في بناء المنظومة القانونية في شقها المتعلق بمحاربة مختلف أشكال الإجرام تدعيما لآليات محاربة الفساد .

القانون العضوي المُتعلِّق بقوانين المالية

..نحو تشجيع الاستثمار الأجنبي في مجال المحروقات

ترأس السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، يوم الأربعاء 27 نوفمبر 2019، جلسة علنية، خصّصت لتقديم ومناقشة مشروع القانون العضوي الذي يُعدِّل ويُتمِّم القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018، والمُتعلِّق بقوانين المالية؛ الجلسة حضرها ممثلا للحكومة، السيد محمد لوكال، وزير المالية، والسيد فتحي خويل، وزير العلاقات مع البرلمان.

أوضح وزير المالية، السيد محمد لوكال خلال عرضه لنص المشروع، أنه جاء ليعدل ويتمم القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018 والمتعلق بقوانين المالية ، وأن تقديمه جاء متزامنا مع تقديم مشروع القانون المنظم لنشاطات المحروقات ومكملا له لاحتوائه على أحكام جبائية وذلك عبر تعديل المادة 18 من القانون العضوي رقم 18-15 لتحقيق الاستقرار القانوني في الإطار الجبائي من جهة ، وجلب الاستثمار الأجنبي في مجال المحروقات من جهة أخرى.

المادة 18 : تنص قوانين المالية دون سواها على الأحكام المتعلقة بوعاء ونسب وكيفيات تحصيل الإخضاعات مهما كانت طبيعتها وكذا في مجال الإعفاء الجبائي.

غير أنه يمكن للنظام الجبائي المطبق على النشاطات الأفقية المرتبطة بقطاع المحروقات أن ينص على الأحكام المذكورة أعلاه عن طريق قانون خاص، باستثناء تلك المتعلقة بالإعفاءات الجبائية.

استفسارات وانشغالات أعضاء المجلس

عقب عرض الوزير فُسِحَ المجال أمام أعضاء المجلس للتعبير عن انشغالاتهم وتساؤلاتهم بشأن مشروع القانون و تولى وزير المالية، الردّ عليها.

حيث اعتبر الوزير أن التعديل الذي أدخل على القانون العضوي رقم 18-15 أنه مسألة تقنية ومبادرة لتجنب التضارب بين النصوص القانونية، ويهدف إلى إدخال بعض المرونة في التعامل مع المستثمر مباشرة في مجال المحروقات. كما أنه لا يضر بمصلحة البلاد ، بل يهدف إلى تشجيع شركة سوناطراك والشركاء الأجانب على نشاطات البحث والإنتاج واستغلال في ميدان المحروقات واستقطاب الشركات الكبرى مما يستوجب رصد رؤوس أموال ضخمة.

مضيفا في نفس السياق أن قطاع المحروقات لا يمكن أن يتحمل أعباء البحث والاستكشاف التي ترصد لها مبالغ كبيرة وتكون نسبة النجاح فيها ضئيلة ، وأنه يجب الاعتماد على قانون جبائي أكثر جاذبية للمستثمر الأجنبي ، وهذا للعوامل الآتية:

• إن 80 بالمائة من الدول المنتجة للبترول أعادت النظر في منظومتنا الجبائية بعد انهيار أسعار البترول سنة 2013

• عدم جدوى القانون المطبق على الاستكشاف والبحث والاستغلال بعد الإخلال بالمستجدات واستبدالها بعوامل ظرفية

• وجود منافسة شرسة في مجال المحروقات، تستوجب تشجيع الاستثمار الأجنبي ، ولاسيما بعد ظهور عدم جدوى المناقصات التي تم طرحها.

لذلك يجب توفير إطار قانوني ملائم يكون أكثر مرونة من أجل تفادي البيروقراطية وجلب المتعاملين الأجانب، مضيفا أن التعديل لا يشكل أي خطر على الموارد المالية للبلاد الناتجة عن قطاع المحروقات، والتي تخضع للسعر الدولي للبترول، وإنا سيضع إطارا قانونيا ملائما من أجل جلب الاستثمار الأجنبي.

توصيات اللجنة

ثمنت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية في تقريرها التكميلي التعديل الذي أملته ضرورة تصحيح وضع قانوني كان منصوصا عليه القانون العضوي رقم 84-17 المؤرخ في 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية العمل والمتمم، وألغي بمقتضى القانون العضوي الذي يعدل ويتمم القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 2 سبتمبر سنة 2018 والمتعلق بقوانين المالية. فالتعديل الجديد يمنح لشركة سوناطراك من خلال المادة 57 من مشروع القانون المنظم لنشاطات المحروقات ، حق الوصول إلى الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها مشروع هذا القانون.

ولهذا فإن التعديل سيخدم الاستثمار في مجال المحروقات ويعزز الأحكام التي تعمل على استقطاب المستثمرين الأجانب ولاسيما الشركات الكبرى التي تمتلك التكنولوجيا المتطورة بما يسمح بتطوير القطاع ويخدم مصالح البلاد الآنية والمستقبلية .

القانون المتضمن القانون الأساسي العام للمستخدمين العسكريين، المتمم

..نحو إبقاء الجيش الوطني الشعبي بعيدا عن كل الصراعات السياسية والحزبية

صادق أعضاء مجلس الأمة على مشروع القانون الذي يُتمِّم الأمر رقم 06-02 المؤرخ في 28 فبراير 2006 المتضمن القانون الأساسي العام للمستخدمين العسكريين، المتمم. وذلك خلال جلسة علنية يوم الخميس 28 نوفمبر 2019، والتي ترأسها السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، وحضرها السيد فتحي خويل، وزير العلاقات مع البرلمان

عرض الوزير

قدّم وزير العلاقات مع البرلمان، عرضا مفصّلا حول مضمون المشروع، حيث أوضح خلاله أن الأمر رقم 06-02 المؤرخ في 29 محرم عام 1427 الموافق لـ 28 فبراير سنة 2006 ، المتضمن القانون الأساسي العام للمستخدمين العسكريين، المتمم، يفرض على العسكري الموجود في نشاط الخدمة واجب الإحتراس والتحفظ في كل مكان وفي كل الظروف.

المادة 30 مكرر : دون الإخلال بأحكام المواد 81 و83 و91 من القانون العضوي رقم 16-10 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق لـ 25 غشت 2016 ، المتعلق بنظام الإنتخابات، فإنه لا يمكن للعسكري العامل المقبول للتوقف نهائيا عن الخدمة في صفوف الجيش الوطني الشعبي قبل إنقضاء فترة مدتها خمس (5) سنوات إبتداء من التاريخ التوقف، من أن يمارس نشاطا سياسيا حزبيا أو أن يترشح لأية وظيفة سياسية إنتخابية أخرى.

انشغالات واستفسارات أعضاء المجلس

خلال رده على انشغالات ومداخلات أعضاء المجلس ، أوضح وزير العلاقات مع البرلمان ، أن مشروع هذا القانون يهدف أساسا إلى تعزيز دولة المؤسسات وإبقاء الجيش الوطني الشعبي بعيدة عن كل الصراعات السياسية والحزبية، كما يجعل العسكريين في منأى عن كل ما من شأنه المساس بالوحدة الوطنية أو باستقرار مؤسسة الجيش.

موضحا أن المشروع يندرج في إطار الاحترام التام لأحكام القانون العضوي رقم 16-10 المؤرخ في 25 أوت سنة 2016 المتعلق بنظام الانتخابات المعدل والمتمم لا سيما المواد 81 و83 و91 منه.

وهو يقترح تتميم أحكام الأمر رقم 06-02 المؤرخ في 28 فبراير 2006 المتمم بالمادة 30 مكرر ، التي تلزم العسكريين المحالين إلى الحياة المدنية بعدم ممارسة أي وظيفة سياسية أو حزبية أو الترشح للإنتخابات خلال فترة مدتها خمس سنوات(5) ابتداء من تاريخ التوقف تفاديا لخرق واجب الإلتزام والتحفظ المفروض عليهم قانونا.

موضحا أن الأساس القانوني المعتمد في تحديد فترة (5) سنوات وهو الأمر رقم 76-110 المؤرخ في 9 ديسمبر 1976 المتضمن الواجبات العسكرية للمواطنين الجزائريين ، والذي يحدد في مادته الأولى فترة الإستيداع بخمس سنوات وهي الفترة التي تلي واجبات الخدمة الفعلية ، حيث يبقى فيها العسكريون العائدون للحياة المدنية تحت تصرف الجيش الشعبي الوطني ، إذ يمكن خلالها إعادة إستدعائهم.

وحول سؤال ما إذا كان واجب التحفظ يقتصر فقط على الممارسة السياسية أو يشمل وظائف أخرى،أكد الوزير أن المادة 30 مكرر تنص على النشاط الحزبي ، وعليه فإن المنع يخص النشاط السياسي على مستوى الأحزاب والمغزى من ذلك هو تفادي إستعمال إسم المؤسسة العسكرية لفائدة أي حزب كان وإستعمالها في الحملات الإنتخابية مهما كانت طبيعة الإنتخابات.

وبشأن الإنشغال المتعلق باحتساب مدة الخدمة الوطنية ضمن الأقدمية ، أوضح الوزير أنه بالنسبة للجنود الذين تم إعادة إستدعائهم للخدمة الوطنية ، فإن مشروع قرار وزاري مشترك بين كل من السادة نائب وزير الدفاع الوطني ووزير العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي ووزير المالية بصدد الإمضاء عليه، كما أن القطاع بصدد التسوية النهائية لملف الجنود الذين تم إعادة إستدعائهم للخدمة الوطنية ، وذلك من خلال اللجان التي تم إنشاؤها لهذا الغرض في إطار النصوص القانونية المعمل بها في هذا المجال.

وبشأن التكفل بحقوق العسكريين المعطوبين المشطوبين من الجيش الوطني الشعبي ، أشار الوزير إلى أن القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي تسعى إلى التكفل بمطالب هذه الفئة الخاصة من خلال اللجان التي تم إنشاؤها لهذا الغرض والتي قامت بتسوية أغلبية الملفات المقدمة من قبل هذه الفئة وهي تعمل حاليا لإكمال ما تبقى من ملفات في إطار القوانين المعمول بها في هذا الشأن.

توصيات اللجنة

ثمنت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي في تقريرها التكميلي مشروع القانون ، بإعتباره سيحافظ على السمعة المميزة للجيش الوطني الشعبي في المجتمع ومكانته الرفيعة لدى الشعب ، وسيعزز من مكانة الجيش الوطني الشعبي ضمن المؤسسات الدستورية للدولة، والحفاظ على صورته المشرفة بما يتلاءم والمهام المنوطة به، لاسيما الدفاع عن السيادة الوطنية ووحدة البلاد وحرمتها الترابية وحماية مجالها البري والجوي والبحري.

كما أثنت على المجهودات الجبارة التي تبذلها المؤسسة العسكرية تحت قيادتها الرشيدة للخروج من الظرف الذي تمر به البلاد، مستنيرة في رأيها لمبدأ الوطن فوق الجميع، فوق الأحزاب ، وفوق التكتلات والإنتماءات .

ناقش وصادق مجلس الأمة ولأول مرة منذ صدور دستور 2016، مشروع القانون المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد والذي أودع لدى مكتب المجلس من قبل الحكومة، ويتعلق بإحدى المجالات الحصرية المنصوص عليها في المادة 137 من الدستور والتي يحوز فيها مجلس الأمة على صلاحية دراسة ومناقشة مشروع القانون والتصويت عليه قبل إحالته على المجلس الشعبي الوطني.

أعضاء مجلس الأمة يُصوِّتون على مشروع القانون المتعلِّق بالتنظيم الإقليمي للبلاد

10 ولايات جديدة للتكفل باحتياجات المواطنين وخلق الحركيــة الاقتصادية

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الخميس 05 ديسمبر 2019 خلال جلسة علنية على مشروع القانون المعدّل والمُتمِّم للقانون رقم 84-09 المؤرخ في 4 فبراير 1984 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، الجلسة ترأسها السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، وحضرها السيد صلاح الدين دحمون، وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية وكذا السيد فتحي خويل، وزير العلاقات مع البرلمان.

وقد كان أعضاء مجلس الأمة قد صادقوا بالإجماع على لائحة تلا مضمونها السيد فؤاد سبوتة، مقرر لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم الإقليمي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، وهي اللائحة التي ثمنوا فيها مشروع هذا القانون واعتبروه مكسبا لساكنة الجنوب، ودافعا مُهمّا لتقريب الإدارة من المواطن، وتحقيق تنمية مستدامة للوصول إلى معادلة جديدة تقوم على تعمير الجنوب حيث الفضاءات الأوسع لخلق الثروة والنماء وشَغل الإقليم.

كما طالبوا في نفس السياق بضرورة التكفّل بمطلب استحداث ولايات كاملة الصلاحيات في المناطق والجهات التي تحوز على المعايير والمقوّمات التي تتواءم مع المخططات الجاري العمل بها على مستوى مصالح الجهات المعنية لتحديث وعصرنة الإقليم، استجابة لتطلعات وآمال ساكنة مجموعة كبيرة من حَوَاضرنا في جميع جهات الجمهورية على غرار الدبداب، متليلي، بوسعادة وبوقطب وغيرها.

وقد التزم السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، في تدخله أمام أعضاء المجلس أن هذه اللائحة ستحظى بعناية ومتابعة شخصية ومباشرة، بالتنسيق مع السلطات العليا للبلاد، قصد تسريع وتيرة الاستجابة للمطالب الواردة في اللائحة، والتي تبغي الملائمة مع طموحات وآمال الساكنة.

عقب ذلك، صوت أعضاء مجلس الأمة على مشروع القانون بعد إدراج التعديلات التي اقترحها الأعضاء على المشروع واستيفاء الشروط والإجراءات القانونية المطلوبة في مثل هكذا عملية لاسيما تلاوة مقدمة التقرير التكميلي الذي أعدته اللجنة في الموضوع وكذلك توفر النصاب المطلوب.

عرض الوزير

تنظيم إداري وإقليمي جديد .. يتماشى وتطلعات الساكنة

وقد كان مجلس الأمة قد خصص جلسة علنية يوم الأربعاء 4 ديسمبر 2019 لتقديم ومناقشة مشروع القانون الذي يُعدّل ويُتمّم القانون رقم 84-09 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984، المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد؛ الجلسة ترأسها السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، ، وحضرها السيد صلاح الدين دحمون، وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، والسيد فتحي خويل، وزير العلاقات مع البرلمان.

قدّم خلالها وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، عرضا مفصّلا عن مشروع القانون، حيث أوضح أن مشروع القانون سيسمح بترقية عشر مقاطعات إدارية للجنوب لمصاف ولايات كاملة الصلاحية ، وهو تجسيدا والتزاما للسلطات العمومية لتنمية ولاياتنا الجنوبية وإعطاء نفس جديد لها.

حيث أكد أن جنوبنا الكبير أصبح يزخر بمكونات باطنية من الطاقة والثروات المنجمية الهامة ، إضافة لمقدرات تنموية أخرى لا تقل أهمية لاسيما في مجال الفلاحة والسياحة ، كما أن التشبع العمراني التي باتت تعرفها هذه المقاطعات من طلبات متزايدة على الخدمات والمرافق السكنية والخدماتية ، أضحى يقتضي حلولا جديدة تلبية لرغبات الساكنة .

ولكل هذا أكد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ، أن كل هذه المقومات ستسمح لهذه المقاطعات الإدارية بتثمين تلك الإمكانيات وتحقيق النمو لها، وانتقالها لمصاف ولايات كاملة الصلاحية . عبر مرافقتها بتنظيم إداري وإقليمي مناسب ستكون في مستوى تطلعات الساكنة وستكون للدولة القدرة في التحكم بصورة أحسن في تأطير هاته الأقاليم وتأمينها وتحصينها من التحديات والمخاطر المحيطة بها.

مؤكدا في الأخير أن مشروع القانون سيسمح بتجسيد خطوة كبيرة من مخططنا الوطني لتهيئة الإقليم ، وسيكون نقطة تحول تاريخية في مستوى تحديات الوضع الراهن وإجابة متناسبة تماما مع التحولات التي تُقبل بلادنا على أن تعيشها.

نص القانون

تضمن مشروع هذا القانون خمس مواد(5)، أربع (4) منها عدلت وتممت 26 ستة وعشرون مادة من القانون رقم 84-09 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق لـ 4 فبراير سنة 1984 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد ، ونصت على إنشاء عشرة (10) ولايات جديدة بجنوب البلاد وهي : تيميمون، برج باجي مختار، أولاد جلال، بني عباس، عين صالح، عين قزام، تقرت، جانت، المغير، والمنيعة ، ليرتفع بذلك عدد ولايات الجمهورية إلى 58 ولاية ، مع إبقاء بلديات الوطن عن 1541 بلدية.

توصيات اللجنة

ثمنت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم الإقليمي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي لمجلس الأمة في تقريرها التكميلي كل الأحكام التي تضمنها المشروع ، والتي ترى أنها تهدف إلى مواكبة تطوير التنظيم الإقليمي للبلاد بما يتناسب والتحولات الاقتصادية والإجتماعة والديمغرافية التي عرفتها البلاد، والتكفل الأمثل بمتطلبات موطني الجنوب وتعزيز مشاركتهم في تسيير شؤونهم.

كما وجهت الشكر لرئيس مجلس الأمة بالنيابة لرعايته للأشغال وكذا لوزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية وكذا وزير العلاقات مع البرلمان ، وإلى أعضاء لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم الإقليمي وتهيئة الإقليم وأعضاء مجلس الأمة وإلى إطارات مجلس الأمة وكل من أسهم في حسن سير أشغالها من قريب أو بعيد.

بعد عرض الوزير فُسِحَ المجال أمام أعضاء المجلس للتعبير عن انشغالاتهم وتساؤلاتهم بشأن مشروع القانون والتي تولى وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، الرّدّ عليها.

وقد طالب الأعضاء في مجمل مداخلاتهم والتي بلغ عددها 27 تدخل ،على ضرورة تقريب الإدارة من المواطن لتحقيق التنمية المستدامة والوصول إلى خلق توازنات تنموية خاصة بالنسبة للجنوب . وثمنوا التدابير التي أقرها نص القانون مطالبين بضرورة استحداث ولايات جديدة لها كل الصلاحيات لتحديث وعصرنة الإقليم بما يستجيب لآمال وطموحات الساكنة.

أحمد بوزيان

علي بلوط

ناصر بن نبري

محمد بويطيمة

بوجمعة زفان

مولود مبارك فلوتي

عبد القادر مولخلوة

مومن الغالي

عبد القادر جديع

حوباد بوحفص

محمد أخاموك.

محمد عمارة

مصطفى جغدالي

غازي جابري

العيد ماضوي

حكيم تمراوي

رشيد عاشور

رشيد بوسحابة

عبد الوهاب بن زعيم

عبد الكريم قريشي

عبد الكريم مباركية

ضياء اليدن بلهبري

مصطفى جبان

الطاهر عزيل

محمد بن طبة

محمد الواد

عبد الرحمان مدني

نص اللائحة التي صادق عليها أعضاء مجلس الأمة بالإجماع بخصوص مشروع قانون يعدّل ويتمم القانون رقم 84-09 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد :

نص اللائحة

(إن أعضاء مجلس الأمّة الموقّر، وهم يصوّتون على مشروع هذا القانون، ويعتبرونه مكسباً لساكنة الجنوب، ودافعا مُهمّا لتقريب الإدارة من المواطن، وتحقيق تنمية مستدامة للوصول إلى معادلة جديدة تقوم على تعمير الجنوب حيث الفضاءات الأوسع لخلق الثروة والنماء وشَغل الإقليم... وإذ يثمّنون التدابير التي أقرّها مشروع هذ القانون، فإن السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة يطالبون عبر نصّ هذه اللائحة بضرورة التكفّل بمطلب استحداث ولايات كاملة الصلاحيات في المناطق والجهات التي تحوز على المعايير والمقوّمات التي تتواءم مع المخططات الجاري العمل بها على مستوى مصالح الجهات المعنية لتحديث وعصرنة الإقليم، استجابة لتطلعات وآمال ساكنة مجموعة كبيرة من حَوَاضرنا في جميع جهات الجمهورية.

وإذ يسجّل السيدات والسادة الأعضاء، المقترحات والمطالب المقدمة للجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي من أجل بعث ولايات جديدة كاملة الصلاحيات، فإنهم يجمعون على ضرورة العمل من أجل تحقيق هذه المطالب المشروعة في آجال معلومة ويتعلق الأمر بالمدن التالية: الدبداب، بوسعادة، متليلي وبوقطب، ومدن أخرى قد تكون لديها المقومات والشروط الكفيلة بترقيتها لمصاف الولاية، كما يؤكدون أن هذه اللائحة ستحظى بعناية ومتابعة مباشرة للسيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، بالتنسيق مع السلطات العليا للبلاد .

هذا وإذ يتمنى السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة سرعة الاستجابة لهذه المطالب التي تبغي الملائمة مع طموحات وآمال الساكنة، فإنهم يعاودون تهنئة الشعب الجزائري على هذا المكسب ويدعون لضرورة المثابرة والعمل ومضاعفة الجهد من أجل الاستمرار في ترقية الحكامة الرشيدة للجماعات المحلية، والتوزيع العادل للثروة والموارد، بما يكفل تحسين معيشة المواطنين وتحسين المحيط وتكافؤ الفرص بين الجميع) ...

اجتماع مكتب مجلس الأمة الموسع لروساء المجموعات البرلمانية بتاريخ 26 جانفي 2020

يقرر السير العادي للمجلس

ترأس السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، يوم الأحد 26 يناير 2020 اجتماعاً لمكتب المجلس، موسعاً للسادة رؤساء المجموعات البرلمانية خُصص لتدارس والتباحث حول الدور الذي سيضطلع به مجلس الأمة في المرحلة المقبلة، مواءمة مع تعهدات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، والمتضمنة في برنامج العمل المعلن عنه، بما يستجيب لتطلعات الشعب ومطالبه المشروعة، بدءً بأولويات الراهن الحالي، والمتمثلة في تعديل الدستور...

هذا، وقد تقرر خلال هذا الاجتماع استئناف السير العادي لعمل المجلس، والتحضير لمناقشة مخطط عمل الحكومة الذي سيعرض على البرلمان لدراسته وإثرائه... ومواصلة مناقشة نصوص القوانين قيد الدراسة، أو تلك المنتظر إحالتها على مجلس الأمة من قبل المجلس الشعبي الوطني، وذلك في إطار الصلاحيات المخولة للمجلس، وبما يخدم على أكمل وجه المؤسسة البرلمانية والدولة، ويوفر أحسن الظروف الممكنة لبناء الجزائر الجديدة.. التي تسعى لاستعادة دورها الريادي كاملاً على المستويين الإقليمي والدولي...

.. و المجموعات البرلمانية لمجلس الأمة تؤكد استعدادها لمواصلة العمل خلال المواعيد الهامة المقبلة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مجلس الأمة

المجموعة البرلمانية
لحزب جبهة التحرير الوطني

بيـــان

الأربعاء 29 يناير 2020

تابع المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني بمجلس الأمة باهتمام كبير جهود رئيس الجمهورية، **السيد عبد المجيد تبون** الرامية إلى الاستجابة لتطلعات المواطنين ومطالبهم المشروعة في بناء جزائر جديدة موحدة وقوية، تسعى لاستعادة دورها الريادي على كافة المستويات.

وإذ تثمن المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني بمجلس الأمة هذه الجهود، فهي تعبر عن اعتزازها في السير العادي لعمل المجلس وتثمن كذلك **مجهودات المجاهد السيد صالح قوجيل**، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، التي بذلها من أجل ضمان استمرارية واستقرار المجلس في الأوقات الصعبة التي مرت بها الجزائر في الآونة الأخيرة، وتؤكد استعدادها الكامل والمطلق للتعاون والعمل معه في المواعيد الهامة المقبلة المتعلقة بالشأن العام خاصة ما تعلق منها بالتحضير الجيد لمناقشة مخطط عمل الحكومة ومسودة مشروع تعديل الدستور، وتلك القوانين المرتقبة راهن ومستقبل الجزائر.

رئيس المجموعة البرلمانية
لحزب جبهة التحرير الوطني
بوحفص حويباط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مجلس الأمة

المجموعة البرلمانية
لحزب التجمع الوطني الديمقراطي

بيان

إنطلاقا من القيم الوطنية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي لمجلس الأمة بالرهانات والتحديات الهامة التي رفعها السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، من أجل التأسيس لجزائر جديدة تعبّر عن مطالب الشعب الجزائري التي أعلن عنها من خلال حراكه السلمي، والتي تعكس الآمال والغايات التي ضحّى وناضل من أجلها الشهداء والمجاهدون من أبناء هذا الوطن، وسعي جميعا لتوفيها، بدءا بأولويات الراهن والمتمثلة في تعديل الدستور.

وإن المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي من خلال مواقفها في مجلس الأمة تضع نفسها وطاقاتها في خدمة كل الجهود الوطنية الخيّرة لتحقيق هذه الغايات، وتقف خلف المجاهد السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، خاصة وأن الجزائر مقبلة على محطات سياسية هامة، سيضطلع فيها المجلس في الرحلة القادمة، منها التحضير لمناقشة مخطط عمل الحكومة، ومواصلة مناقشة النصوص القانونية المحالة عليه، في سياق صلاحياته الدستورية.

رئيس المجموعة البرلمانية
لحزب التجمع الوطني الديمقراطي
عمار جرسلاع

اجتماع مكتب مجلس الأمة الموسع لرؤساء المجموعات البرلمانية بتاريخ 16 ديسمبر 2019

ترأس السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، يوم الاثنين 16 ديسمبر 2019 اجتماعا لمكتب المجلس موسعا لرؤساء المجموعات البرلمانية، وقد خصص الاجتماع لدراسة جدول الأعمال الآتي:

• إحالة مشاريع القوانين المصوت عليها بالمجلس الشعبي الوطني على اللجان المختصة.

• النظر في مشروع برمجة الأشغال التشريعية لمجلس الأمة، للفترة من 22 إلى 24 ديسمبر 2019.

وقد استهل السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة الاجتماع بتجديد التهنئة للشعب الجزائري الذي تجاوز بنجاح رهان الانتخابات الرئاسية.... مقدما للعالم أجمع نموذجا متفرداً في الوطنية الحقة والتي تجلّت في صور الممارسة الديمقراطية في هذه الانتخابات....

هذا، وقد عبّـر السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة عن خالص تمنياته للسيد عبد المجيد تبون رئيس الجمهورية المنتخب بالتوفيق والنجاح والسداد في مهامه السامية الجسيمة من أجل بناء جزائر جديدة.

وقد تقرر خلال هذا الاجتماع إحالة خمس مشاريع قوانين على اللجان الدائمة المختصة واستئناف الجلسات العلنية لمجلس الأمة، ابتداء من يوم الأحد 22 ديسمبر 2019 بعقد جلسة في الفترة الصباحية تخصص لتقديم ومناقشة مشروع قانون يعدل القانون رقـــــم 15-21 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق لـ 30 ديسمبر سنة 2015 والمتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ومشروع قانون يحدد مهام المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات وتشكيلته وتنظيمه، يليه في الفترة المسائية تقديم ومناقشة مشروع قانون يعدل ويتمم القـــــانون رقم 04-19 المؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1425 الموافق لـ 25 ديسمبر2004 والمتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل، المعدل والمتمم.

أما جلسة صباح يوم الإثنين 23 ديسمبر 2019 فستخصص لتقديم ومناقشة مشروع القانون المتعلق بالاتصالات الراديوية، يليه في الفترة المسائية تقديم ومناقشة مشروع قانون يعدل ويتمم القانون رقم 01-13 المؤرخ في 17 جمادى الأولى 1422 الموافق لـ 7 غشت سنة 2001 والمتضمن توجيه النقل البري وتنظيمه. على أن تُعرض مشاريع القوانين الخمس السابق ذكرها للمصادقة في جلسة عامة تعقد زوال يوم الثلاثاء 24 ديسمبر الجاري.

اجتماع مكتب مجلس الأمة الموسع للمراقب البرلماني ورؤساء المجموعات البرلمانـــية بتاريخ 17 نوفمبر 2019

السيد صالح قوجيل يؤكد: الشعب الجزائري مدعو للمشاركة بقوة في انتخابات 12 ديسمبر 2019 للانتخاب على الجزائر

ترأس السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، يوم الأحد 17 نوفمبر 2019 اجتماعا لمكتب المجلس موسعا للسادة المراقب البرلماني ولرؤساء المجموعات البرلمانية، وقد خصص هذا الاجتماع للبتّ في مشروع برمجة الأشغال التشريعية لمجلس الأمة للفترة ما بين 24 و 28 نوفمبر 2019. ولعرض ومناقشة مشروع ميزانية مجلس الأمة لسنة 2020.

السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، استهل هذا الاجتماع بتهنئة الجزائريات والجزائريين بانطلاق الحملة الانتخابية لرئاسيات 12 ديسمبر المقبل، واعتبر ذلك تتويجاً لمسار عملية التحضير لهذا الاستحقاق الذي باشرته جميع مكونات الدولة الجزائرية، والذي أفضى إلى مصادقة البرلمان على القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، والقانون العضوي المتعلق بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات... حيث ثمّن السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة عمل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات والذي اتسم بالكفاءة والاقتدار والمهنية العالية التي ستتتج حتماً انتخابات حرة وديمقراطية بنزاهة وشفافية بطلها الأوحد هو الشعب الجزائري باعتباره مصدر كل السلطات...

واعتبر السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة توقيع المرشحين الخمسة لاستحقاق 12 ديسمبر القادم على «ميثاق أخلاقيات الممارسات الانتخابية» ومعهم الأسرة الاعلامية التي وقّعت بدورها على ميثاق أخلاقيات الممارسات الانتخابية في سابقة هي الأولى من نوعها منذ الاستقلال بداية فعلية لبسط الشعب الجزائري سيادته على قراره وحريته في اختيار من يريد... وأضاف أن ذلك من أبرز عناوين صدقية الاستحقاق القادم وصوابية المنهج المتبع... في إطار التأسيس للديمقراطية الحقيقية والفعلية التي يأملها ويعمل لأجلها الجزائريات والجزائريون تأسياً بأسلافهم الميامين من الشهداء الأبرار والمجاهدين الذين صنعوا معجزة نوفمبر الخالدة...

كما دعى السيد صالح قوجيل، الشعب الجزائري بمختلف أجياله وأطيافه إلى المشاركة بكثافة في هذا الموعد الوطني والتاريخي للانتخابات الرئاسية يوم 12 ديسمبر 2019، للتعبير عن المواطنة الحقّة ولتكريس الإرادة الشعبية المعبّر عنها خلال مختلف مراحل الحراك الشعبي الذي حاز على إعجاب العالم، وأصبح نموذجاً يحتذى به في السلمية والرقيّ والتحضّر... وعلى هذا ألحّ السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة على أهمية المشاركة القوية لاختيار رئيس يقود الجزائر في مرحلتها الجديدة... وتمنّى السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة على الجزائريات والجزائريين استغلال هذه السانحة لتوجيه رسالة واضحة إلى العالم تؤكد على عزمهم ورغبتهم في بناء جزائر ديمقراطية تنعم بالخير والرفاه، وتحافظ على صورة ومكانة الجزائر التي لا يمكن أن تكون إلاّ جزائر مشرقة وبدور فعّال ومحوري في المنطقة والعالم ... كما تكرس إلى غير رجعة جزائر الخيّرات والخيّرين من الكفاءات التي تُثّمن مفهوم العمل وتفتح الأبواب لطموحات الشعب ممّن يمتلكون أدوات التغيير والتطوير لإحداث قطيعة نهائية مع ممارسات وسلوكات العصابة وأذنابها ومن يدور في فلكهم أو يعمل لحسابهم في الظلام...

وبهذا الخصوص، طالب السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة الشعب الجزائري الحيطة والحذر من أدعياء الديمقراطية هؤلاء... الذين يمارسون «عنفاً وتعسفاً» معنوياً في حق الشعب الجزائري من خلال انتهاجهم مسلكيات تتنافى تماماً مع الأعراف والتقاليد المتعارف عليها في مثل هكذا استحقاقات، بل أصبحت بوقاً لإملاءات تفرضها عليهم أجندات مراكز قوى أجنبية لا تبغي الخير للباد وتعمل من أجل ضرب استقرارها وتشويه سمعة مؤسساتها...

وبالمناسبة، فقد حيّا السيد صالح قوجيل، العمل المشهود الذي تقوم به مؤسسات الدولة لتكريس وتجسيد رغبات الشعب الجزائري في التغيير... وقد رفع بهذا الخصوص أسمى آيات الامتنان والعرفان والتقدير للجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني بحق وجدارة... والذي أبان كما هو عهد الجزائريات والجزائريين به عن تعلّقه الدائم والأبدي بالشعب، وقد أكّد «إن الجيش الوطني الشعبي بقيادة المجاهد الفريق أحمد قايد صالح، نائب وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، الذي أفشل المخططات التي دبّرتها العصابة وأذنابها... إن مرافقة الجيش الوطني الشعبي لمطالب الشعب في التغيير وعمله من أجل ضمان انتقال ديمقراطي آمن بالرغم من كيد المتربصين بالجزائر ومؤسساتها... كل هذا يدفعنا للافتخار والاعتزاز بجيشنا وقيادته المجاهدة ويزيدنا إطمئناناً على سلامة التوجّه ويقيناً بجزائر تسودها قيم الوفاء والإخلاص... وعليه، فإن الانتخاب يوم 12 ديسمبر سيكون للانتخاب على الجزائر...»

هذا، وقد تقرر خلال هذا الاجتماع استئناف الجلسات العلنية لمجلس الأمة، ابتداء من يوم الأحد 24 نوفمبر بتقديم ومناقشة مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2020، على أن تتواصل يوم الإثنين 25 نوفمبر (صباحاً)، مناقشة مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2020، يليه في الفترة المسائية تقديم ومناقشة مشروع القانون العضوي المتضمن القانون العضوي الذي يعدل ويتمم القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية..

أما جلسة يوم الثلاثاء 26 نوفمبر فستخصص لتقديم ومناقشة مشروع القانون المنظم لنشاطات المحروقات،

أما جلسة صباح الأربعاء 27 نوفمبر، فستخصص لتقديم ومناقشة مشروع قانون يعدل الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 يونيو 1966، والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، يليها في الفترة المسائية تقديم ومناقشة مشروع قانون يتمّم الأمر رقم 06-02 المؤرخ في 29 محرم 1427 الموافق 28 فبراير 2006، المتضمن القانون الأساسي العام للمستخدمين العسكريين، المتمم... على أن تُعرض مشاريع القوانين الخمس السابق ذكرها للمصادقة في جلسة عامة تعقد يوم الخميس 28 نوفمبر الجاري.

– وبهذا الخصوص، فقد وجّه السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة السادة أعضاء المكتب ورؤساء المجموعات البرلمانية والمراقب البرلماني، ومن خلالهم السيدات والسادة أعضاء المجلس لاستغلال مناسبة مناقشة هذه النصوص القانونية للارتقاء بمستوى المسؤولية السياسية بما يتماشى والتحديات التي يفرضها الراهن الوطني والدولي...

كما تم خلال هذا الاجتماع عرض ومناقشة مشروع ميزانية مجلس الأمة لسنة 2020... وبعد الاستماع إلى العرض الذي قدّمه السيد محمد دريسي دادة، الأمين العام لمجلس الأمة، حول مشروع الميزانية، تم تبادل الرؤى ووجهات النظر حول مشروع الميزانية.

هذا، وقد أخذ أعضاء المكتب علماً بعملية المصادقة التي ستتم، في جلسة علنية يوم الأحد 24 نوفمبر 2019، على تعيين السيدة لويزة شاشوة، نائباً لرئيس مجلس الأمة.

رئيس مجلس الأمة بالنيابة السيد صالح قوجيل يستقبل من قبل رئيس الدولة السيد عبد القادر بن صالح ، يوم 5 ديسمبر 2019

رئيس مجلس الأمة بالنيابة السيد صالح قوجيل يؤدي واجبه الانتخابي

2019-12-12

السيد صالح قوجيل بعد أداء واجبه الانتخابي: «تشهد الجزائر اليوم يوم الوغى l'Algérie témoigne du grand jour وعليه لابد أن نتسلح بالرزانة والحكمة والتبصر لإخراج الجزائر إلى بر الأمان .... تحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار»

رئيس مجلس الأمة بالنيابة السيد صالح قوجيل يحضر جلسةالتوقيع على قانون المالية لسنة 2020

2019-12-11

رئيس مجلس الأمة بالنيابة يقدم التعازي بسفارة سلطنة عُمان

2 فيفري 2020

على إثر وفاة السلطان قابوس بن سعيد سلطان سلطنة عمان، قام رئيس مجلس الأمة بالنيابة بتقديم تعازيه وتدوينها في سجل التعازي بمقر سفارة سلطة عمان بالجزائر

والسفارة الأوكرانية بالجزائر 2 فيفري 2020

على إثر سقوط الطائرة الأوكرانية، قدم رئيس مجلس الأمة بالنيابة تعازيه للدولة والشعب الأوكراني، بمقر السفارة الأوكرانية .

رئيس مجلس الأمة بالنيابة .. في مراسيم تأبينية الرئيس الفرنسي الأسبق جاك شيراك 30 سبتمبر 2019

شارك السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة بالنيابة ممثلا لفخامة رئيس الدولة السيد عبر القادر بن صالح بمعية سفير الجزائر بفرنسا في مراسيم التأبينية الرسمية التي أقيمت بكنيسة sainte sulpice بالعاصمة الفرنسية باريس التي عرفت حضورا متميزا لما يقارب 80 شخصية فرنسية و دولية من بينهم رؤساء دول و حكومات حاليين و سابقين و ممثلين عن العائلات الملكية في أوروبا و العالم و قد شكلت التأبينية سانحة للتذكير بمناقب و خصال الرئيس الفرنسي الراحل.

و قد كانت للسيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة على هامش التأبينية، عددا من اللقاءات الجانبية مع شخصيات فرنسية و دولية على غرار السادة فرونسوا هولوند الرئيس الفرنسي السابق و جان بيار رافاران رئيس الوزراء الفرنسي السابق و بيل كلينتون الرئيس الأمريكي السابق .

..ومراسيم تشييع جثمان الرئيس الزيمبابوي الاسبق روبرت موغابي 14 سبتمبر2019

ممثلا لرئيس الدولة عبد القادر بن صالح، شارك السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة بالنيابة، في مراسيم تشييع جثمان الرئيس الأسبق روبارت موغابي بالعاصمة زيمبابوي هاراري .و قد عبر بالمناسبة رئيس مجلس الأمة بالنيابة في تعزيته التي قيدها بسجل التعازي عن أصدق مشاعر التعزية والمواساة منوها بالدور القيادي الذي قام به الفقيد المناهض للاستعمار بكل أشكاله في القارة السمراء و دوام حرصه على التقارب بين الشعبين الجزائري والزيمبابوي.

كما قدم رئيس مجلس الأمة بالنيابة باسمه وباسم الجزائر شعبا وحكومة بخالص التعازي والمواساة إلى الرئيس الزيمبابوي الحالي ايمرسون مانانغاغوا emmerson mnang-gwa. خلال الحفل الجنائزي المهيب الذي حضره رؤساء دول إفريقية وصديقة .

رئيس مجلس الأمة بالنيابة
يؤدي زيارة مجاملة
... للرئيس التركي
الطيب رجب أردوغان
26 جانفي 2020

.. و للرئيس التونسي
قيس سعيد
2 فيفري 2020

سفير جمهورية فرنسا

استقبل السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة بالنيابة يوم الأربعاء 06 نوفمبر 2019، بمقر المجلس، السيد Xavier DRIENCOURT سعادة السيد سفير الجمهورية الفرنسية بالجزائر الذي أدى له زيارة مجاملة.

اللقاء سمح باستعراض واقع العلاقات الثنائية، كما شكل سانحة لتبادل وجهات النظر حول أفضل الكيفيات والسبل للدفع بالعلاقات الثنائية بين البلدين والتأكيد على حرصهما من أجل مواصلة تعزيز التعاون البرلماني بين مجلس الأمة ومجلس الشيوخ الفرنسي في إطار بروتوكول التعاون المبرم بين المجلسين.

وبالمناسبة أكد رئيس مجلس الأمة بالنيابة على أهمية الديبلوماسية البرلمانية في بناء جسور الثقة بين البلدين وتعزيز الحوار المبني على الاحترام المتبادل والنظرة الواقعية والموضوعية للأوضاع في البلدين.

من جهته، عبّر السفير الفرنسي عن رغبة بلاده في تفعيل العلاقات الجزائرية الفرنسية مبرزا أهميتها للجانب الفرنسي ومنوها بالدور المنوط بالدبلوماسية البرلمانية في مرافقة ذلك.

السيد صالح قوجيل: بيان الفاتح من نوفمبر هو المرجعية الأساس في حماية وترقية حقوق الإنسان ببلادنا

عملاً بأحكام المادة 199 (الفقرة4) من الدستور، تسلّم السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، يوم الأحد 01 ديسمبر 2019 بمقر المجلس، نسخة من التقرير السنوي لحالة حقوق الإنسان بالجزائر لسنة 2018، وذلك خلال استقباله للسيد بوزيد لزهاري رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

هذا، وقد أطلع السيد بوزيد لزهاري رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، على مضامين التقرير السنوي المسلم له، المتعلق بحالة حقوق الإنسان في الجزائر خلال سنة 2018، وهي الحالة التي تكرس الجزائر كدولة حققت نتائج ملموسة في مجال حماية وترقية حقوق الإنسان وتسعى جاهدة من أجل التقدم أكثر في هذا المجال وعلى جميع المستويات.

من جهته، دعا السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة إلى مواصلة تدعيم وتعزيز العمل الذي تقوم به كل المؤسسات التي تعنى بمجال تطوير وتفعيل الآليات الخاصة بحماية وترقية حقوق الإنسان في بلادنا وتمكينها من تبوء الريادة وهي الدولة التي لم تغفل أبدا العناية بحقوق الإنسان حيث كرست ذلك في بيان الفاتح من نوفمبر 1954.مذكراً أن بيان الفاتح من نوفمبر 1954 هو المرجعية الأساس في حماية وترقية حقوق الإنسان ببلادنا.

هذا وشدد السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة بالنيابة على أن قدر الجزائريات والجزائريين هو مواصلة المثابرة والعمل من أجل الريادة في جميع المجالات بما فيها حقوق الإنسان.

إدانة واسعة لمضمون لائحة البرلمان الأوروبي وتدخله في الوضع الـــداخلي للجزائر

البرلمان بغرفتيه يدين ويستنكر .. ويرفض التدخل في الشؤون الداخلية

خلفت اللائحة الأوروبية المصادق عليها من قبل البرلمان الأوروبي في ستراتسبورغ الصادرة يوم الخميس 28 نوفمبر 2019، بخصوص الوضع الداخلي في الجزائر موجة رفض رسمي وسياسي وشعبي في البلاد.

ومنذ صدور هاته اللائحة، توالت البيانات المنددة بمضمونها، مؤكدة في مجملها الرفض المطلق للتدخل غير المبرر للبرلمان الأوروبي في الشأن الداخلي للجزائر. وهو الموقف الذي ميز رد الفعل الرسمي الذي جاء في بيان وزارة الشؤون الخارجية، فضلا عن البرلمان بغرفتيه، إضافة إلى العديد من الشخصيات والخبراء، وكذا الأحزاب السياسية والمترشحين الخمسة لانتخابات 12 ديسمبر، الذين أجمعوا على رفض اللائحة الأوروبية والتأكيد على عدم المساس بسيادة الجزائر.

وجاء الرد الرسمي مباشرة بعد صدور اللائحة، من طرف وزارة الشؤون الخارجية، التي أكدت إدانة الجزائر ورفضها "شكلا ومضمونا" لائحة البرلمان الأوروبي حول الوضع في الجزائر، معتبرة إياها بمثابة "تدخل سافر" في الشؤون الداخلية، مشيرة إلى أنها "تحتفظ لنفسها بالحق في مباشرة تقييم شامل ودقيق لعلاقاتها مع كافة المؤسسات الأوروبية قياسا بما توليه هذه المؤسسات فعليا لقيم حسن الجوار والحوار الصريح والتعاون القائمين على الاحترام المتبادل".

وجاء في بيان الوزارة أنه، "بإيعاز من مجموعة من النواب متعددي المشارب وفاقدي الانسجام، منح البرلمان الأوروبي نفسه بكل جسارة ووقاحة، حرية الحكم على المسار السياسي الراهن في بلادنا، في الوقت الذي يستعد فيه الجزائريون لانتخاب رئيس جديد للجمهورية بكل ديمقراطية وشفافية". وأضاف البيان أن "هؤلاء النواب قد ذهبوا إلى حد منح أنفسهم، دون عفة ولا حياء، الحق في مطالبة البرلمان الجزائري بتغيير القوانين التي اعتمدها نوابه بكل سيادة".

وقد أبان البرلمان الأوروبي بهذا التصرف - حسب بيان وزارة الخارجية - "ازدراءه، ليس للمؤسسات الجزائرية فحسب، بل لآليات التشاور الثنائي التي نص عليها اتفاق الشراكة بما فيها تلك المتعلقة بالمجال البرلماني".

أكثر من ذلك فإن البرلمان الأوروبي "أكد باستجابته هذه لإيعاز هؤلاء البرلمانيين المحرضين، أنه يعمل بشكل مفضوح للترويج لأجندة الفوضى المقصودة، التي سبق للأسف تنفيذها في العديد من الدول الشقيقة"، مستدلا في ذلك بما قام به أحد البرلمانيين الأوروبيين من "إشادة بالاستعمار الذي سمح - حسبه - بحرية ممارسة الشعائر الدينية خلال 132 سنة من استعمار الجزائر".

أدان رئيس مجلس الأمة بالنيابة، السيد صالح قوجيل ما جاء في اللائحة ... حيث عبّر رئيس المجلس أصالة عن نفسه ونيابة عن أعضاء مجلس الأمة عن الرفض التام لما جاء في مضمون هذه اللائحة وفي هذا التوقيت بالذات... مبرزًا أن ما جاء فيها يؤكّد، بما لا يدع مجالا للشك فيه، التواطؤ غير المسبوق لأعداء الجزائر في الداخل والخارج ومن خلال أجندات معروفة النوايا والأهداف تسعى من أجل ضرب استقرارها والمساس بمؤسساتها الدستورية... مؤكّدا في ذات الوقت أنّ الجزائر بمختلف مكوناتها ترفض وتشجب أي شكل من أشكال التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية...

ودعا رئيس مجلس الأمة بالنيابة الجزائريات والجزائريين للتوجه، وبقوة وكثافة، يوم 12 ديسمبر 2019 إلى صناديق الاقتراع لممارسة حقهم الحر والسيّد في اختيار من يقودهم في المرحلة المقبلة من تاريخ الجزائر المعاصر التي لن تكون - بمشيئة اللّه وحسن عونه - إلاّ واعدة ومشرقة، لافتًا الانتباه أنه لا خوف على الجزائر ما دام فيها مجاهدون وعلى رأس الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني بحق وجدارة، مجاهد من الرعيل الأول همّه الأساس هو الانتقال بالجزائر بطريقة آمنة وسلسة وعبر مسار دستوري إلى بر الاستقرار السياسي والمؤسساتي كمرحلة أولى لبعث الدولة الجزائرية التي أرادها الشهداء ويأملها الشباب الجزائري بخاصّة اليوم، دولة لا تزول بزوال الحكام والحكومات ... وقد اعتبر السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، يوم 12 ديسمبر 2019 «يوم الوغى» الذي سيؤكّد فيه الشعب الجزائري استقلاله السياسي وريادته التحررية... ليكون ذلك الردّ القاطع لأعداء وخصوم الجزائر في الداخل والخارج، والذين يعملون لأجندات خارجية مشبوهة.

بدوره، استنكر المجلس الشعبي الوطني اللائحة حول "واقع الحريات في الجزائر"، معتبرا إياها "تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية واستفزازا للشعب الجزائري". وأوضح في بيان له أن لائحة البرلمان الأوروبي تأتي "في الوقت الذي يتأهب فيه الجزائريون للتوجه نحو صناديق الاقتراع من أجل اختيار رئيس للجمهورية، بعد حراك سلمي والمرافقة باحترافية عالية من الجيش الوطني الشعبي ومختلف الأسلاك الأمنية قلّ نظيره، وبعد استكمال الأدوات القانونية والهياكل التنظيمية التي تضمن الحرية والشفافية والنزاهة للعملية الانتخابية، في مسار ديمقراطي، يعبر عن حجم التغيير الذي تعرفه الجزائر".

وأضاف البيان أن المجلس "يستهجن ويعتبر ما حدث في ستراسبورغ (مقر البرلمان الأوروبي) تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية واستفزازا للشعب الجزائري، ويرفض رفضا قاطعا أي تدخل من أي هيئة كانت في الشؤون الداخلية لبلادنا".

وعلى المستوى الخارجي، جاءت ردود الفعل الرافضة لهذا التدخل من قبل عدة مجالس برلمانية ومنظمات دولية وقارية على غرار البرلمان الإفريقي، البرلمان العربي، الإتحاد البرلماني الإفريقي، الإتحاد البرلماني العربي، إتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي .

بيان :البرلمان العربي يرفض رفضا قاطعا تدخل البرلمان الأوروبي في الشؤون الداخلية للجزائر

الإتحاد البرلماني الإفريقي يصدر لائحة يستنكر و يرفض من خلالها لائحة البرلمان الأوروبي

الإتحاد البرلماني العربي يدين مصادقة البرلمان الأوروبي على لائحة حول الأوضاع الراهنة في الجزائر

رابطة مجالس الشيوخ و الشورى تدين تدخل البرلمان الأوروبي في الشؤون الداخلية للجزائر

رئيس البرلمان الإفريقي: تدخل البرلمان الاوروبي في شأن الجزائر سافر وغير مقبول

في تصريح للتلفزيون الجزائري، شجب رئيس البرلمان الافريقي السيد روجي نكودو دانغ، اللائحة التي أصدرها البرلمان الأوروبي، بشأن الوضع السائد في الجزائر.. معتبرا إياها تدخلا سافرا وغير مقبول في شؤون دولة افريقية ذات سيادة.

وفي ذات السياق، تلقى السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، يوم الجمعة 29 نوفمبر 2019، اتصالا هاتفيا من رئيس البرلمان الإفريقي، الذي أبدى امتعاضه من فحوى اللائحة الأوروبية.. معربا عن دعم ومساندة هيئته القارية للجهود التي تبذلها الجزائر من أجل تجاوز أوضاعها الراهنة.

الأمين العام لإتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يؤكد التضامن مع الجزائر

اطلع معالي السيد محمد قريشي نياس الأمين العام لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي على القرار الصادر عن البرلمان الأوروبي في الـ 28 نوفمبر 2019م حول الأوضاع الراهنة في الجزائر، وما ورد فيه من مواقف بشأن الوضع الداخلي بدولة الجزائر.

ويعتبر معالي الأمين العام ان هذا القرار يشكل تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية للجزائر التي هي عضو في اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

لذلك فهو يدين هذا القرار ويرفضه شكلا ومضمونا ويعتبر أنه لا يخدم استقرار الجزائر، ويمس من سيادة الشعب الجزائري الذي كافح من اجل حريته واستقلاله، وقدم مليون شهيد في هذا الطريق.

في هذا الوقت بالذات يحرص معالي الأمين العام للاتحاد على التأكيد على تضامنه مع الشعب الجزائري الشقيق وتصدي هذا الشعب الشجاع لأي تدخل في شئونه الداخلية.

ويؤكد أيضا بان الاتحاد يرفض اي تدخل في الشؤون الداخلية لأي من اعضائه.

مؤتمر برلماني إقليمي لإفريقيا حول ايجاد حلول شاملة لوضع الاجئين

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة، في مؤتمر برلماني إقليمي لإفريقيا بعنوان: «ايجاد حلول شاملة لوضع الاجئين: نحو مقاربات برلمانية فعالة»، والذي نظم من طرف برلمان عموم افريقيا بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي والمفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين، في الفترة ما بين 11 و 13 نوفمبر 2019.

تكون الوفد المشارك من السادة:

• مليك خديري، نائب رئيس مجلس الأمة، رئيس الوفد.

• محمد بن طبة، عضو مجلس الأمة،

وقد نظم هذا المؤتمر في إطار متابعة الميثاق العالمي حول اللاجئين المعتمد من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 2019، والموضوع الذي اختاره الاتحاد الأفريقي لعام 2019 بعنوان: اللاجئون والعائدون والمشردون داخليا: نحو حلول مستدامة للنزوح القسري في أفريقيا.

وتضمن جدول أعمال المؤتمر محاضرات لخبراء وممثلين عن المفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين حول منتدى وميثاق الأمم المتحدة للاجئين. وتدارس المشاركون ضمن حلقات نقاش وجلسات عامة مواضيع عدة من بينها:

مقاربات جديدة للأزمة اللاجئين: ايجاد حلول شاملة ومستدامة،

• ادماج اللاجئين في برامج ومخططات التنمية الوطنية،

• مخيمات اللاجئين: نحو التعايش والإدماج الاجتماعي،

• كيف نحارب الصورة النمطية وكراهية الأجانب؟

• كيف نطور التشريعات والطر المواتية.

مؤتمر برلماني حول سيادة الشعب الصحراوي على موارده الطبيعية

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة، في مؤتمر برلماني حول سيادة الشعب الصحراوي على موارده الطبيعية، نظمته السيدة « كريستين برونو» عضو مجلس الشيوخ الفرنسي، بالتعاون مع جمعية أصدقاء الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية بفرنسا، والذي إنعقد يوم الجمعة 15 نوفمبر 2019 بالعاصمة الفرنسية باريس.

تشكل الوفد البرلماني لمجلس الأمة من السيدة والسيدين:

• لويزة شاشوة، نائب رئيس مجلس الأمة، رئيسة الوفد،

• برحال بن عومر، عضو مجلس الأمة،

• رشيد معلم، عضو مجلس الأمة.

وقد تضمن جدول أعمال المؤتمر عروضا ونقاشا حول المظاهر القانونية والسياسية لسيادة الشعب الصحراوي على موارده الطبيعية، وعدم مشروعية أيّ اتفاق يتعلق باستغلالها دون موافقته، وذلك في إطار حقه المشروع وغير القابل للتصرف في تقرير المصير.

اجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات

شاركت السيدة فوزية بن باديس، عضو مجلس الأمة وعضو الاتحاد البرلماني الدولي، ضمن وفد برلماني برئاسة السيد سليمان شنين، رئيس المجلس الشعبي الوطني، في اجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات. والذي انعقد يومي 18 و19 نوفمبر 2019 بجنيف (سويسرا) .

ويحوز البرلمان الجزائري على عضوية اللجنة ممثلا للمجموعة الجيوسياسية الافريقية في الاتحاد البرلماني الدولي. ويتمثل عمل اللجنة في متابعة التحضيرات وتحديد المواضيع التي ستناقش في المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات، والمزمع تنظيمه شهر أوت 2020 في العاصمة النمساوية فيينا .

وقد تضمن جدول أعمال اللجنة مناقشة البنود التالية:

• النتائج المتوقعة من المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات،

• الموضوع العام للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات،

• تنظيم وهيكلة المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات،

• البعد الجندري ومنظور الشباب في مضمون المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات.

الندوة الـ 44 للتنسيقية الأوروبية للجان التضامن مع الشعب الصحراوي

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة، في فعاليات الندوة الـ 44 للتنسيقية الأوروبية للجان التضامن مع الشعب الصحراوي، والذي إنعقد يومي 22 و 23 نوفمبر 2019 بـ «فيتوريا-غاستيز» عاصمة إقليم الباسك (إسبانيا).

شكل الوفد البرلماني لمجلس الأمة من السادة:

• بيبي عبيد، رئيس لجنة الفلاحة والتنمية الريفية، رئيس الوفد،

• محمد زكريا، عضو مجلس الأمة،

• رشيد بوسحابة، عضو مجلس الأمة،

• أحمد بدة، عضو مجلس الأمة،

• عبد الرحمان مدني، عضو مجلس الأمة،

• جبريل غومة، عضو مجلس الأمة،

• محمد قادوس، عضو مجلس الأمة،

وقد إنعقدت ندوة هذا العام تحت شعار: « 1975-2019: أربعة وأربعين عاما من الكفاح من أجل الاستقلال. تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية ضمان للسلم والاستقرار في المنطقة». وتضمن جدول الأعمال أربعة محاور تتم دراستها في إطار ورشات عمل على النحو التالي:

• الموارد الطبيعية،

• تعزيز الدولة الصحراوية،

• حقوق الإنسان والأراضي المحتلة،

• سياسة وإعلام.

جدير بالذكر أن التنسيقية الأوروبية للجان التضامن مع الشعب الصحراوي تعمل في إطار شبكة دولية لمجموعة من المنظمات والشخصيات، تهدف وتسعى إلى تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال.

منتدى لشبونة الخامس والعشرون حول العلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان

شارك السيد عبد المالك تاشريفت، عضو مجلس الأمة في منتدى لشبونة الخامس والعشرون حول العلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان، دولة القانون والديمقراطية: تحقيق أهداف التنمية المستدامة سويا، المنظم من طرف مركز شمال-جنوب التابع لمجلس أوروبا والذي إنعقد يومي 25 و26 نوفمبر 2019 بلشبونة (البرتغال).

وقد ناقش المشاركون عدة مواضيع من بينها:

• المساهمة البرلمانية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: التركيز على المساواة بين الجنسين وحقوق الطفل

• مساهمة السلطات المحلية والإقليمية في تنفيذ أجندة 2030

• التنمية وحقوق الإنسان ودولة القانون والديمقراطية:

• نهج مشترك بين الثقافات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

للعلم دأب مركز شمال – جنوب التابع لمجلس أوروبا، على تنظيم منتدى لشبونة كل عام منذ إنشائه سنة 1994 ويعد منصة للسياسيين، البرلمانيين، الخبراء والأكاديميين لدراسة وتبادل الخبرات حول قضايا المنطقة، وخلق تعاون متجدد بين أوروبا وجيرانها في جنوب البحر الأبيض المتوسط.

للعلم فقد احتفل المركز خلال هذه الطبعة بالذكرى الثلاثون لتأسيسه.

القمة العالمية 2019 حول النوع

شاركت السيدة رفيقة قصري، عضو مجلس الأمة، في القمة العالمية 2019 حول النوع، التي نظمها البنك الإفريقي للتنمية بالتعاون مع حكومة جمهورية رواندا، وذلك خلال الفترة الممتدة من 25 إلى 27 نوفمبر 2019 بكيغالي (جمهورية رواندا).

انعقدت هذه القمة لأول مرة في إفريقيا، تحت شعار: «إزالة العراقيل نحو تحقيق المساواة بين الجنسين»، وتهدف إلى تبادل التجارب والخبرات وأفضل الممارسات المتعلقة بتسريع وتيرة التمكين للنساء، وتهيئة محيط مناسب لترقية دورهن في كل أنحاء العالم.

وتضمن جدول أعمال القمة دراسة ومناقشة عديد المحاور من بينها:

• تعزيز الموازنات التي تهتم بالنوع وتهدف لتحقيق التنمية المستدامة،

• دور القطاع الخاص في تعزيز المساواة في الفرص بين الجنسين،

• تمويل النساء في المشاريع الزراعية الذكية المتحدية للمناخ،

• مضاعفة فرص النساء في الاقتصاد الرقمي.

ندوة برلمانية حول التمييز المبني على النوع الاجتماعي

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة، في ندوة برلمانية حول: التمييز المبني على النوع الإجتماعي-لقاء البرلمانيات العربيات، والتي نظمت من طرف إئتلاف البرلمانيات من الدول العربية بالتعاون مع مجلس النواب الأردني، وذلك يومي01 و02 ديسمبر2019، بالعاصمة الأردنية عمّان. و قد تكون الوفد من السيدتين:

• لويزة شاشوة، نائب رئيس مجلس الأمة،

• مختارية شنتوف، عضو مجلس الأمة.

تضمن برنامج أشغال الندوة مناقشة المواضيع التالية:

• عمل البرلمان في ترقية حقوق المرأة

• عمل الجمعيات في مناهضة العنف ضد المرأة وترقية حقوقها،

• التمييز المبني على النوع الاجتماعي في الأردن: دراسات مقارنة.

وقد حظي الوفد المشارك (مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني في هذه الندوة بلقاء مع رئيس مجلس النواب المهندس عاطف الطراونة في مكتبه بدار مجلس النواب حيث أكد الطراونة خلال هذا اللقاء على عمق العلاقات الأخوية التي تربط البلدين الشقيقين، وشدد على أهمية إدامة التواصل والتعاون في المجالات كافة لا سيما البرلمانية منها.

وفي سياق الشأن الجزائري، أدان الطراونة في بيان صادر عن رئاسة الاتحاد البرلماني العربي، مصادقة البرلمان الأوروبي على لائحة حول الأوضاع الراهنة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشقيقة.

وأكد رفض الاتحاد البرلماني العربي القاطع للقرار شكلاً ومضموناً باعتباره يُشكل تدخلاً سافراً في الشأن الداخلي الجزائري لا سيما انه قرار يصدر عن جهة لا تتمتع بولاية قانونية على الجزائر ودون أدنى اعتبار لأهمية وشفافية ونزاهة التحول الديمقراطي العميق الذي يعيشه الجزائر الشقيق.

وأعرب الاتحاد عن ثقته المطلقة بوعي الشعب الجزائري مؤكداً وقوفه ودعمه للجمهورية الجزائرية الشقيقية في مساعيها النبيلة لإرساء الديمقراطية ونبذ العنف وتحقيق السلام والازدهار لأبناء شعبها الطيب المقدام والعيش في بيئة آمنة مستقرة منهجها الحوار وغايتها الانسان ورفاهه.

المؤتمر السابع للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة، في المؤتمر السابع للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، والذي نظمته ذات المنظمة بالتعاون مع مجلس الشورى القطري، وذلك يومي 9 و 10 ديسمبر 2019، بالدوحة (قطر).

تشكل الوفد البرلماني لمجلس الأمة من السيدين:

• أحمد الصالح لطيفي، عضو مجلس الأمة،

• عبد القادر شنيني، عضو مجلس الأمة.

وقد تضمن برنامج أشغال المؤتمر مناقشة المواضيع التالية:

• ترقية الحكامة الرشيدة، وتجسيد الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة،

• امتلاك النزاهة وتحمل المسؤولية،

• النزاهة الخاصة بنا: أخذ الملكية، الترحيب بالمساءلة.

وكان الهدف من المؤتمر العالمي للبرلمانيين ضد الفساد هو تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة في مجال مكافحة الفساد من خلال التركيز القوي على النزاهة، وكذا العمل على التنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ومن ثمّ تعزيز قدرات البرلمانيين للإشراف على النظم والعمليات التي تعطي الأولوية للمساءلة العامة والشفافية.

دورة للاتحاد البرلماني الإفريقي

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمّة في أشغال الدورة الخامسة والسبعين للجنة التنفيذية والمؤتمر الثاني والأربعون للاتحاد البرلماني الإفريقي، والذي انعقد خلال الفترة ما بين 25 و 29 نوفمبر 2019، بجيبوتي.

تكون الوفد البرلماني من:

• السيدة نوارة جعفر، عضو مجلس الأمّة،

• السيد جابري غازي، عضو مجلس الأمّة.

وقد ناقش المشاركون عدّة مسائل تنظيمية وإدارية كالتعديلات المقترحة على النظامين الأساسي والداخلي، إضافة الى المواضيع المقترحة في اجتماعات اللجان وهي:

• أهمية مساهمة الشباب في تعزيز الديمقراطية والسلام والأمن وسيادة القانون في البلدان الإفريقية (اللجنة السياسية)؛

• ترقيه اقتصاد متنوع وتحويل محلي للمنتجات الأساسية من أجل توظيف الشباب والتنمية المستدامة في البلدان الإفريقية (اللجنة الاقتصادية).

هذا، ويشارك البرلمان الجزائري في أنشطة وفعاليات الاتحاد البرلماني الإفريقي بصفة منتظمة بصفة عضو دائم.

اجتماع برلماني بمناسبة انعقاد مؤتمر أممي حول التغيرات المناخية

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة، في اجتماع برلماني بمناسبة انعقاد المؤتمر الأممي الخامس والعشرون حول التغيرات المناخية COP25، والذي نظم من طرف الاتحاد البرلماني الدولي بالتعاون مع البرلمان الاسباني، وذلك يوم 10 ديسمبر 2019، بمدريد (إسبانيا).

تكون الوفد البرلماني من السيدة والسيد:
*ليلى براهيمي، عضو مجلس الأمة،
*محمد العيد بلاع، عضو مجلس الأمة.
وقد تركز النقاش بين المشاركين على موضوع رئيسي وهو:
الخطر البيئي والالتزامات الوطنية لتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة من منظور علم المناخ.

ويعتبر هذا الاجتماع فرصة للبرلمانيين للاستماع لعرض الخبراء حول مسألة الاستجابة لتغير المناخ والفرص التي توفرها هذه التدابير لتحفيز النمو الاقتصادي العالمي بمعايير مستدامة ومنصفة اجتماعياً.

كما يهدف هذا الاجتماع البرلماني إلى تشجيع البلدان التي انضمت إلى اتفاق باريس، بعد أن صادقت عليه لمراجعة طموحاتها تصاعدياً فيما يتعلق بالحد من الغازات الدفيئة.

مؤتمر حول «المشاركة الفعالة للشتات في مسار بناء الدولة»

شارك السيد محمد الطيب العسكري، عضو مجلس الأمة في مؤتمر بعنوان: «المشاركة الفعالة للشتات في مسار بناء الدولة»، والذي نظم من طرف الشبكة البرلمانية لسياسات الشتات التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا (APCE) وذلك يوم 16 ديسمبر 2019 ، بتبليسي(جورجيا).

وقد ناقش المشاركون عدّة مواضيع من بينها:

• آليات مشاركة الشتات في بناء الدولة

• دور الشتات في خلق صورة إيجابية عن البلد الأصل

المؤتمر الـ 15 للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب بوليساريو

تلبية لدعوة من السيد «خطري آدوه» رئيس المجلس الوطني الصحراوي، شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة في المؤتمر الـ 15 للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (بوليساريو)، والذي إنعقد خلال الفترة الممتدة من 19 إلى 23 ديسمبر 2019، بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

تشكل الوفد من السادة:
• محمد الواد، عضو مجلس الأمة،
• رشيد بوسحابة، عضو مجلس الأمة،
• محمد نافع يحياوي، عضو مجلس الأمة.
بالإضافة إلى المسائل التنظيمية، تناول المؤتمرون كل القضايا ذات الصلة بمسار الكفاح الصحراوي، وستنبثق عنه قرارات تتعلق بمخطط التسوية الأممي الإفريقي، الانتفاضة الصحراوية، حقوق الإنسان، ونهب الثروات الطبيعة الصحراوية.

كما تطرق إلى مواضيع تُعنى بالديمقراطية ودور المرأة والحكامة الرشيدة وتوسيع مشاركة الشباب في الحياة السياسية للدولة الصحراوية.

للعلم تأتي هذه المشاركة في إطار دعم البرلمانيين الجزائريين لقضية الشعب الصحراوي، وتضامنهم مع قضيته العادلة وحقه المشروع في الحرية والاستقلال.

اجتماع لجنة جائزة التّميـز البرلماني العربي

شارك السيد علي جرباع، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، في اجتماع لجنة جائزة التّميُّز البرلماني العربي، والذي نظم من طرف الإتحاد البرلماني العربي، بالتعاون مع مجلس النواب الأردني، وذلك يوم 23 ديسمبر 2019، بالعاصمة الأردنية عمّان.

وقد تدارس المشاركون أعضاء اللجنة ملفات المترشحين لنيل جائزة التّميُّز البرلماني العربي.

جدير بالذكر، أنّ هذه الجائزة سنوية، استحدثها الاتحاد البرلماني العربي تكريما للمتميّزين في المجال البرلماني العربي.

الجلسة الثانية من دور الانعقاد الرابع للفصل التشريعي الثاني للبرلمان العربي

شارك السيد عبد الكريم قريشي، عضو مجلس الأمة، عضو البرلمان العربي، في الجلسة الثانية من دور الانعقاد الرابع للفصل التشريعي الثاني للبرلمان العربي، وذلك خلال الفترة الممتدة من 13 إلى 15 جانفي 2020 بالقاهرة (مصر).

تضمن جدول الأعمال، اجتماع المكتب والجلسة العامة واجتماعات اللجان الدائمة، وكذا انعقاد اجتماعات اللجان الفرعية على غرار اللجنة المعنية بتقديم تصور عن وثيقة تطوير التعليم في العالم العربي.

انتخب السيد عبد الكريم قريشي، عضو مجلس الأمة خلال هذه الدورة رئيسا للجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي للبرلمان العربي.

الدورة الخامسة عشر لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

شارك وفد عن مجلس الأمة ضمن وفد برلماني مشترك فيما بين غرفتي البرلمان، برئاسة السيد سليمان شنين، في الدورة الخامسة عشر لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والاجتماعات المصاحبة لها، والتي انعقدت خلال الفترة الممتدة من 27 إلى 30 جانفي 2020 بواغادوغو (جمهورية بوركينافاسو).

وقد تشكل الوفد البرلماني لمجلس الأمة من السيدين:

– محمد أخاموك، عضو مجلس الأمة،
– عبد الحق قازي ثاني، عضو مجلس الأمة،
وقد شملت الاجتماعات بالإضافة إلى مؤتمر الإتحاد، المؤتمر التاسع للبرلمانيات المسلمات واجتماعات اللجنة العامة واللجنة التنفيذية واللجان الدائمة.

كما ناقش المشاركون عدة مواضيع وقضايا تهم العالم الإسلامي، من بينها:

• دور البرلمانات الإسلامية في التصدي للمخططات الصهيونية الإسرائيلية بشأن تهويد القدس،
• التضامن مع الأقليات المسلمة في العالم،
• حماية المقدسات في الدول الإسلامية،
• التعاون العلمي والتقني فيما بين المجالس الأعضاء في الاتحاد،
• قضايا البيئة والتنمية المستدامة،
• تعزيز مكانة النساء والشباب في العالم الإسلامي.

الجمعية 141 للاتحاد البرلماني الدولي

شارك وفد برلماني مشترك فيما بين غرفتي البرلمان، برئاسة السيد سليمان شنين، رئيس المجلس الشعبي الوطني، في الجمعية 141 للاتحاد البرلماني الدولي (UIP)، والتي انعقدت فخلال الفترة الممتدة من 13 إلى17 أكتوبر 2019 بالعاصمة الصربية بلغراد.

تشكل الوفد من السيدات والسادة:
–فوزية بن باديس، عضو مجلس الأمة.
–أحمد خرشي، عضو مجلس الأمة.
–حميد بوزكري، عضو مجلس الأمة.
–الصديق شهاب، نائب بالمجلس الشعبي الوطني،
–نادية لعبيدي، نائب بالمجلس الشعبي الوطني.
و قد تدارس برلمانيو الاتحاد البرلماني الدولي العديد من المواضيع في إطار الموضوع الرئيسي للنقاش العام وهو: «تعزيز القانون الدولي: الأدوار والأليات البرلمانية، ومساهمة التعاون الاقليمي

ومواضيع أخرى هي:

• تجريم غسل الأموال
• تطبيق نظم الرقمنة والاقتصاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لاسيما تلك المسؤولة عن الاستهلاك والإنتاج.
• تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة
• احترام القانون الدولي تماشيا مع ميثاق الأمم المتحدة والقرارات الأخرى ذات الصلة.

عرفت هذه الفعاليات مشاركة أكثر من 1700 مندوب منهم 70 رئيس برلمان و40 نائب رئيس برلمان و700 نائباً يمثلون 140 برلمان عضو. وشكلت النساء 30 بالمئة من مجموع النواب الحاضرين. وكانت نسبة النواب الشباب دون سن الخامسة والأربعين 17 بالمائة من البرلمانيين. وتعد هذه الجمعية ثان دورة تنظم في صربيا بعد الجمعية 52 المنظمة عام 1963.

وقد ألقى السيد سليمان شنين، رئيس المجلس الشعبي الوطني في الجلسة الافتتاحية يوم 14 أكتوبر 2019، كلمة استعرض فيها دور البرلمان الجزائري في مجال ضمان تطبيق قواعد القانون الدولي وتكريس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتجسيدها وكذا بلورة الأهداف المتوخاة من مصادقة الدولة الجزائرية، وفقا لأحكام دستورها، على مختلف الاتفاقيات الدولية، العالمية والإقليمية.

ورافع على أن الجزائر لا يمكنها أن تحيد عن أسس ثورتها العظيمة التي كان منطلقها تحرير الانسان وتقرير الشعوب لمصيرها.

للعلم فان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 278 /72 المعتمد في 23 ماي 2018، قد أقر تاريخ 30 جوان من كل سنة كيوم عالمي للبرلمان، وهو تاريخ انعقاد أول جمعية للاتحاد البرلماني الدولي بباريس عام 1889. وهي نتيجة لقرار رفعه المشاركون في الجمعية 137 المنعقدة بسانت بترسبورغ في أكتوبر 2017 بعنوان» التعاون بين منظمة الأمم المتحدة، البرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي».وعليه اعتمد هذا التاريخ لانطلاق الاحتفالات بالذكرى 130 لتأسيس الاتحاد البرلماني الدولي، حيث أعدت الجمعية 141 للاتحاد البرلماني الدولي دورة احتفالية نظمت فيها العديد من النشاطات والمعارض للتعريف بانجازات الاتحاد.

وللتذكير فإن الإتحاد البرلماني الدولي الذي تأسس في 30 جوان 1889م، كمجموعة صغيرة من البرلمانيين، مخصصة لتعزيز السلام من خلال الدبلوماسية والحوار الدبلوماسي... أصبح اليوم منظمة دولية تضم معظم البرلمانات الوطنية... ويتواجد مقره في مدينة جنيف (سويسرا)، ويتشكل من أجهزة عدة هي: الجمعية العامة، والمجلس المدير، واللجنة التنفيذية، والأمانة العامة، وتجتمع الجمعية العامة للاتحاد مرتين في العام... فيما تكمن أهداف الاتحاد البرلماني الدولي في تشجيع الحكم الديمقراطي والمؤسسات والقيم من خلال العمل مع البرلمانات والبرلمانيين للاستجابة لاحتياجات وتطلعات الشعوب، ويعمل من أجل السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتمكين الشباب، والتنمية المستدامة، والتعاون والعمل البرلماني.

وقد انضم البرلمان الجزائري لعضوية الاتحاد البرلماني الدولي سنة 1977، وقد حاز على عضوية اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي أكثر من مرة.

المؤتمر الـ 30 الطارئ للاتحاد البرلماني العربي

دعم ومساندة الأشقاء الفلسطينيين في قضيتهم العادلة «قضية العرب والمسلمين»

شارك وفد برلماني مشترك فيما بين الغرفتين، في أشغال المؤتمر الـ 30 الطارئ للاتحاد البرلماني العربي، والذي نظمه الاتحاد البرلماني العربي بالتعاون مع البرلمان الأردني، وذلك يوم 08 فيفري 2020 بعمان (المملكة الأردنية الهاشمية).

تشكل الوفد البرلماني المشترك من السيدة والسادة:

• مليك خذيري، نائب رئيس مجلس الأمة، رئيس الوفد،
• علي جرباع، رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي،
• كمال بولمعيز، نائب بالمجلس الشعبي الوطني،
• زهرة مكار، نائب بالمجلس الشعبي الوطني.

و تضمن جدول أعمال المؤتمر الطارئ "بحث موضوع المبادرة المفروضة أحادية الجانب لحل القضية الفلسطينية".

وقد ألقى رئيس الوفد، نائب رئيس مجلس الأمة السيد مليك خذيري كلمة خلال المؤتمر هذا نصها :

– السيد رئيس الاتحاد البرلماني العربي،
– السيدات والسادة رؤساء البرلمانات العربية،
– السيدات والسادة أعضاء البرلمانات العربية،
– السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية،
– السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أود بداية أن أعبر، أصالة عن نفسي، ونيابة عن كافة أفراد البرلمان الجزائري المشارك في هذا المؤتمر، عن جزيل الشكر وخالص الامتنان على المبادرة الكريمة بالدعوة إلى دورة استثنائية للاتحاد البرلماني العربي، لمناقشة مستجدات القضية الفلسطينية والتصدي لمحاولات فرض حلول جزئية ومؤقتة لها بالتحايل على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.. والشكر موصول للمملكة الأردنية الهاشمية وبرلمانها الموقر على استضافة هذا المؤتمر الجامع لإرادات البرلمانيين العرب تجاه قضية العرب المركزية.

أود أيضا أن أبلغكم تحيات معالي السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة الجزائري ومعالي السيد سليمان شنين، رئيس المجلس الشعبي الوطني – واللذين منعتهما التزامات وطنية من المشاركة في هذه الدورة – وذلك إلى جميع رؤساء وأعضاء المجالس النيابية العربية، وبالخصوص إلى رئاسة وأعضاء البرلمان الأردني، متمنيا للمؤتمر النجاح والسداد.

إنه لمن المؤسف أن تقفز بنا الأحداث من محاولة حل القضية الفلسطينية وفق قرارات الشرعية الدولية باسترجاع حق سيادة الفلسطينيين على أرضهم المشروعة وتحقيق دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس، إلى مواجهة مؤامرة تنص بنودها على فرض تمييع وشطب كلي للقضية ونسف مقنن لكل المرجعيات الدولية والاتفاقات والمساعي التي بذلت طيلة سنوات في مسارات متنوعة بين المقاومة وجهود السلام...

لقد دخلت القضية الفلسطينية ومن خلالها كل المنطقة العربية منعطفا حادا من خلال ما يسمى بصفقة القرن التي تجمع بين الظلم والوقاحة، وهو منعرج تاريخي حاسم يتطلب توحيد المواقف وتجميد كل الخلافات من أجل التصدي لإملاءات مجحفة ليس في حق إخواننا الفلسطينيين فحسب، بل في حق المجتمع الدولي ككل، إذ ستتداعى كل قيم السلام والحرية والسيادة والعدالة والحقوق أمام الاحتلال والانحياز والعنجهية والإقصاء.

إن الجزائر تجدد موقفها الثابت والداعم لحقوق الشعب الفلسطيني، نتقاسمه شعبا وحكومة وبرلمانا ومؤسسات.. وتتمسك بحقه في تقرير مصيره وإقامة دولته الفلسطينية على أرضه وعاصمتها القدس، موقف لن يتغير نعبر عنه بمساندة مطلقة دون تدخل في الشؤون الداخلية لأشقائنا الفلسطينيين، ونترجمه دعما لا مشروطا على كافة المستويات السياسية والدبلوماسية والمادية... يناسب عمق العلاقات التي تربط بين الجزائر وفلسطين، يستمر منذ الحركة الوطنية ضد الاستعمار ومحفوظا في ذاكرة كل مراحل بناء الدولة الجزائرية.

وفي هذا الإطار، تعرب الجزائر عن "تمسكها بمبادرة السلام العربية المعتمدة خلال القمة العربية ببيروت، والمبنية على مبدأ الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة، كل الأراضي العربية، مقابل السلام في إطار الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة" وتدعو الإخوة الفلسطينيين إلى توحيد الصفوف وإنهاء الاقتسام ونبذ كل الخلافات من أجل توجيه الجهود لمواجهة هذا التحدي الجديد.

البيان الختامي للاتحاد البرلماني العربي

دعم ومساندة أشقاء الفلسطينيين في قضيتهم العادلة – قضية العرب والمسلمين والمسيحيين

المملكة الأردنية الهاشمية عمان 8 / شباط فبراير 2020

بدعوة كريمة من معالي المهندس عاطف الطراونة رئيس الإتحاد البرلماني العربي رئيس مجلس النواب في المملكة الأردنية الهاشمية، واستجابة لطلب دولة فلسطين الشقيقة، ممثلة بالمجلس الوطني الفلسطيني، وبتأييد من الأشقاء العرب، إنعقد في عمان عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية، المؤتمر الثلاثين الطارئ للإتحاد البرلماني العربي تحت عنوان دعم ومساندة الأشقاء الفلسطينين في قضيتهم العادلة / قضية العرب والمسلمين والمسيحيين وذلك عند الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم السبت الواقع في 8 شباط فبراير 2020 .

وقد أقر المشاركون البيان الختامي التالي:

نحن رؤساء البرلمانات والمجالس العربية المجتمعون في المؤتمر الثلاثين الطارئ للإتحاد البرلماني العربي نؤكد على أن القضية الفلسطينية ستظل في صدارة قضايانا، وتشغل مكانة بارزة بوصفها جوهر الصراع العربي الإسرئيلي، متضامنين في ذلك مع موقف الأشقاء الفلسطينيين النضالي والبطولي، وهم الصامدون المرابطون على ثرى فلسطين الطهور.

وأمام ما تعانيه القضية الفلسطينية اليوم من تداعيات خطيرة، بعد الإعلان الأمريكي عن خطة السلام المسماة بصفقة القرن، والتي شكل الإعلان عنها مساسا بالثواب العربية أمام الانحياز الأمريكي المطلق لدولة المحتل الإسرائيلي والغطرسة ، فإن الخطة جملة وتفصيلا ، تمثل فصلا جديدا من فصول إنتهاكات الحقوق للأشقاء الفلسطينيين، وذلك بعد معاناتهم على مدى العقود والسنوات الماضية ما يحتم علينا رص الصفوف وتحشيد المواقف لنصرة القضية كأولوية عربية تتقدم أجندة العمل العربي المشترك، عبر مؤسسات القرار العربي.

إن العبث بمدينة القدس، جاء على شكل وعد أمريكي تمثل بالإعتراف بها عاصمة موحدة لدولة الإحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي ننظر إليه على أنه نسف لفرص السلام، وإنحياز للظالم على حساب المظلوم.

وفيما شكلت الخطة إنتهاكا صارخا للحقوق الفلسطينية ، فإن حل قضية اللاجئين لن يكون إلا بالعودة والتعويض.

إن الخطة بوصفها صفقة بين الولايات المتحدة والمحتل الإسرائيلي، فإنها تمثلت بوعود وتقسيمات، أشد فتكا وتنكيلا بالجسم العربي ، من وعد بلفور، وخرائط سايكس بيكو ، لتعيد ترسيم حدود دولة فلسطين التاريخية ،مانحة السيادة للإحتلال بضم أراضي غور الأردن وشمال البحر الميت، ممهدة لضمها لدولة الإحتلال، بخط يلغي الإتصال الجغرافي لدولة فلسطين مع جوارها، وذلك يعظم رقعة الإحتلال بعد اعتراف أمريكا بضم الجولان والقدس كاملة هدية للمحتل الإسرائيلي. وهو ما نعده إستكبار آخر يضرب كل أسس العملية السلمية التي نجد في ممارسات الإحتلال على الأرض، أن السبب الرئيسي في إيصالها لطريق مسدود لا آفاق لاستئنافها أو جدوى من العودة إليها.

وفي إطار ما إجتمعنا عليه، يتقدم الإتحاد البرلماني العربي بالشكر للمملكة الأردنية الهاشمية على إستضافتها لقمتنا الطارئة، مثمنين مواقف جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، التي تشكل نقطة إرتكاز في الموقف العربي الجماعي الرافض لأي تسوية غير عادلة للقضية الفلسطينية، أو المساس بالثواب الوطنية الفلسطينية أو الثوابت العروبية القومية، فأي تسوية لا تضمن الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية ، والإعتراف بحل الدولتين على أساس إعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران وعاصمتها القدس ، هي حلول غير قابلة للحياة.

وعليه فإن الإتحاد البرلماني العربي وإذ يرفع برقية شكر مع إنتهاء أعمال دورته الثلاثين الطارئة ، لجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين على مواقفه الصلبة والثابتة في الدفاع عن القضية الفلسطينية والقدس:

أولا: يرفض أي تسوية غير عادلة للقضية الفلسطينية لا يقبل بها الفلسطينيون ولا تنص على حقوقهم التاريخية بقيام دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس على حدود الرابع من حزيران العام 1967، ويعتبر المجتمعون أن صفقة القرن هي اتفاق من طرف واحد، لا تمثل خطوة باتجاه الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية، والذي تقبل به الشعوب، ويمثل فرصا لمستقبل الأجيال.

ثانيا: يؤكد المجتمعون أن معادلة السلام المنشود لن تكون إلا وفق مبدأ حل الدولتين، وعلى أسس من التوافق العادل على قضايا الوضع النهائي التي تحصن الحقوق الفلسطينية وتكافئ نضالهم على مدى عمر قضيتهم.

ثالثا: إن أولى الخطوات لمواجهة كل المؤامرات التي تحيط بالقضية الفلسطينية، هو التأكيد على إنجاز المصالحة الفلسطينية لتشكل الجبهة الأولى من جبهات الرفض العربي لأي تصفية للقضية الفلسطينية.

رابعا: إن المساس بالقدس والاعتراف بها عاصمة موحدة لدولة الاحتلال الاسرائيلي هو تصعيد خطير يهدد أمن المنطقة، ويتركها رهينة الفتن والمطامع، ويقطع الطريق على فرص السلام، ويمهد من ما حذرنا منه سابقا في افتعال حرب دينيه، ستكون سلطات الاحتلال الاسرائيلي سببا وطرفا أساسيا فيها.

خامسا: إن الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس حق تاريخي ضمنه اعتراف العالم به، وإن العبث في تقسيم الأقصى زمانيا ومكانيا هو مس بالوصاية والرعاية للقدس وما تمثله من رمزية بصفتها مهبط الرسالات وعاصمة الديانات.

سادسا: إن العبث بالوضع القانوني القائم في القدس هو إجراء مدان بموجب قرارات الشرعية الدولية وعلينا واجب استنفار الجهود السياسية والقانونية، لتحصين المدينة المقدسة من أي عبث عنصري أو طائفي يهد أمن واستقرار المنطقة.

سابعا: يرفض المجتمعون أي سلام دون حق العودة والتعويض للاجئين، ونتمسك بقرارات الشرعية الدولية كمرجع في حفظ الحقوق عبر حل عادل وشامل، متمسكين بدعم جهود وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) وتأمين الدعم اللازم لها بما يمكنها من الاستمرار في القيام بدورها وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية والبنى التحتية في الدول المستضيفة لهم، وذلك بصفة اللجوء شاهداً على أبشع عمليات التهجير والقتل والتدمير والتشريد المُمنهج على يد الاحتلال الإسرائيلي.

ثامنا: يتمسك المجتمعون بمرجعيات القرارات الأممية، والمبادرة العربية للسلام والتي مثلت توافقا عربيا، كأساس لاستئناف أي مفاوضات سياسية وعلى أساس المُحافظة على حقوق الفلسطينيين كاملة غير منقوصة.

تاسعا: دعم الرفض المشرف للدولة الفلسطينية والمنظمات والمؤسسات الدولية وعلى رأسها الاتحاد الأوربي وجميع القوى والتيارات السياسية لخطة السلام المزعوم، مشددين على أهمية دعم الأشقاء العرب للسلطة الفلسطينية، لتظل في مقدمة الجهود التي تحمي وتحفظ الحقوق الفلسطينية.

عاشرا: الشروع في البحث عن إجراءات قانونية تضع حداً لإجراءات سلطات الاحتلال الإسرائيلي الأحادية غير الشرعية وغير القانونية التي يمارسها الإحتلال لتوسيع الرقاع الاستيطاني. كما يطالب المجتمعون الجاليات العربية في كل دول العالم، تنظيم سلسلة وقفات احتجاجية أمام المؤسسات الرسمية لتعرية الوجه البشع للاحتلال وإيصال رسالة الرفض العربي على أوسع نطاق.

حادي عشر: يتمسك المجتمعون بموقفهم المتخذ في أعمال المؤتمر التاسع والعشرين المنعقد في عمّان آذار 2019، والقاضي برفض مختلف أشكال التطبيع، وتمسك البرلمانات العربية بموقف الحزم والثبات بصد كل أبواب التقارب أو التطبيع مع الاحتلال.

ثاني عشر: تشكيل لجنة تضم الشُعب البرلمانية في العراق والجزائر والكويت، تُكلف بمهمة التواصل مع البرلمانات والاتحادات الدولية بشأن القضية الفلسطينية وتداعيات صفقة القرن على أن تُقدم توصياتها خلال أعمال الدورة العادية الواحدة والثلاثين التي ستنعقد في جامعة الدول العربية في السادس والسابع من آذار المقبل، والتي ستشهد انتقال رئاسة الاتحاد البرلماني من المملكة الأردنية الهاشمية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة.

حرر في عمّان–المملكة الأردنية الهاشمية–يوم السبت الواقع في الثامن من شباط/فبراير 2020.

ورشة حول موضوع: الاتصال السياسي، التعبير بيسر وقناعة»

نظم مجلس الأمة بالتعاون مع المجلس الشعبي الوطني ومؤسسة "وستمنستر للديمقراطية" ورشة حول موضوع: الاتصال السياسي، التعبير بيسر وقناعة"، وذلك يومي 16 و17 ديسمبر 2019 بفندق الجزائر.

تأتي هذه المبادرة تفعيلا لمبدأ التكوين واستغلال أحدث التقنيات المناسبة لتحسين الأداء البرلماني، وكذا، ترقية آليات تواصل البرلمانيين مع مختلف الفئات على غرار الرأي العام ووسائل الإعلام المتنوعة، وذلك من خلال التدرب على تقنيات التواصل ونقل معلومات واضحة وفعالة بهدف إقناع المحاور.

شارك في الورشة أعضاء وإداريون من مختلف هياكل مجلس الأمة، وتضمن جدول الأعمال عدة محاور منها:

-اكتساب الطلاقة في التعبير الشفهي،

- معرفة كيفية إعداد خطاب فعال ومقنع،

- إدارة الكلام والصورة،

- فهم أفضل الأساليب المختلفة للمقابلات..

وقد تخللت الورشة تطبيقات عملية للتدرب على أفضل الممارسات في مجال الاتصال السياسي، تسمح للمشاركين مستقبلا من إدارة حوارات فاعلة وتبليغ الرسائل المرجوة من خلال نمط اتصالي قائم على التأثير والتوجيه والإقناع .

اصدارات

" التجربة البرلمانية لمجلس الأمة "

لعضو مجلس الأمة السيد عبد الكريم قريشي

أصدر عضو مجلس الأمة السيد عبد الكريم قريشي مؤلفا بعنوان " التجربة البرلمانية لمجلس الأمة " . وهو حصيلة لما قام به مجلس الأمة من تشريع ورقابة منذ إنشائه .

أبرز عضو مجلس الأمة فيه عمل هذه المؤسسة التشريعية اعترافا منه بدورها بعد مرور عشرين سنة من إنشائها .

خبراء خلال اليوم الدراسي البرلماني يوصون:

بانتقاء المشاريع وفق متطلبات التنمية المحلية

نظمت المجموعة البرلمانية للأحرار، يوم الأربعاء 22 جانفي 2020، بمقر المجلس الشعبي الوطني، يوما دراسيا حول نجاعة مشاريع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC ومناقشة مشاكل المستثمرين الشباب. حضر الفعاليات المديرة العامة للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، ومدير الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، إلى جانب العديد من الأساتذة الجامعيين والمهتمين بالمجال.

في الكلمة الافتتاحية، عرج رئيس المجموعة البرلمانية، السيد يوسف جبايلية، على أهم العراقيل التي تصادف المستفيدين من هاتين الصيغتين،لاسيما منهم حاملي المشاريع الذين يواجهون فشل المشاريع الاستثمارية وتعثر تسديد القروض.

من جانبه، شدد مدير الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، السيد واقنوني محي الدين على أهمية الاكتفاء بتمويل المشاريع التي تدخل ضمن متطلبات التنمية. مؤكدا، في ذات السياق، على ضرورة إشراك السلطات المحلية في هذا المسار.

وأوصى ذات المتدخل بالتفكير في إيجاد صيغة لتعيين خبراء على مستوى اللجان المحلية بإمكانهم اتخاذ القرارات المناسبة عند تسليم الأجهزة، والعتاد للمستثمرين. مركزا، في ذات السياق، على ضرورة تحمّل المسؤولية من جميع الأطراف سواء من خلال تمويل النشاطات، أو من خلال متابعة المستفيدين الذين لا بد أن يثبتوا أهليتهم ونزاهتهم.

من جهة أخرى، كشف السيد واقنوني أن سنة 2019، عرفت ايداع 410 ألف ملف مشروع، تم تمويل ما يقارب 150 ألفا منها، بتكلفة مالية قدرت بما يفوق 143 مليار دينار جزائري. ما يعكس، حسب ذات المسؤول، التطور الملحوظ المسجل في التمويل مقارنة بسنة 2018.

أما ما تعلق بالملفات المدروسة، فقد أقر مدير الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بأن نسبتها فاقت 91 بالمائة من مجموع الملفات مقارنة بسنة 2018. داعيا، في ختام عرضه، إلى ضرورة الحرص على متابعة المشاريع المموّلة بشكل متعدد الأطراف وحذّر، في نفس الوقت، وترك الحكم في الأخير على نجاعتها أو فشلها للجنة اتخاذ القرار.

من جهتها، اعتبرت المديرة العامة للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب «أونساج» السيدة سميرة جيدر، بأن المشاريع المسجلة على المستوى المحلي تستوجب الإصغاء لآراء الفاعلين قبل اتخاذ أي قرار بتمويلها، مشددتا، في سياق متصل، على ضرورة وضع احتياجات كل ولاية في الاعتبار قبل الشروع في تجسيدها.

وبالمناسبة، كشفت ذات المسؤولة أن سنة 2019 سجلت تمويل 37 بالمائة من مشاريع الشباب الجامعيين، مقابل 64 بالمائة من مشاريع الشباب المتخرجين من معاهد التكوين المهني.

للاشارة، عرف اختتام أشغال هذا اليوم الدراسي احتدام المناقشة بين النواب وجملة الخبراء المدعوين كون موضوعه متعلقا بشريحة واسعة من الجزائريين والجزائريات، وتبين من خلال جملة ما طرح من أسئلة أن معظمها كان منصبا إما حول التفكير في إيجاد حلول واقعية ومعقولة لأصحاب المشاريع الذين أرهقهم تسديد ديونهم العالقة، أو حول تمكين الشباب المستثمر من الحصول على نسبة مجزأة من مشاريع الدولة وذلك في حدود ما ينص عليه القانون.

لجنة الصحة تنظم يوم دراسي حول سياسة التكفل بمرضى السرطان

نظمت لجنة الصّحة والشّؤون الاجتماعيّة والعمل والتّكوين المهنيّ والعمل بالمجلس الشعبي الوطني، يوم الأحد 26 جانفي 2020، يوما دراسيا حول سياسة التكفل بمرضى السرطان، بمشاركة مختصين في المجال وممثلين عن المجتمع المدني.

أوضحت رئيسة لجنة الصحة والعمل بالمجلس الشعبي الوطني، السيدة عقيلة رابحي، خلال افتتاحها اللقاء، ان اليوم يندرج في اطار سلسلة الايام الدراسية التي برمجتها اللجنة للوقوف على واقع الصحة في الجزائر، من جهة، بقصد تثمين الجهود المبذولة من قبل السلطات المعنية بالمجال، وتشخيص النقائص واقتراح الحلول، من جهة أخرى.

في ذات السياق، أكدت السيدة رابحي أن معطيات وتوصيات الأيام الدراسية سترفع على شكل تقارير إلى الوزير الأول، ووزير الصحة والسكان واصلاح المستشفيات لتوضيح الرؤى حول السياسة الصحية. وستستمر لجنة الصحة، حسب ذات المتدخلة، في سلسلة الزيارات الميدانية التي باشرتها إلى مختلف المؤسسات الصحية على مستوى الوطن.

من جهته، ركز البروفيسور الياس رحال على أهمية تفعيل الاستراتيجية الوطنية الخاصة بمكافحة سرطان الثدي، وضرورة التشخيص المبكر له، علما انه يتصدر أنواع السرطانات التي تصاب بها النساء في الجزائر.

من جهة أخرى، طالب الاستاذ قادة بوعلاق بتنظيم دورات تكوينية لفائدة جميع المتدخلين في مجال الوقاية، ومكافحة مختلف أنواع السرطانات، وذلك من أجل مواكبة المستجدات الحاصلة على مستوى العالمي، بهدف التكفل الأمثل بالمرضى.

وأقر ذات المختص، في سياق متصل، بتسجيل بعض النقائص سيما فيما يخص ضبط مواعيد العلاج الكيماوي.

من جانبه، رافع البرفسور عدة بونجار من أجل توفير عدد أكبر من مراكز مكافحة السرطان على المستوى الوطني، والسهر على تجهيزها وتوفير الأطقم الطبية المتخصصة لبلوغ تكفل أمثل بالمرضى، خاصة، ما تعلق بتقليص آجال تنظيم مواعيد إجراء حصص المعالجات الكيماوية مشيرا إلى ضرورة مراعاة عامل الوقت في تشخيص السرطان ومعالجته في مراحله الابتدائية.

وفي ذات المنحى، شددت البروفسور ليلى محفوف على ضرورة مراجعة سياسة التكفل بمرضى السرطان، حتى وان أشادت بالمجهودات المبذولة في السنوات الأخيرة. ودعت إلى ضرورة إجراء أبحاث علمية معمقة للكشف عن أسباب انتشار داء السرطان خاصة منه المتعلق بالأعصاب.

بدورها نقلت رئيسة جمعية الأمل لمكافحة السرطان حميدة كتاب انشغالات مرضى السرطان، أبرزها الصعوبات الإدارية الخاصة بضبط مواعيد للعلاج، واصفة الوضعية بالكارثية، فغالبا ما يتوفى المريض قبل موعد العلاج الكيماوي الأمر الذي يستوجب مراجعة سياسة ضبط مواعيد التشخيص، والعلاج، والمتابعة الطبية.

وفي هذا الصدد، شددت ذات المتحدثة، على ضرورة التجسيد الميداني للشبكة الوطنية الخاصة بضبط مواعيد العلاج الخاصة بمرضى السرطان مشيرة إلى أن المشكل المحوري في سياسة التكفل بهذه الشريحة من المرضى يكمن في سوء التسيير وذلك بغض النظر عن الإمكانيات المتاحة. واقترحت، حلا للمشكلة، إدماج مرضى السرطان ضمن قائمة المتكفل بهم من قبل وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي لتمكينهم من الاستفادة من الخدمات الصحية التي يقدمها الخواص في هذا المجال، وتخفيف بذلك الضغط المسجل على مستوى المؤسسات الصحية التابعة للقطاع العام.

حقائق وأرقام عن السرطان في الجزائر..

عن تقرير منظمة الصحة العالمية

• عدد المصابين بالسرطان في العالم عام 2018: 18078957
• عدد الوفيات المسجلة لمرضى السرطان في العالم عام 2018: 9555027
• السرطان الأكثر شيوعا في العالم لعام 2018: سرطان الرئة 2.09 مليون حالة؛ سرطان الثدي 2.09 مليون حالة؛ سرطان القولون والمستقيم 1.80 مليون حالة؛ سرطان البروستاتا 1.28 مليون حالة؛ سرطان الجلد (غير الميلانوما) 1.04 مليون حالة؛ سرطان المعدة 1.03 مليون حالة.
• وفيات السرطان في العالم لعام 2018: سرطان الرئة 1.76 مليون حالة وفاة ؛ سرطان القولون والمستقيم 862 ألف حالة وفاة ؛ سرطان المعدة 783 ألف حالة وفاة ؛ سرطان الكبد 782 ألف حالة وفاة ؛ سرطان الثدي 627 ألف حالة وفاة.
• عدد المصابين بالسرطان في الجزائر في عام 2018: 53076
• عدد الوفيات لمرضى السرطان في الجزائر في عام 2018: 29453
• السرطان الأكثر شيوعا في الجزائر في عام 2018: يتصدر سرطان الثدي القائمة ويليه سرطان المثانة، ثم سرطان عنق الرحم ثم سرطان القولون ثم سرطان الرئة يتبع بسرطان البروستات ثم سرطان المعدة ويأتي في آخر الترتيب سرطان الغدة الدرقية وسرطان الدماغ

وزير الصحة والسكان واصلاح المستشفيات البروفسور عبد الرحمان بن بوزيد

• تسجيل أزيد من 43 ألف إصابة جديدة بداء السرطان سنويا
• ميزانية اقتناء الأدوية لعلاج السرطان في الجزائر فاقت 64 مليار دج
• نسبة الشفاء من السرطان ارتفعت إلى 70 بالمائة
• سرطان القولون والمستقيم يحتل المرتبة الأولى لدى الرجال والمرتبة الثانية لدى النساء
• سرطان الثدي يحتل المرتبة الأولى لدى النساء
• عدد المسرعات ارتفع من 7 في سنة 2013 إلى 50 مسرعا حاليا، من بينها 12 مسرعا تابعة للقطاع الخاص
• 43 ألف حالة جديدة مصابة بالسرطان أي ما يعادل 112,2 حالة لكل 100 ألف نسمة، أغلبها تتعلق بسرطان القولون والبروستات لدى الرجل وسرطان الثدي لدى المرأة.

البروفيسور مسعود زيتون، المكلف بمتابعة وتقييم المخطط الوطني لمكافحة السرطان

• غياب التنسيق بين مختلف المتدخلين
• البيروقراطية الخانقة والمعيقة لمعظم القرارات التي تم اخذها لفائدة المريض
• العجز الكبير المسجل في مجال مخابر الكشف عن الخلايا السرطانية بكل الولايات
• التبذير المسجل في مجال العلاج الكيميائي نتيجة سوء استعماله
• إسناد مهمة العلاج الكيميائي الى السلك شبه الطبي بدل الصيادلة والمختصين في علاج السرطان
• نقص المختصين الذين يستعملون التجهيزات ذات التكنولوجيا المتطورة
• التوزيع الحالي لمراكز العلاج بالأشعة غير العقلاني لبعد المسافات بين المدن
• عدم تعويض حصص العلاج بالأشعة في مراكز العلاج التابعة للقطاع الخاص من طرف الضمان الاجتماعي
• تسجيل نقائص في مجال التكوين في الصحة عموما والسرطان على وجه الخصوص
• استغلال نسبة 20 بالمائة فقط من موارد الصندوق الوطني لمكافحة السرطان بسبب البيروقراطية

البروفيسور كمال بوزيد للنصر

• تسجيل 50000 حالة اصابة جديدة بالسرطان سنويا على مستوى الوطن
• اصابة فئة الأطفال أقل من 16 سنة بسرطان الدم و المخ (ألف و 500 حالة جديدة عام 2018)
• 12 ألف حالة اصابة جديدة بسرطان الثدي، يليه سرطان القولون و المستقيم بحوالي 5 آلاف حالة جديدة سنة 2018، يليه سرطان الرئة و البروستات
• 120 إصابة جديدة بداء السرطان تسجل بين كل 100 ألف نسمة، مقابل تسجيل 300 حالة جديدة سنويا بفرنسا بين كل 100 ألف نسمة و 450 إصابة جديدة بين كل 100 ألف نسمة في الولايات المتحدة الأمريكية
• ثلاث عوامل أساسية تساهم في انتشار السرطان: التبغ، السن، والنظام الغذائي واستخدام المبيدات في الزراعة.
• نقص ملموس في عدد النفسانيين المختصين في مرافقة مرضى السرطان
• انتقال عدد مراكز التحليل الاشعاعي على مستوى الوطن الى 50 مركزا بعد فتح كل من مركز أدرار، والوادي، وتلمسان، وسطيف، وسيدي بلعباس، وباتنة، وعنابة، وتيزي وزو، مقابل 7 مراكز في 2011.
• تسجيل وفاة 20000 مصاب بالسرطان

متابعات

يوما برلمانيا حول "أسبـاب تفشي مرض السـرطان في الجزائر"

نظمت المجموعة البرلمانية للنواب الأحرار، يوم الاثنين 27 جانفي 2020، بمقر المجلس الشعبي الوطني، يوما برلمانيا تحت عنوان «أسباب تفشي مرض السرطان في الجزائر» وذلك تحت شعار «معا لمكافحة سلوكيات الإنسان كمسببات للسرطان»

أوضح البروفيسور زيتوني خلال تناوله الكلمة أن داء السرطان يختلف عن باقي الأمراض كونه، معقد جدا، ولأن الأسباب المؤدية للإصابة به غير محددة بدقة.

وأرجع، ذات المختص، خلال لمحة موجزة، أهم أسباب الاصابة به إلى سلوك الإنسان فرديا وجماعيا. وقال بأنه من الخطأ التعامل مع هذا الداء كمرض عادي يتطلب تشخيصا وأدوية، وفقط، بل يجب أن يندرج ضمن منظومة تنمية صحية شاملة. داعيا، في ذات لسياق، إلى ضرورة إيجاد صيغ تكامل بين أهل الاختصاص وأهل القرار للتوفيق بين النظرية والتطبيق.

وكان البروفيسور زيتوني قد تطرق بالشرح المفصل لمراحل إنجاز المخطط الوطني للسرطان 2015 - 2019 الذي اعتبره نظرة جديدة تتضمن بعدا اجتماعيا وثقافيا. موضحا، أن الخرجات الميدانية والإحصائيات والتقارير التي أعدتها مختلف اللجان مكّنت من وضع خريطة دقيقة حول الوضعية.

وفي هذا السياق، أبرز البروفيسور زيتوني التوجه الجديد في هذا المخطط والذي يهدف إلى التركيز على خفض معدلات الوفيات، وتحسين ظروف معيشة المريض، خلال، وبعد مرحلة العلاج مع التركيز بشكل حاسم على التوعية والوقاية، والكشف المبكر، وتحسين وسائل وظروف التشخيص، والعلاج، والتكفل النفسي والمعنوي، والإعلام والاتصال، والبحث والتكوين.

وختم البروفيسور زيتوني تدخله بالإشارة إلى أن أن هذا البرنامج، الذي تم اعتماده من طرف مجلس الوزراء سنة 2015، معترف به من طرف المنظمة الدولية للصحة.

من جانبه، ركّز البروفيسور كمال بوزيد، في مداخلته، على العلاقة بين الطبيب والمريض وأكد ضرورة تكفل أحسن بالاختصاصيين لمواجهة الهجرة الجماعية نحو الخارج.

ولم يتوان، ذات المحاضر، في تحميل المسؤولين السابقين عن الدولة والقطاع، مسؤولية التراكمات التي يشهدها قطاع الصحة اليوم، حيث قال بأنه لم يوضع القطاع ضمن الأولويات الوطنية، مستدلا بالعدد المحتشم للمراكز الصحية، والمستشفيات المتخصصة التي تم بناؤها خلال حقبته، في وقت تبخرت فيه أموال كبيرة في قطاعات ونشاطات لا تكتسي طابعا استعجاليا وطنيا على حد تعبيره.

وحسب البروفيسور بوزيد، فإن مافيا الدواء ولوبيات خارجية هي التي كانت تسيطر على قطاع الصحة خدمة لمصلحتها بعيدا عن أي اهتمام بصحة المواطن.

من جانبها، أوضحت الدكتورة موساوي، خلال عرضها، أن عدد الوفيات جراء هذا المرض بلغ 9.6 مليون شخصا سنة 2018، فيما بلغت نسبة الإنفاق العالمي سنة 2010 حوالي 1160 مليار دولار، وقالت ذات المتحدثة أنه تم في الجزائر تشخيص 42800 حالة جديدة سنة 2018 أي بزيادة سنوية بلغت 7بالمائة، منها 12 ألف حالة لسرطان الثدي و19 ألف حالة وفاة.

وقالت السيدة موساوي أن سرطان القولون يحتل المرتبة الأولى لدى الرجال بنسبة أكثر من 16 بالمائة يليه سرطان البروستات والرئة، أما لدى النساء فسرطان الثدي يأتي أولا ثم القولون. وأضافت المتحدثة أن عوامل الخطر تختلف من سرطان لآخر فاستهلاك التبغ مسؤول عن سرطان الرئة، والفم، واللسان والحنجرة.

وأكدت، في سياق متصل، أن البدانة وعدم ممارسة الرياضة، والأمراض الفيروسية، والزواج المتأخر والتخلي عن الرضاعة الطبيعية من مسببات سرطان الثدي، وأن التعرض للإشعاعات مسؤول عن سرطان الدم، والغدد الليمفاوية، والجلد، والغدة الدرقية. فيما تبقى العوامل الوراثية، وضعف الرقابة على المواد الموجهة للاستهلاك، وتغيير نمط المعيشة مسببات لأنواع أخرى من السرطانات.

وفي ختام العرض، أكدت الدكتورة موساوي أنه لا بديل في مكافحة هذا الداء عن برامج التوعية والكشف المبكر والتعريف بمخاطر التغذية السيئة والكسل والبدانة وتفعيل آليات رقابة فعالة على المنتجات الغذائية.

من جانب آخر، كشف رئيس المصلحة الاستشفائية المتخصصة في مكافحة السرطان "بيار وماري كوري" البروفسور صلاح الدين بن ديب، أنه تم بالعيادة المتنقلة بولاية بسكرة، الكشف المبكر عن سرطان الثدي لفائدة 3800 امرأة سنهنّ يفوق الـ40 سنة، مشيرا إلى أن هذا الكشف المبكر يدخل في إطار الاستراتيجية الوطنية التي تم تسطيرها في إطار المخطط الوطني لمكافحة السرطان (2015 - 2019)، والتي جعلت من بسكرة ولاية نموذجية.

ودعا في هذا الإطار إلى تعميم هذه التجربة لولايات داخلية أخرى، ومرافقتها ببرنامج وطني للكشف عن سرطان الثدي يمتد حتى سنة 2024، مذكرا بأن سرطان الثدي يحتل صدارة قائمة أنواع الداء لدى المرأة وكذا مجموع أنواع السرطان الأخرى. مشدّدا على دور الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في تعويض تسعيرة المصورة الطبية بالنسبة للكشوفات التي ينصح إعادتها بعد سنتين في إطار هذه العملية، وتسهيلها من خلال إدراجها ببطاقة الشفاء.

وبخصوص سرطان الثدي الجيني (العائلي)، والذي يمثّل بين 5 إلى 10 بالمائة من الإصابة، تأسّف البروفيسور بن ديب لوجود مصلحة واحدة فقط عبر القطر تتكفّل بهذا الجانب بمركز "بيار وماري كوري".

من جهته، أكد البروفيسور بونجار عدة أن واقع السرطان بالجزائر يبقى مرا بالرغم من الإنجازات، حيث ارتفع عدد المرضى ما بين سنة 1980 إلى 2005 بنسبة 150 بالمائة، وأشار البروفيسور إلى وجوب الاستمرار في القيام باستعدادات جدية لمواجهة المرض.

بينما تطرقت البروفيسور صغير فاطمة إلى مشروع الرعاية الصحية الذي يتضمن إدراج العلاج التسكيني والتكفل النفسي بالمريض وعائلته مشددة على أهمية تكوين اختصاصيين في هذا المجال وإشراكهم في جميع المراحل التي يمر بها المريض بداية من تشخيص المرض.

ومن جهة أخرى، تطرق البروفيسور صالح كشوت إلى التنظيم العام للمخطط والذي يتضمن تمويل مخطط السرطان 2019-2015 كاشفا بأنه قد بلغ 178.674 مليار دينار، وهي تكلفة تشمل البحث والتكوين التي اعتبرها من أهم الاستثمارات، إضافة إلى تمويل الصندوق الوطني لمكافحة السرطان الذي يستفيد من دعم الدولة بنسبة 70 إلى 80 بالمائة وكذا تمويل صندوق الضمان الاجتماعي، علاوة إلى اعتماد محاور كبرى لخصها في: تبسيط معايير التقييم، وإعادة تنظيم مراكز مكافحة السرطان وتنظيم بداية استغلال المراكز في طور الإنجاز، وتطوير وتنظيم إنتاج واستهلاك الأدوية المضادة للسرطان وبناء استراتيجية فعالة لمكافحة مرض السرطان.

للاشارة، تأسف الخبراء، خلال المناقشة العامة، لعدم اضطلاع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بتغطية بعض التكاليف الخاصة بالأشعة رغم أهميتها. كما انتقدوا الدور المحتشم الذي يقوم به الصندوق الوطني للوقاية من السرطان الذي يرصد له سنويا 38 مليار دينار، زيادة عن الدعم الآخر الذي يستفيد منه، حيث تضخ فيه سنويا أزيد من 3 مليار دينار من عائدات الضرائب المقتطعة على التبغ والمشروبات الكحولية.

برلمان الأردن يوافق بالأغلبية على مقترح قانون يمنع استيراد الغاز من إسرائيل

في جلسة عقدها المجلس برئاسة ،"عاطف الطراونة" ،رئيس المجلس وبحضور رئيس الوزراء "عمر الرزاز"، وافق مجلس النواب الأردني بالأغلبية الساحقة على مقترح قانون تقدمت به اللجنة القانونية النيابية يمنع الحكومة من استيراد الغاز من إسرائيل، "الطراونة" أعلن موافقة النواب بالأغلبية على تحويل مقترح مشروع القانون للحكومة، مع إعطائه صفة الاستعجال.

للتذكير تنص الاتفاقية التي جرى توقيعها في سبتمبر 2016، على تزويد الأردن بنحو 45 مليار متر مكعب من الغاز، على مدار 15 عاماً، اعتباراً من جانفي 2020.

البرلمان الأوروبي يصادق على اتفاق بريكست

أنهى "البرلمان الأوروبي" معضلة بريكست بمصادقته على الصفقة التي توصل إليها رئيس الوزراء البريطاني "بوريس جونسون "والمفاوضون الأوروبيون" بعد أزمة سياسية حادة عاشت على وقعها المملكة المتحدة بسبب المعارضة الداخلية الكبيرة التي لقيتها المحاولات السابقة لإخراج لندن من التكتل الأوروبي.

البرلمان الأوروبي صوت على اتفاق بريكست الذي يحدد تفاصيل مغادرة المملكة المتحدة للاتحاد الأوروبي، في آخر مرحلة كبرى لإنجاز الانفصال قبل يوم من خروج البريطانيين من التكتل.

ووافق 621 نائبا أوروبيا على الاتفاق، بينما عارضه 49 آخرون وامتنع 13 عن التصويت.

مجلس الأمة يوقف أشغاله و يعزي رئيس الجمهورية و عائلة المرحوم المجاهد أحمد قايد صالح

فور تلقي مجلس الأمة خبر الفاجعة التي ألمت ببلادنا، بوفاة المجاهد أحمد قايد صالح، نائب وزير الدفاع الوطني ورئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، تغمده الله برحمته، أمر السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، بتوقيف أشغال المجلس إلى أجل لاحق التزاما بإعلان السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، وزير الدفاع الوطني، القائد الأعلى للقوات المسلحة، الحداد الوطني على فقيد الأمة والوطن.

وبهذه المناسبة الأليمة تقدم السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة بخالص تعازيه إلى عائلة الفقيد والمؤسسة العسكرية والجزائر قاطبة في مصابها الجلل

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الرئيس

إلى سيادة رئيس الجمهورية
السيد عبد المجيد تبون

قال الله تعالى : "والذين إذا أصابتهم مصيبة
قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون" صدق الله العظيم

إنّا لنرضى أمام مصابنا في أخينا المرحوم المجاهد الفريق أحمد قايد صالح بما قدّر الله تعالى، وما لنا في مصابنا الأليم هذا إلاّ الاحتساب إليه جل وعلا، ولئن ملأ جوانحنا الحزن والأسى، فإن النفس يؤنسها الإيمان.. وهي جانحة إلى السكينة "كل من عليها فان ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام" صدق الله العظيم.

لقد هزّ مشاعرنا هذا الخطب وناء علينا بما تنوء به القواجع المؤلمة، حين تنكبنا الآجال في الرجال الوطنيين المخلصين من معدن ومكانة الفقيد العزيز الفريق أحمد قايد صالح وهو الذي قضى جلّ حياته في تولي المسؤوليات والمهام السامية في صفوف الجيش الوطني الشعبي - سليل جيش التحرير الوطني بحق وجدارة - باقتدار وتواضع فكان مثالاً لنبل الأداء وإخلاص العطاء للوطن، وسيظل من عرفوه يحتفظون له صفات المسؤول المحنك وثراء مسيرته..

وإني إذ أقاسمكم الرزء، أُسلم معكم بقضاء الله وقدره متوجّعًا إليكم بخالص التعازي، وصادق مشاعر المواساة، وداعيًا الله سبحانه وتعالى أن يلهم الجميع جميل الصبر والسلوان ويتغمد فقيدنا في جنة الخلد مع الشهداء والصديقين وحسن أولئك رفيقًا.. وإنا لله وإنا إليه راجعون.

صالح فوجيل
رئيس مجلس الأمة بالنيابة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الرئيس

إلى عائلة المرحوم المجاهد الفريق أحمد قايد صالح
نائب وزير الدفاع الوطني
رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي

قضى المولى عز وجل أن يتوفى الأخ المجاهد الفريق أحمد قايد صالح، ويُلحقه في جنة رضوانه بإخوانه الشهداء والمجاهدين الذين حملوا الجزائر في أعماقهم وأقدموا بأرواحهم ذودًا عن حريتها وكرامة شعبها فسجلوا المآثر بنضالاتهم ووطنيتهم، فلقد كان جلول الخطيب من الصفوة التي ما ادّخرت وسعًا.. ولا قصرت همّدًا.. بل أقدمت وقدمت أثناء ثورة التحرير المباركة ثم بعد استرجاع السيادة الوطنية بما بذل من عطاء الوطنيين المخلصين في مواقع المسؤوليات الرفيعة التي تقلدها في صفوف الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني بحق وجدارة.. وطيلة حياته الحافلة بسيرة المجاهدين الخلّص المدافعين عن الجزائر الغيورين عليها.. فتغمده الله تعالى برحمته الواسعة وأسكنه فسيح جناته مع من سبقه من الشهداء والمجاهدين..

وإني إذ أعرب لكم عن بالغ تأثري بهذا المصاب الأليم أتوجه إليكم بخالص العزاء وصادق مشاعر المواساة، داعيًا المولى عز وجل أن يشمل فقيدنا برضوانه ورحماته، ويُجزيه على ما قدّم من جلائل الأعمال ويجعلها خير شفيع يلقى بها وجه الله.. وإنا لله وإنا إليه راجعون.

صالح فوجيل
رئيس مجلس الأمة بالنيابة

جنازة شعبية مهيبة للمجاهد الراحل الفريق أحمد قايد صالح

شُيِّع جثمان المجاهد الفريق أحمد قايد صالح نائب وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي ، إلى مثواه الأخير بمقبرة العالية (مربع الشهداء) في جنازة رسمية وشعبية تقدمها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، ورئيس الدولة الأسبق السيد عبد القادر بن صالح ورئيس مجلس الأمة بالنيابة السيد صالح قوجيل، ورئيس المجلس الشعبي الوطني السيد سليمان شنين إلى جانب كبار المسؤولين المدنيين والعسكريين .

رئيس الجمهورية مع كبار المسؤولين
في الدولة والجيش
يقرؤون الفاتحة على روح الفقيد

رئيس الجمهورية يترحم على
فقيد الجزائر

الفريق أحمد قايد صالح..رجل صنع التاريخ فاحتضنه الوطن

العُظماء لا يرحلون، والقادة تبقى بصماتهم عبر التاريخ شاهدة على ما قدموه للوطن والانسانية، والوطنية لا تكتسب بل إكسير إلهي يجري في العروق.

وعلى مدى تاريخ الجزائر القديم والحديث برز قادة وعظماء وساسة في مراحل كانت الجزائر في حاجة إلى أمثالهم ، صنعوا أمجادا وساهموا في صنع التاريخ، وفي عصرنا الحديث كانت ثورة التحرير التي اندلعت في الفاتح نوفمبر سنة 1954 بقيادة مجموعة من الشباب أعادوا صياغة التاريخ والجغرافيا، وحققوا النصر الذي أعاد الحرية المسلوبة وحرروا الأرض المغتصبة.

وخلال الأزمة التي عاشتها الجزائر منذ 22 فيفري 2019 بعد إسقاط المسيرات الشعبية للنظام القائم.. إلا أن الجزائر المُعمّدة أرضها بدماء ملايين الشهداء قيّض الله لها رجلا كان على رأس قيادة الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير المغفور له الفريق أحمد قايد صالح، نائب وزير الدفاع قائد أركان الجيش الوطني الشعبي، فأنبرى متصديا لكل الانحرافات متمسكا بالدستور لإخراج البلاد من محنتها، وفي نفس الوقت كان شديد الحرص على تعزيز الوضع الأمني لمواجهة كل التحديات عبر الحدود، ولذلك جاب كل النواحي العسكرية عبر الوطن مستنفرا كل الجهود لدى الجيش الوطني الشعبي بمختلف قطاعاته، وفي نفس الوقت مدافعا على أسلوب الحوار في إطار الدستور واتباع منهجية الحل السياسي عاملا على الوصول بالبلاد إلى بر الأمان، فكانت خطاباته ذات الصيغة المزدوجة السياسية والأمنية منهاج عمل وأسلوب توجيه لعدم التصادم والدفع إلى الحفاظ على الطابع الحضاري والسلمي للمسار بشقيه الشعبي والسياسي، وبذلك تحققت الأهداف التي سعى إليها بروح عالية من المسؤولية، وتم انتخاب رئيس للجمهورية في التاريخ الذي حُدد يوم 12 ديسمبر 2019.

وتشاء الأقدار أن يرحل بعد ذلك بأيام قليلة إلا أنه خلف تراثا غنيا من "الخطب والمداخلات منذ بدء الهبة الشعبية السلمية، لتكون منهلا تستلهم منه الأجيال المتلاحقة الدروس والعبر وقيم الإخلاص والوفاء للوطن"..رحم الله هذا القائد المجاهد المؤمن بالوطن وأدخله فسيح جنانه .